

رئاسة مجلس الوزراء

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

وحدة وادى النيل

أسمها الجغرافية ومظاهرها فى التاريخ

موضوعات الرسالة :

صفحة

- ١ — وحدة وادى النيل : أسمها الطبيعية والأثنو جرافية
والثقافية والاقتصادية الدكتور عباس عمار ... ١
- ٢ — مظاهر الوحدة فى المصور القديمة
٦٣ { الدكتور ابراهيم نصحي ...
والدكتور أحمد بلوى ... }
- ٣ — تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية الدكتور عباس عمار ... ٧٧
- ٤ — بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر محمد شفيق غربال بك ... ٨٤
- ٥ — السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى محمد شفيق غربال بك ... ٨٦
- ٦ — تقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين بكباشى عبد الرحمن زكى ... ٩٤

مقدمة

تتناول هذه الرسالة موضوع وحدة وادى النيل ببيان الأسس الطبيعية ، والأثنوجرافية والثقافية والاقتصادية التي قامت عليها هذه الوحدة ووصف المظاهر التي اتخذتها أو تجت فيها خلال العصور التاريخية قديمها وحديثها .

وقد نهج مؤلفو الفصول المختلفة التي تتكون منها مادة البحث المنهج الجغرافى التاريخى لاعتقادهم بأن اتخاذه كفيل بإعانة طالب الحقيقة فى أمر مصر والسودان على تحقيق بغيته ، وتوخوا الاقتصار على المسائل الرئيسية حرصا منهم على إظهارها بارزة ، واستمدوا حقائقهم مما اهتدى إليه التحقيق العلمى الحديث فى أوروبا وأمريكا .

وتولى الدكتور عباس عمار درس الأسس الجغرافية للوحدة فأكد توقف الحياة فى أولياتها ومكملاتها معا على ارتباط أجزاء الوادى بعضها ببعض الآخر وأظهر أن ليس بمحوض النيل عقبات منيعة تحول دون سهولة انتقال الجماعات الإنسانية والفصائل الحيوانية أو النباتية من مكان إلى آخر فيه ، ومما يتصل بذلك ما ذكره الدكتور عمار عن تدرج الظواهر الطبيعية تدرجا لطيفا من الشمال إلى الجنوب أو بالعكس مما جعل الانتقال هينا والاستيطان فى المواطن الجديدة مقبولا .

وقد شرح الدكتور عمار ما كان لهذه الخواص وغيرها من آثار فى تكوين الجماعات الإنسانية ومواردها المعاشية وأحوالها الاقتصادية وحياتها الثقافية ، وانتهى إلى الحكم العام المستند إلى واقع الملاحظة بأنه كلما خالص أمر الوادى إلى سكانه فلم يرتبط فريق منهم بوحدات بعيدة عنه . غربية عنه فى اقتصادياتها وثقافتها كلما تم التوازن بين بيئة الوادى الطبيعية وبيئته البشرية فتوطد الأمن وسعد الناس وارتقت مستوياتهم المادية والمعنوية ، وأود أن أوجه نظر القارئ للتطبيق الرائع لهذا الحكم العام فى الصفحات التى خصصها الدكتور عمار لأحوال الجماعات البدائية التى تسكن الأقاليم الجنوبية من الوادى ، كما أود أن أوجه نظره أيضا لتطبيق قيم آخر يجده فى القسم الذى خصصه المؤلف للأسس الاقتصادية للوحدة .

وقد تجت تلك الوحدة فى التاريخ ، وهى وإن اتخذت فى العصور المختلفة مظاهر تتنوع باختلاف الأزمنة فإنها واحدة جوهرًا وينبوعًا .

ففى العصور القديمة نالت مصر لظروفها الخاصة ميزة السبق فى إقامة صرح الحضارة ، فكان نصيبها فى تلك العصور أن تتولى نشرها فى أرجاء الوادى .

وقد وصف الدكتور ابراهيم نصحي والدكتور أحمد بدوى كيف تم هذا وكيف انتقلت نحو الجنوب أنظمة مصر الإدارية وفنونها وعلمونها ومعتقداتها الدينية ومثلها العليا الروحية والخلقية ، وكيف بذل رجال الحكم والدين والتجار والصناع المصريون ما بذلوا في رفع بنود الأمن والرخا في الأقاليم الجنوبية والنهوض بأهله لمستوى المصريين . وقد بلغ الأمر في ذلك أن امتزج أهل الشمال وأهل الجنوب امتزاجا حقيقيا في وطن واحد . يدل على هذا كله ما لا يزال قائما من الآثار في شمالي السودان وما سجله التاريخ عن أن مصر نفسها كانت كلما أضعفت الاعتداءات الخارجية روحها القومية تتمد من الحيوية القومية من الجنوب ما يعينها على النهوض ، وأروع الأمثلة على هذا ما ذكره المؤلفان عن إمارة نباطا وعمالقتها الحركات القومية المصرية النائرة على النفوذ اليوناني من تأييد وعون من أمراء الجنوب .

والثابت في التاريخ أنه كلما اندمجت مصر سياسيا في دول عامة كالدولة الفارسية أو المقدونية أو الرومانية أو العربية أو العثمانية كلما ضعفت روابطها السياسية بأقاليم الوادى الأخرى ، ولكنها تبقى لها بتلك الأقاليم صلات أقوى وأمتن تتصل بالحياة الاقتصادية والثقافية — وآية ذلك ما حدث بعد الفتح الاسلامي من تحول أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية ، وهو تحول لم تنظمه حكومة ولم تجر به خطة موضوعة بل تم وجرى بفعل دوافع الوحدة الأبدية .

وقد عقد الدكتور عمار لهذا الموضوع الخطير فصلا خاصا ينقل القارئ الى نهاية القرن الثامن عشر ومستهل عصر الوحدة الشاملة في القرن التاسع عشر .

قام بناء الوحدة على يد محمد على وإسماعيل ، ووضع المصريون عند ما أطلق محمد على قوى مصر من عقالها قواعده وشاركتهم السودانيون في توطيده ورفعهم وزالت من مصر كما زالت من السودان العصبية الخصوصية وحلت محلها في الوادى حكومة واحدة لوطن واحد .

وقد وجهنا عناية القارئ لإدراك أمر خطير هو أن ما قام به محمد على وإسماعيل أنقذ وادى النيل نهائيا من المصير الذى أصاب القارة الافريقية في أطرافها وفي أقاليمها الداخلية ، في أممها العربية وجماعاتها البدائية عند ما امتدت اليها موجة الزحف الأوربي في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إذ أن تلك الموجة لما امتدت الى شمالي وادى النيل وجنوبيه وجدت فيهما بناء راسخ القواعد فلم تقو على هدمه وعلى تحطيم قوى أهله المعنية .

وقد شرحنا وصول تلك الموجة لمصر أولا وللسودان ثانيا فأمسنا الى التدخل الأوربي في شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لأرضها والهيمنة البريطانية على حكومتها والى ما ترتب على هذا من اختلال أمر السودان وتفشى الفوضى المهدية في أقاليمه . وسجلنا "وصمة العار" اللاصقة بترك أهل السودان لتلك الفوضى وبالحيلولة بين حكومة مصر واستخدام مالها ورجالها للقيام بواجبها نحو السودان وأهله .

ثم بينا ما حدث عند استرداد السودان بمجهود المصريين والسودانيين من رجال الجيش المصرى تعينهم فرق انجازية من اقامة الحكومة الثنائية فى السودان فى سنة ١٨٩٩ - وسجلنا الفرق بين التحديد البريطانى الرسمى لذلك الاتفاق وأغراضه وما جرى عليه الموظفون البريطانيون فى السودان من العمل على الفصل الفعلى بين مصر والسودان .

وقد عقد البمباشى عبد الرحمن زكى فصلا خاصا لتقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين وما بذله المصريون فى سبيل ذلك التقدم اختتمنا به هذه الرسالة وإنا لا نقصد به منا أو مباهاة، بل لا نرمى به إلا وضعنا للحقيقة فى نصابها وردا على حملة التشويه التى يرددها المالكون لوسائل التشهير والتشويه الباسطون أيديهم فى وقتنا الحاضر على السودان والمسيطرون على أهله .

وإن مصر لتستغنى عن هذا كله ، فان سندها هو ذلك الرباط الخالد المقدس ، هو ذلك النهر المبارك الذى عاصر أقوى ما عرف التاريخ من امبراطوريات وقد فنيت كلها الواحدة بعد الأخرى ولم يقن هو ، وفى هذا عبرة لمن اعتبر .

محمد شفيق غربال

القسم الجغرافى

١ - وحدة وادى النيل

الأسس الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية

الأسس الطبيعية :

ليس فى العالم كله نهر ارتبطت به حياة السكان الذين يعيشون فى حوضه ارتباط سكان حوض النيل بالنهر الذى يجرى فيه ... وليس هناك أراض تدين بوجودها أولا ، ثم بخصوبتها ثانيا ، كما تدين تربة مصر والسودان بوجودها وخصوبتها لنهر النيل ... وليس هناك أقاليم تتوقف حياتها على ماء نهر كما تتوقف حياة وادى النيل على ما يحمله إليها النهر وروافده من الماء ، بل وليس هنالك شعوب يتوقف مستقبلها الاقتصادى — من حيث التوسع فى أراضيها واستصلاح الصحارى والبرارى فيها — كما يتوقف المستقبل الاقتصادى لشعب وادى النيل على المشروعات التى يمكن أن تقام للتحكم فى النهر ، تحكما يزيد من كمية الماء الذى يمكن تخزينه من فصل الفيضان إلى أشهر التجارىق ، وأخيرا فليس هناك نهر لعب فى توحيد واديه وتشابك مصالح سكانه مثل ذلك الدور الذى لعبه نهر النيل فى مختلف عهود التاريخ .

ذلك أن نهر النيل يجرى — فى جزء كبير من حوضه الأدنى — فى أقاليم صحراوية جافة لا يصيبها من المطر كميات يمكن أن يعتمد عليها فى الزراعة ، وهو كذلك نهر يفيض فى فصل فيملا مجراه ويطنى أحيانا على جوانبه ، ويفيض فى فصل آخر فيجف مأؤه أو يكاد ، ويصعب على السكان أن يضمّنوا الماء لشربهم وشرب حيواناتهم فى بعض أوقات الصيف ، وهو فصل التجارىق . من أجل هذا تفاوتت أهمية النهر بالنسبة لسكانه ، واختلفت درجة الاعتماد عليه بحسب قرب الإقليم أو بعده عن منابع النيل ، فأما الأراضى التى تقع شمال التقاء العطبرة بالنهر — أى شمال السودان وكل جهات القطر المصرى — نهى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية وهى لهذا أقاليم جافة لا يكاد يسقط فيها مطر يذكر ، ومن هنا كانت أهمية النهر لها أهمية حيوية وكانت حاجتها إلى ماء النيل حاجة ماسة ، واستحال على أهلها أن يعيشوا عيشة استقرار بغير ماء النيل الذى تعتمد أراضيهم عليه اعتمادا تاما ، وأما الأراضى التى تقع إلى جنوب التقاء العطبرة بالنيل فأقاليم يصيبها من المطر كميات أكبر ، وزراعتها فى الواقع أقل اعتمادا على النهر ، وهى فوق هذا أقاليم يكاد يتوافر لها ماء الرى على مدار السنة ، إذ أن للنيل منبعين ، منبع استوائى ،

ومنبع حبشى ، وقد نظمت الطبيعة جريان الماء فى النهر بشكل يضمّن للزراعات المختلفة حاجتها من الماء .

وهذا التباين — بين الأجزاء العليا فى حوض النيل والأجزاء الدنيا منه — فى درجة أهمية النهر لزراعتها ، أدّى إلى اشتباك مصالح الجزأين ، وارتباط المنافع ارتباطا لا يمكن فصله بحال من الأحوال ، ذلك لأن أى تعارض بين مصلحة شمال الوادى وجنوبه ، وأى تضارب فى اتجاهات سكانهما ، وأى تغليب لوجهة نظر معينة ، إنما يؤدّى حتما إلى تهديد مباشر وصريح لمصالح أحد الفريقين ، وهذه حالة أكثر بروزا ووضوحا فى الشق الأدنى من الوادى عامة وحالة القطر المصرى بشكل خاص .

على أن توقف رفاهية مصر ، واعتماد تقدم إنتاجها الاقتصادى على ضمان مصالحها فى الجزء الأعلى من وادى النيل ، وحسن الاستفادة من الماء الذى يجرى إلى النهر من منابعه الاستوائية والحبشية ، قد تحوّل تحولا خطيرا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت هذه الخطورة تزداد منذ ذلك الوقت دائما بعد عام . ذلك أن مصر كانت — إلى عهد حكم محمد على فى ١٨٠٥ — تكاد تكتفى بزراعتها الشتوية التى تعتمد على ماء الفيضان السنوى ، وهو ظاهرة لم تكن مصر لتخشى تهديدها من الجنوب ، ثم أحدث هذا العاهل الكبير انقلابا زراعيا فى مصر ، عندما عنى بتوسيع المساحات الصيفية توسيعا زاد فى عهد خلفائه وأصبحت سياسة مصر الزراعية ترمى إلى تعميم هذا النوع من الزراعات فى الأراضى التى لم يتم تحويلها إلى نظام الرى الصيفى فى بعض مديريات الصعيد .

هذا التحول فى سياسة مصر الزراعية يتطلب ضمان الماء الصيفى للمساحات الواسعة ، والتحكم فى مائية النيل بحيث تخزن كميات كافية من ماء النهر ويحال بينها وبين أن تضيع فى البحر مدة الفيضان . . . وإذا كانت مصر قد ضمنّت حاجتها من الماء عند ما كانت تعتمد على الزراعات الشتوية ، ولم يكن هنالك ما يهددها ، فإن الموقف الآن قد تغير ، إذ لا يصعب إطلاقا أن يحال بين مصر وبين ضمان حاجتها من الماء الصيفى ، وقد يجتد من الظروف الاقتصادية وغير الاقتصادية ما يتخذ ذريعة لتبرير مثل هذا العمل الذى لا تستطيع مصر أن تتفادى نتائجه الخطيرة ، سيما وأن المنشآت والمشروعات التى تضمن لها حاجتها من الماء لا يمكن أن تقام داخل حدود مصر ، وإنما يمكن أن تقام فى جهات مختلفة من أراضى السودان .

والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوصيته للجنوب ، فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كوّنّت أراضيه ، فتربة مصر تربة منقولة لم تتكوّن محليا ، والمعادن التى تتركب منها إنما يمكن أن تردّ إلى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . فمن أراضى المنابع الحبشية وصل إلى مصر

الصلصال والجير من تحال الفلسبار والجير من صخورها البركانية ، كما وصل الفسفور من تحلل فسفات الكالسيوم في الأراضي الحبشية ، ووصل إلينا الكوارتز الرمل من تحلل الصخور التي يجري فوقها النيل الأزرق وروافده . . . وإلى تكاوين النيس والجرانيت في الهضبة الاستوائية ترجع التكاوين الصلصالية المحمرة في أرض مصر ، كما ترجع المواد الحديدية فيها إلى ما يحمله النيل الأبيض من تحلل الصخور في منطقتي بحر الجبل وبحر الفزال ... ، ولا تزال هذه المصادر — التي خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ويعوضها عما فقدته من الخصوبة ... فإذا عجز الجنوب عن أن يبعث إلينا عنصرا من العناصر الضرورية لحياة نوع من النبات ، فليس هناك مصدر طبيعي آخر يستطيع أن يمدنا به ، ولهذا نتحم أن نكمل هذا النقص بالمخصبات الصناعية التي تكلف مصر ملايين الجنيهات في كل عام ، ومن هنا كانت حاجة الزراعة المصرية ماسة إلى استيراد مخصبات الآزوت والبوتاس ، وهما من العناصر التي لا تتوافر بكميات كافية فيما يحمله إلينا النيل وهو يجري من الجنوب إلى الشمال .

بل إن فضل الجنوب على الشمال وارتباط مصالح شطرى الوادى أحدهما بالآخر إنما يتلسم حتى في حياة الجماعات البدوية وسكان معظم الواحات المصرية ، ذلك لأن حياة مثل هؤلاء السكان إنما تعتمد اعتمادا كلياً على ما يحفرون من آبار يغذيها الماء الباطني الموجود في بعض الطبقات ، والثابت أن هذا الماء الباطني في النصف الجنوبي من الصحراء الشرقية مثلاً إنما مصدره الأساسي تلك الأمطار التي تسقط جنوباً في السودان ثم تغور في طبقات الخراسان النوبي وتتحد إلى الشمال تبعاً لانحدار السطح العام ، وكذلك الحال في آبار الواحات الجنوبية الموجودة في الصحراء اللوية داخل الحدود المصرية . فالرأى الغالب الذي يربحه معظم الكتاب أنها تعتمد على ماء باطني ينحدر في الطبقات نتيجة لسقوط الأمطار جنوباً في بعض جهات السودان ، ومن هنا كان عماد الحياة البدوية والمستقرة لسكان مصر جميعاً مياه الجنوب سواء أكانت جوفية أم سطحية ، وسواء أحصلنا عليها دون جهد أم تكبدنا في سبيل حصولنا عليها بعض النفقات وبعض العناء .

والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تداخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب : فمظاهر السطح تكاد تجري بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات إنما هي حالة تدرج طبيعي لا يحس الإنسان فيه بانتقال بفاًئ بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها حتى في تلك العهود الأولى التي كان يوقف الإنسان فيها أبسط الموانع وتصدده أقل العقبات :

(١) أما من حيث مظاهر السطح فهناك سلاسل جبال البحر الأحمر النارية الحديثة تتجاوز حدود مصر إلى شرق السودان وإلى الهضبة الحبشية ، وهناك الصحراوان — الشرقية والغربية — يجري بينهما وادى النيل بسمله الفيضى المحدود يكونان ظاهرة واحدة بارزة في طبوغرافية مصر والسودان .

(ب) وأما تدرج الحالة المناخية والحياة النباتية فواضح وضوحا تاما من خرائط المناخ والنبات لحوض النيل ، فظاهرة الحرارة والمطر مثلا تكاد تكون متشابهة في جميع خصائصها في جنوب صعيد مصر وشمال السودان كما تدل على ذلك الأرقام الخاصة بدرجات الحرارة ومداها وبكميات المطر ونظمه ، وكذلك الحال في نوع النبات الطبيعي ، والغلات الزراعية .

(ج) ولم تكن هنالك عقبات طبيعية حالت بين ربط الشمال بالجنوب ، فالنيل نفسه كان طريقا رئيسيا تتبعته الموجات البشرية والهجرات المختلفة في تنقلها وحركتها التعمير القارة ، والجنادل القائمة في جنوب مصر وشمال السودان لم تعطل هذه الوظيفة للنهر ، إذ أن المصريين في أقدم عصور تاريخهم وفي أوائل أدوار حضارتهم قد استطاعوا أن يستفيدوا من النهر وألا يهابوا تلك الجنادل ، وسكان الجنوب أنفسهم ، وقد كانوا أقل حضارة وأضيق حيلة ، كثيرا ما تحركوا بطريق الوادى ولم تعقهم الجنادل ، ومن هنا كان النيل عامل ربط قوى ووسيلة اتصال بين شطرى الوادى منذ أقدم العهود ، وكذلك لعبت الصحارى الواقعة في شرق النيل وغربه دورا هاما في ربط أجزاء الوادى واندماج سكانه ، وكانت الطرق فيها كثيرة ومطروقة منذ أزمنة بعيدة ، سلكتها الهجرات البشرية التى كوّنت سكان الوادى وأوجدت الأسس الجنسية المشتركة بين شعوبه ، سواء أكانت هذه هجرات من الجنوب الى الشمال أم كانت حركات مضادة من الشمال إلى الجنوب ، وتبعها القوافل التجارية التى كان يتم بواسطتها تبادل السلع وتصريف الإنتاج ، كما كانت تلك الطرق هى الوسائل التى وصلت بها المؤثرات الثقافية المختلفة إلى أجزاء الوادى ، بل وتجاوزت حدوده في كثير من الأحيان .

والملاحظ في دراسة الاتصالات المختلفة التى كانت قائمة بين أقاليم حوض النيل والعالم الخارجى أنها كانت تتم غالبا عن طريق النهر نفسه ، ولهذا كان توجيه الوادى إلى الشمال ، ومرجع هذا — من جهة — الى أن الظروف الطبيعية المحيطة لم تكن لتسهل كثيرا الاتصال عن غير هذا الطريق ، فالغابات في الجنوب والمرتفعات في الشرق كانت عقبات لا يمكن تجاهلها ، على أننا من جهة أخرى نستطيع أن نرجع هذا التوجيه ناحية الشمال الى أن مصر قد سبقت غيرها من الأقاليم الأفريقية في التحضر ، وكان موقعها على البحر المتوسط موقعا فريدا جعلها جسر الزاوية في العالم القديم ، وهى لها لأن تكون حلقة الاتصال الثقافى والتجارى بين أقاليم هذا الجزء من المعمورة .

وليس من شك في أن مصر قد خطت خطوات إيجابية في تعرف مجاهل هذا الوادى ، وإخراج سكانه من العزلة التى كان من الممكن أن يعيشوا طويلا فيها ، فالبعثات الكشفية عن منابع النيل ليست ظاهرة حديثة وإنما ترجع الى عهد الأسرات القديمة ، ولم تنقطع محاولات مصر

في هذه الناحية طوال فترات التاريخ ، وقد سجلت الوثائق التاريخية أخبار هذه البعثات ، وبينت المدى البعيد الذي وصلت اليه في توغلها جنوبا ، وهو توغل لم توقفه الا صعوبات إقليم السدود الذي كان من المتعذر على المكتشفين قديما أن يتغلبوا عليها ، سيما وأنه لم تكن هنالك تلك الحاجة الملحة التي تدعو الى بذل الجهود الخارقة لتذليل مثل هذه العقبات .

وكما كان لمصر فضل قديم في الكشف عن منابع النيل ، وكان المصريون القدماء قد بذلوا مجهودا ليس باليسير في إزاحة القناع عن جزء عظيم من مجراه ، فهم كذلك أصحاب الفضل الأول في إخراج حوض النيل من عزلته إخراجا نهائيا ، وفتح أبوابه للتيارات الخارجية المختلفة ، والفضل في هذه الجهود الحديثة إنما يرجع الى محمد علي ، هذا الرجل الذي كان له في استكشاف أعالي النيل يد كبرى ، فقد كان عهد هذا العاهل العظيم من غير أدنى مبالغة عصرًا جديدا في تاريخ الاستكشاف الأفريقي عامة والنيل بنوع خاص . ولكي نقدر هذا حق قدره لابد لنا أن نذكر أن جميع المحاولات والمخاطر التي أقدم عليها المستكشفون كانت تنتهي دائما عند أعالي النيل الأبيض في منطقة السدود ، ولهذا بقي النيل فيما وراء ذلك سرا غامضا قد أغلقت دونه الأبواب ، حتى نهض في وادي النيل ذلك الرجل القوي البعيد الآمال ومد يده جنوبها فبسطها على بلاد السودان ، ثم أراد أن يكشف الحجاب عن ذلك العمر الغامض فأرسل بعثة أولى عام ١٨٣٩ فاجتازت منطقة السدود ، وما نعرف تاريخ بعثة أخرى اجتازت تلك المستنقعات من قبل ، ثم أردف هذه بعثة أخرى عام ١٨٤١ وهذه وصلت الى بلدة غندكرو ، وللمرة الأولى اتصلت مصر اتصالا مستمرا بأعالي النيل... على أن محمد علي لم تكن له فقط يد كبرى في كشف القناع عن جزء عظيم من أعالي النيل كان العالم يجهله تماما ، بل كان عهده سببا غير مباشر لكثير من الاستكشافات التي توالى في النصف الثاني من القرن الماضي ، فان بسط نفوذ مصر على السودان سهل على الكثير من الباحثين وسائل السياحة والاستكشاف لدرجة لم يكن للناس بها عهد^(١) .

واذا كان هذا التوجيه لحوض النيل ناحية الشمال قد أصابه في المهود الأخيرة شيء من الضعف ، وبدأنا نرى تحولا في هذا التوجيه شرقا الى البحر الأحمر وموانيه ، فمن الضروري أن ندرك أن هذه سياسة متعمدة لجأ اليها الانجليز كحكمة في سلسلة محاولاتهم لإضعاف ما بين السودان ومصر من صلات ، ولفصم تلك العرى الوثيقة التي تقوم على أساس طبيعي لا تصنع فيه ، هذه السياسة التي ترمى وتعمل على تسهيل المواصلات بين جهات السودان وموانئ البحر الأحمر (بورسودان بوجه خاص) وتسهيل المواصلات في السودان ، سياسة كان يمكن ألا يكون عليها اعتراض لو كان الداعي اليها هو العوامل الاقتصادية البحتة ، ولو كان قد روعى فيها التوازن ، فما يقابل الاهتمام بمنطقة تعتمد إهمال المواصلات في منطقة أخرى ، لكن الملاحظ أن الانجليز في حكمهم للسودان لم يأخذوا خطوات جدية في تنفيذ المقترحات المختلفة الخاصة بتسهيل المواصلات بين مصر والسودان عن طريق حلفا ، ولم يبالوا بما في ذلك من أضرار تمس مصالح المديرية الشمالية من

(١) راجع كتاب نهر النيل ، تأليف الدكتور محمد عوض محمد ، صفحتي (١٦ و ١٧) .

السودان ، فالمعروف مثلا أن "بربر" التي كانت مركزا تجاريا في الماضي ، و "الدامر" التي كانت مركزا دينيا هاما و "شندى" وغيرها ، كل هذه المدن فقدت أهميتها ، وضعف مركزها ، ولم يعد كثير منها إلا شبحا يرمز لما كانت عليه في الماضي من أهمية ونشاط ، وذلك في رأى (برنس) أحد رجال حكومة السودان الانجليز ، مرجعه الى :

" تركيز تجارة الصادر من السودان في الخرطوم وأم درمان وبور سودان ، وتحويل طرقه التجارية عن وادى النيل الى البحر الأحمر " (١) .

ويمكننا أن نقرر — على ضوء هذه المناقشة السابقة — أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن أن تكون إلا حدودا صورية أو اتفاقات إدارية ، إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعي بغاى يمكن أن نبرر به هذا التحديد ، وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج ، سيما وأن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيا وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان ، وستتضح هذه الحقيقة من دراسة توزيع جماعات "البشاريين" الذين تفرق بطونهم دون مبرر ، وتفكك وحدتهم دون داع ، وتخلق المشاكل بينهم بسبب تقسيم الآبار ومناطق الرعى التي تعودوا أن يستفيدوا منها فائدة مشتركة ، وجرى العرف بينهم على أن تكون مصادر الماء ومواضع الرعى ملكا مشاعا للجميع ، هذا مع ملاحظة أن مثل هذه الجماعات إنما هى وحدات ترتبط بروابط الدم واللغة بباقي قبائل "البحراء" الأخرى التي تسكن شمالها في مصر وجنوبها في السودان .

الأسس الأنثوجرافية :

إن الدراسة الأنثوجرافية لسكان وادى النيل على أساس علمى صحيح ، وتوضيح ما بين هؤلاء السكان من روابط جنسية قوية ، وبيان العناصر المشتركة التي تدخل في تكوين مختلف الجماعات في الشمال والجنوب ، كل ذلك يتطلب تأكيد بعض الحقائق العامة التي لاغنى عنها لفهم هذه الناحية العامة من نواحي مقومات الوحدة بين مصر والسودان :

١ — إن الكلام في وحدة الجنس لا يفهم منه الآن اشتراك جميع السكان في سمات جنسية خاصة ، وانتفاء وجود مجموعات بين السكان تشذ في بعض سماتها عن هذا الطابع الجنسى الذى نتصوره ، لأن معنى هذا التسليم بنقاوة الأجناس وهو أمر ينكره البحث العلمى الحديث ، ويتعارض مع تلك الحركات البشرية المستمرة التي عدلت في كثير من الصفات الأساسية للجماعات التي أثرت فيها ، تعديلا يختلف قوة وضعفا باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط

(١) راجع صفحة ١٦٧ من كتاب :

بكل جماعة من الجماعات ، إنما تفهم وحدة الجنس على أساس "التغليب" والاشتراك في الأصول الجنسية الأولى ، وعدم وجود تلك الفوارق المنفردة التي تجعل الاختلاط أو التزاوج أمرا متعذرا ومستحيلا . ولو أننا أخذنا بفكرة نقاوة الأجناس وتمسكنا باعتبارها أساسا للوحدات القومية ما توافر لنا هذا في غير تلك الجماعات الصغيرة المنعزلة التي حصنتها ظروفها الطبيعية من وصول الموجات الخارجية إليها ، أو التي تعيش في بيئات فقيرة ليس فيها ما يغري تلك الموجات بها .

٢ — إن الخطوط التي يرسمها بعض الكتاب للفصل بين المجموعات الجنسية المختلفة إنما هي خطوط تقريبية عامة لا يقصد بها التحديد بقدر ما يقصد التبسيط وتقريب الصورة للأذهان . فالملحوظ أن هنالك أقاليم انتقالية تتداخل فيها الجماعات ، وتختلط فيها الأجناس ، ويصعب في الواقع أن نحدد الطابع الجنسي لسكان مثل هذه الأقاليم ، ومن هنا كان الانتقال من إقليم جنسي إلى إقليم جنسي آخر انتقالا تدريجيا بطيئا لا يحس به بسرعة ، اللهم إلا إذا قامت عقبات طبيعية تجعل الاختلاط أمرا متعذرا ، وتوقف الجماعات عند حدود لا تتعداها ، فهذا يستحيل عليها أن تتزاوج وأن تختلط بما يجاورها من السكان .

٣ — إن تقسيم الجماعات إلى وحدات جنسية إنما يقوم الآن غالبا على أسس ثقافية أكثر مما يقوم على الأسس الجنسية التي تعتمد على الصفات التشريحية البحتة المنحدرة بالوراثة من جيل إلى جيل . ومن هنا تداخلت الأسس اللغوية ومقومات الثقافة الأخرى كثيرا في تقسيم الجماعات ، وأصبحت تلعب الآن دورا رئيسيا في هذه الناحية قد يغلب على الدور الذي تلعبه الأسس الجنسية بمعناها التشريحي المحدود .

٤ — إن وجود مجموعة صغيرة متميزة في صفاتها الجنسية ومميزاتها الثقافية داخل مجموعة كبيرة تختلف عنها في الجنس والثقافة أمر ممكن وحقيقة معروفة لمن يدرس تكوين القوميات في مختلف جهات العالم ، إذ أن هذه الناحية كثيرا ما تخضع للضرورات الاقتصادية والاستراتيجية ، وليس في هذا الاتجاه ما يعيبه إذا توافرت العدالة والمساواة في معاملة مثل هذه الجماعات ، وإذا روعيت مصالحها المختلفة ، ولم تستغل استغلالا سيئا بالجماعات الأخرى التي تكون الغالبية الكبرى من السكان ، والمعروف أن مثل هذه الأقليات الجنسية والثقافية لا تتمرد ولا تطلب الانفصال إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة تمت إليها بروابط الجنس والثقافة ، وكان لهذه الكتلة الكبيرة مصلحة في أن تثيرها وسياسة مقرررة في تشجيعها على التمرد ضد الغالبية التي تعيش بينها ، أما إذا تركت هذه الجماعات الصغيرة لنفسها فالغالب أنها تعيش هادئة تأخذ نصيبها في الحقوق وتؤدي ما عليها من الالتزامات ، وتندمج في الحياة العامة اندماجا يقضي بالتدرج على ما كانت تعيش فيه من انعزال ، وكثيرا ما تكون مصالحة مثل هذه الأقليات في هذا الاندماج ، إذا كان مستواها الثقافي والحضاري أقل من المستوى العام للوحدة التي تعيش فيها ، إذ أن المصالحة سوف تقضي برفع مستوى تلك الجماعات وتقريبها من المستوى العام بقدر الإمكان .

على ضوء هذه الحقائق الأولية يمكن أن يفهم الوضع الأثنوجرافى لسكان وادى النيل، ويدرك الغرض الذى تقصده ونرى إليه من إبراز ما بين الجماعات المختلفة التى تسكن حوض النيل من وابط الدم والجنس ... ولعل أول ما يسترعى النظر عندما يتمعن الإنسان فى خريطة طبوغرافية لحوض النيل انعدام الحواجز الطبيعية التى يمكن أن تفصل بين سكانه أو أن تجعل الاختلاط والتزاوج بينهم أمرا متعذرا أو صعبا ، اللهم إلا فى بعض المناطق المحدودة فى جهات السدود ، وعلى ذلك فسرى أن مثل هذه العقبات لم تحل دون وصول المؤثرات الجنسية والثقافية فيه إلى أشد هذه المناطق انعزالا .

يشغل حوض النيل فى معظم جهاته منبسطات متشابهة وأقاليم طبيعية متاخلة ، لا يحس المتنقل فيها بتغيير جغائى ، بل يراها امتدادا طبيعيا للأرض التى عاش فيها ، واتصالا حقيقيا لا يامس فيه اختلافا أو تغييرا ، ومن هنا كان التداخل الشديد بين الجماعات والقبائل المختلفة ، وكانت عمالية المزج المستمرة بين السكان منذ أقدم العصور . ونظرا لملاءمة معظم هذه البيئات لحياة الرعى والانتقال ، وكانت الموجات الأولى التى عمرت معظم أجزاء الوادى لجماعات رعوية ، فقد امتدت حركتها وتممت أثرها وعم انتشارها غالبية أراضى حوض النيل ، وكذلك كان الحال مع الجماعات الإسلامية الأخيرة ، التى وصلت إلى مصر مع الفتح الإسلامى ثم تحركت جنوبا فى الصعيد ، وامتد أثرها إلى أراضى السودان التى وجدت فيها بيئة رعوية صالحة لا تختلف عن البيئة الرعوية التى عاش فيها الأجداد فى الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام بوقت طويل .

وإذا كانت بعض هذه الجماعات الرعوية قد استقرت على ضفاف النيل واشتغلت بالزراعة فى السهول الفيضية ، فما تختلف هذه الجماعات فى الواقع عن الجماعات المجاورة التى ظلت تشغل بالرعى وتحيا حياة الانتقال ، وكل ما حدث هو خطوة طبيعية فى طريق الدورة الحضارية ، من المنتظر أن يخطوها — مع الزمن — جماعات أخرى لا تزال حتى الآن ترعى الإبل والماشية بعيدا عن النهر الذى لا تزوره إلا فى أوقات محدودة من العام .

نحن إذن فى حوض النيل أمام تدرج بطى لمسناه فى المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها ، وسماتها هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التى تسكن وادى النيل وتتوزع بين أقاليمه فى الشمال والجنوب ، وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر فستظل هذه الحقيقة قائمة ، إذ من المستحيل أن نرى تغييرا جغائيا فى أحدها ونحن ننقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة ، وعلى هذا فإن ذلك الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية (ممتدا من السنغال إلى جنوبى الخرطوم ثم ينحني جنوبا إلى غرب الهضبة الحبشية ليصل إلى المحيط الهندى عند ممبسة) ، وية يسمون السودان على أساسه إلى السودان شمالى فوقازى وسردان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغى ألا نأخذ فى أهميته العلمية وأن ننظر إليه كمحاولة من تلك المحاولات التى تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ ، أما إذا أراد

ذوو الأغراض من رجال السياسة والاستعمار أن يتخذوه تكأة لتحقيق مطامع استعمارية ، وأن يتعسفوا فيطالبون — على أساسه — بشطر وادى النيل وتمزيق وحدته ، فان من السهل هدم هذا الأساس الذى اعتمدوا عليه دون اعتبار للحقائق العلمية المقررة .

إن التاريخ الجنسى لأفريقيا — شمال مدار السرطان عامة ، والجزء الشرقى منها بوجه خاص — يرتبط كل الارتباط فى أصوله بالعناصر التى جرى عرف العلماء الأنثروپولوجيين على أن يسموه بالعناصر الحامية ، وما يعيننا بالطبع أن ندخل فى مناقشة النظريات التى تعرضت للموطن الأصلي لهؤلاء الحاميين ، فسواء أكان هذا الموطن فى جنوب غربى بلاد العرب أم فى مكان ما يجاور الخليج الفارسمى أم فى القرن الإفريقى ، فقد تحركوا فى موجات مختلفة متعددة .

فأما الحركات الشمالية فقد وصلت إلى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى ، مع دخول تعديلات ثانوية بدرجات مختلفة نتيجة لتأثر جهات القطر المختلفة بما وصل إليها من عناصر أخرى دخيلة ، لكن كل هذه المؤثرات — الحديثة نسبيا — لم تغير تغييرا جوهريا فى الطابع الجنسى الذى تأثر أساسا بالميزات الجثمانية التى حملها إلى مصر الحاميون منذ أقدم العصور .

وهذه المؤثرات الحامية هى التى طبعت سكان النوبة القدماء أيضا بطابعهم الجنسى ، إذ دلت الكشف الأركيولوجية والأنثروپولوجية التى وصلت إليها بعثة النوبة على أن هذا الإقليم الذى كان يسكنه منذ أقدم عصوره عناصر تتفق فى صفاتها الجثمانية مع تلك العناصر التى سكنت مصر فيما قبل التاريخ . . . ورغم وصول مؤثرات أخرى كثيرة عدلت بعض التعديل فى صفات أهل النوبة ، فإن الطابع القديم ظل محفوظا بفاعلية صفاته ، وظل الأثر الحامى هو الأثر الواضح فى صفات السكان .

أما السودان فما ينبغى أن نتجاهل الأثر الحامى القديم فى سكانه ، وما ينبغى أن نخفى النواحي الظاهرة ما يوجد تحتها من أثر حامى عميق ، ذلك لأن الموجات الحامية التى انبعثت من المواطن الأولى للحاميين لا شك فى أن منها ما وصل إلى السودان وساهم مساهمة أساسية فى التكوين الجنسى لسكانه على اختلاف ما يسكنون من أقاليم ، لكن موقع السودان قريبا من موطن الزوج فى وسط أفريقيا وغربها ، وعدم وجود الحواجز الطبيعية التى تمنع وصول الأثر الزنجى إلى جهات السودان ، واستبعاد قيام قوى تستطيع أن تحول بين هذه الموجات الزنجية وبين انتشارها فى السودان فى بعض العهود ، كل هذا كان من العوامل التى جعلت الأثر الحامى فى هذا الجزء من وادى النيل أقل وضوحا مما هو فى بلاد النوبة وجهات القطر المصرى المختلفة ، ومن هنا تصبح المؤثرات الزنجية أظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . لكن هذا لا يبنى مطلنا أن العناصر الحامية أساسية فى تكوين الأجداد الأقدمين لسكان السودان . وكذلك كان الحال عندما وصلت المؤثرات الإسلامية ، فهذه أيضا قضت — ولو ظاهريا — على كثير من المؤثرات الحامية العديمة وصغت السكان بالصبغة السامية التى أصبحت الطابع الغالب للسكان فى كثير من أراضي السودان .

على أن تقدير مدى الأثر الحامى فى جهات السودان المختلفة أمرا لا يمكن الجزم به الآن ، نظرا لقلة الحفائر التى عملت فى السودان ، ولا انحصار ماتم منها فى جهات محدودة فى الشمال غالبا ، على عكس ماتم فى إقليم بلاد النوبة مثلا من حفائر كشفت لنا عن نتائج استطعنا أن نكون — على ضوءها — صورة واضحة كاملة للسلاسل المختلفة التى ساهمت فى تكوين سكانه منذ أقدم العصور الى الآن . ومع ذلك فان الدراسات التى قام بها العلماء فى النواحي الحضارية والاثنوجرافية واللغوية تؤكد كلها هذا الأثر الحامى القوى ، وتنفى عن السودان — تبعها لهذا — تبعية أى جزء منه للمنطقة الزنجى فى إفريقيا ، وها هو الأستاذ "سليجمان" ، أكبر ثقة إنجليزى فى النواحي الاثنولوجية للسودان ، يبرز هذه الحقيقة — التى يتفق معه فيها جميع النفاة فى الدراسات الافريقية — فى كل كتاباته منذ ١٩١٣ الى أن مات منذ سنوات قليلة . ويكفى أن نقتبس هنا الفقرات التالية من مقال له عن "المشكلة الحامية فى السودان المصرى الإنجليزى" نشر بمجلة المعهد الملكى للعلوم الاثروبولوجية بالمجلد (الثالث والثلاثين من صفحة ٥٩٣ الى ٧٠٤) وأن نحيل القارئ الى محاضراته عن "مصر وإفريقيا الزنجية" وإلى مؤلفه الضخم عن القبائل الوثنية فى أعالي النيل^(١) :

"إن مقارنة المادة التى جمعت قادتنى إلى الاعتقاد بأنه فى الأساس الحضارى الذى تقوم عليه الحضارات الحالية لشرق وشمال شرق إفريقيا بقايا حضارة تبعدى من أوجه الشبه الجوهريّة بحضارة مصر القديمة لا يمكن أن يثار معه اعتراض مقبول على أن نعتبرها حامية" . سم يستطرد الكاتب فيقرر :

"وفكرة وجود أساس من الحضارة الحامية لا يؤخذ بها مرتبطة بالدلائل الطبيعية وحدها ، بل يؤيدها بطريقة بارزة البحوث الحديثة للأستاذ (وسترمان) فى لغات (الشلوك) وغيرها من اللغات (النبوتية)" .

وستترك نحن الناحية الثقافية من الأثر الحامى إلى أن يحىء موضعها من الدراسة لنركز على الناحية الجنسية ، ولنتأكد أن هناك من الدلائل ما يثبت وجود هذا الأثر الواضح حتى بين سكان السودان الجنوبي ، مما يتعارض تماما مع إطلاق اسم السودان الزنجى على تلك الأقاليم الجنوبية من وادى النيل . وهنا أيضا يكفي أن نقتبس من (سليجمان) فى مقاله السابق الفقرات الآتية :

"فإذا التفطنا الآن الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فان الجماعات (النبوتية) — وهى التى تسكن أعالي النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين (الشلوك) — أشد الجماعات النبوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى (الدنكا والنوير) فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضا ، وان صلتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجنسانية وفى حضارتهم ، لما قد يبين أن نفس العناصر — وان كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تعاظمت فى القبائل الثلاثة كلها" .

(١) راجع بحوث الأستاذ (سليجمان C. G. Seligman) :

(أ) Hamite Problem in Anglo-Egyptian Sudan.

(ب) Egypt and Negro Africa.

(ج) Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

وقد أشار الكاتب الى أن العالم الإيطالى (مونخى) قد لاحظ وجود العنصر الحامى بين جماعات الدنكا وفى الامكان أن نرجع الى الصور الملحقه بمقال (سليجان) انرى أن بين الشلوك عنصرا يتميز بأن تقاطيع وجهه ملطفة ، يغلب أنه يمثل الارستقراطية ، ومثل هذا العنصر موجود أيضا بين (الأنواك) الذين يسكنون حوض نهر (يلبور) والذين يقربون جدا من (الشلوك) ، وفيما يلى اقتباس من خطاب الكاتبين (كومتز) ورد ضمن مقال (سليجان) :

” لقد استرعى (الأنواك) نظرى لأول وهلة على أنهم شعب خليط جدا ، فهم متفاوتون بدرجة عظيمة فى اللون والتقاطيع : فبعض وجوههم أوروبية تماما سواء فى انتظام التقاطيع أو اتساع الجبهة ، والبعض منهم ذوو أنوف دقيقة جدا مع فتحات ضيقة وشفاة رقيقة “ .

ولا أدل على تعدد العناصر غير الزنجية فى الجماعات النيلوتية من أن دائرة الاختلاف فى المقاسات الجثمانية دائرة متسعة جدا كما تدل الجداول الملحقه بالمقال . ، وإذا نحن أغفلنا المفارقات الشديدة فنسجد مثلا أن النسبة الرأسية للدنكا تتراوح بين ٦٦ و ٨٠ والنسبة الأنفية تتراوح بين ٨٤ و ١٠٢ ، ومثل هذا الاختلاط — الذى أوجد هذه الدائرة الواسعة فى الاختلاف بين سكان هذه المنطقة — لاشك فى أنه يرجع الى تلك العناصر غير الزنجية التى أثرت فى هذه المناطق منذ أقدم العصور .

فليس من شك فى أنه فى فترة بعيدة نسبيا كان هنالك شعب — يمكن أن نطلق عليه اسم السابقيين للحاميين — يتحرك أساسا نحو الجنوب والغرب ، فيختلط بسكان إفريقيا الذين سبقوه ، والذين كانوا أغمق منه لونا ، ومن هذا وجدت عدة شعوب تختلف اختلافا بينا فى صفاتها الجثمانية ولكنها تتحد فى أن لها تراثا لغويا مشتركا .

ولعل هذا هو الذى دعا إلى أن يطلق الكتاب على سكان هذا الجزء الجنوبى من السودان اسم ” أشباه الزوج “ ليتحاشوا بهذا الخلط بين سكانه وبين الزوج الحقيقيين ، لكننا لا نرى ضرورة لهذه التسمية التى تحمل فى شأياها تغليب الطابع الزنجى ، وتخلق فى عقل غير المتخصص لونا من الخلط أدى إلى أن أصبحنا الآن نرى الساسة من رجال الاستعمار يتخللون من هذا التعديل ليطلقوا على السودان الجنوبى اسم (السودان الزنجى) مع أن سكانه بعيدون عن صفات الزوج الحقيقيين وإذا كان بعض العلماء قد تحالوا من هذه التسمية فى جماعات تقرب فى صفاتها من صفات سكان جنوب السودان وتتفق فى كثير من تاريخها الجنسى مع هذه الجماعات ، فسموا سكان الهضبة الاستوائية مثلا (أنصاف الحاميين) ، وسموا سكان شرق إفريقيا باسم (البانتو) ، وأبعدوا الاصطلاح الزنجى فلم يجمعوا بينه وبين هذه التسمية الخاصة ، فإن الألوان قد آن للتخلص من إطلاق اسم السودان الزنجى على الجزء الجنوبى من حوض النيل ، سيما وأن هناك مؤثرات أخرى غير زنجية وغير حامدية قد وصلت إلى سكان المنطقة ، فعدلت فى صفاتهم ، واطقت تقاطيع وجوههم ، إلى جانب ما أدخلته على حضارتهم وثقافتهم من تغيير وتعديل .

فإذا نحن تركنا جنوب السودان فإن الأثر الحامى قوى جدا فى الجزء الشرقى من وادى النيل ، سيما فى ذلك الجزء الذى يحده من الغرب نهر العطبرة إلى نقطة اتصاله بنهر النيل ، ويحده من الشرق البحر الأحمر ، فهنا تسكن جماعات (البجاء) التى تتوزع قبائلها فى جنوب شرق مصر وشرق السودان ، وتمتد إلى الأترية وحدود الحبشة ، وهى بهذا لا ترتبط فى توزيعها بهذه الحدود التى اصطلاح عليها الساسة ، ولم يراعوا فيها ما أكدته الطبيعة وأكده التاريخ من ربط واتصال .

هؤلاء "البجاء" يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهود ما قبل الأسرات أحسن تمثيل وهم ينقسمون إلى أربعة أقسام رئيسية :

(أ) العبادلة : الذين يسكنون صحراء مصر الشرقية .

(ب) البشاريون : الذين تقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان — كما سبق أن أشرنا — فترك جزءا منهم داخل الحدود المصرية وترك جزءا آخر يسكن إقليما يمتد حوالى ٨٠ ميلا إلى الجنوب .

(ج) الهاندوده : الذين ينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكر وخوربركه .

(د) بنو عامر : يسكنون المنطقة جنوب خوربركه ، ممتدين إلى أرض الأترية ، بل وإلى الحبشة نفسها حيث يعرفون باسم آخر .

لكن على الرغم من أن هؤلاء (البجاء) يمثلون — أحسن من غيرهم — العناصر الحامية القديمة ، فإن هناك مؤثرات جنسية وثقافية قد وصلت إليهم ، فليس من شك فى أن الأثر السامى القديم قد أثر فيهم بطريق الموجات التى وصلت إلى شرق أفريقيا عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب ، وليس من شك فى أن بعض المؤثرات التى وصلت إلى مصر عبر شبه جزيرة سيناء قد وصل تأثيرها إلى أرض البجاء ، سيما هذا الأثر السامى الذى حملته القبائل العربية المختلفة التى وصلت إلى مصر منذ الفتح الاسلامى وتحركت جنوبا فى الصعيد ، وكان عليها أن تحتك بقبائل البجاء الذين كانوا يهددون سكان تلك الجهات ، وقد أدى هذا الاحتكاك إلى اوان من الاختلاط والتأثير ، سيما عند ما تحالف العرب والبجاء على إسقاط المداكمة المسيحية فى بلاد النوبة كما سنرى .

ويمكن أن يتلمس الانسان مظاهر هذه المؤثرات السامية فيما طرأ على لغة العبادلة مثلا ، فقد كان هؤلاء يتكلمون أولا لغة (البدادة) وهى اللغة التى لا يزال يتكلم بها البشاريون والهاندوده ، لكنهم الآن قد هجروها وأصبحوا يتكلمون اللغة العربية ، وكذلك الحال فى بنى عامر الذين يتكلمون (التيجرى) وهى لغة سامية ... ، والملاحظ أن غالبية (العبادلة) قد طبعوا بالطابع المصرى السائد فى الأقاليم القريبة منهم ، ومع ذلك فلا تزال هناك جماعات تسكن الجبال المرتفعة المساحلة للبحر الأحمر ، تحتفظ بكثير من مظاهر ثقافتها القديمة وعاداتها السابقة .

فإذا نحن استثنينا أراض (البجاء) في شرق السودان ، وتركنا الأجزاء العليا للنيل التي ناقشنا عناصر سكانها القدماء ، فإن الجزء الباقي من السودان هو هذا الجزء الذي (استعرب) وصبغ بالثقافة الإسلامية ، وسنرى أن الجماعات التي تسكنه مما يمكن ربطها بجماعات لا تزال تسكن إلى الآن جهات القطر المصري المختلفة . على أن اصطباغ هذا الجزء الكبير من السكان بالصيغة العربية والثقافة الإسلامية لا ينفي نفيًا تامًا انعدام الأثر الحامى الذى لا شك في أنه كان يكون طبقة هامة ، سبقت وصول المؤثرات العربية ، وكانت جزءًا متصلًا بالطبقة الجنسية التي ربطنا بها السكان الأصليين في معظم شمال إفريقيا بما في ذلك سكان النوبة ومصر في أقدم العصور . . . ولا أدل على وجود هذا الأثر الحامى قويا من أن نشير إلى أن تحليل أسماء القبائل التي يتكون منها (الكجايش) — وهم أشد سكان السودان تأثرا بالعرب والثقافة الإسلامية — يدل على أن هنالك ٢٤ قسما من ٨٠ تبدأ كلها بالقطع (آب) ومعناها في لغة (البداوة) — لغة البجاء — ابن أو سليل ، مع إضافة أن عددا من هذه الأسماء يتشابه مع أسماء شائعة ومعروفة عند (البجاء) في شرق النيل ، وهذا الأثر الجنسي الذى يمكن أن نرجعه إلى البجاء يتفق مع وجود عدد من العادات والخصائص الحضارية التي تتفق مع عادات البجاء وخصائصهم الحضارية .

والملاحظ في تحليل ثقافة هؤلاء الكجايش وحضارتهم أنها غير متأثرة إطلاقا بالمؤثرات الزنجية ، إذ أننا في الواقع أمام ثلاثة عناصر ثقافية ، أقدمها العنصر الحامى ، يعلوه عنصر يرجع إلى ثقافة العرب في الجاهلية التي لم يستطع الاسلام أن يحوها محوًا كليًا من تراث العرب الثقافى ، أما أحدث العناصر وأبرزها فهو الطابع الإسلامى . وما نريد أن نقطع برأى في طريقة وصول المؤثرات الحامية إلى الكجايش ، لكن يصح أن نشير إلى أنه لا يشترط أن تكون جماعات من البجاء قد هاجرت فعلا إلى أرض الكجايش ، بل إن التفسير المعقول هو ما يشير إليه (سليجان) في مقاله السابق إذ هو يميل إلى ترجيح أن الكجايش " قد وصلوا بعد أن أقاموا مع بعض القبائل الشرقية التي تنزل على ضفاف النيل ، وهى قبائل توجد بينها أسماء تبدأ بالقطع (آب) " .

وما يقال عن " الكجايش " يمكن أن يقال عن الجماعات العربية الأخرى المنتشرة في ربوع السودان وبخاصة في جزئه الشمالى ، مع فارق واضح وهو أننا كلما تحركنا جنوبا كلما ظهرت بعض المؤثرات التي يمكن أن تربط بالموطن الزنجى في وسط أفريقيا وغربها ، وهو أثر لا يمكن إغفاله إذا تذكرنا العلاقات التجارية وغير التجارية التي كانت تربط بين سكان هذه الأقاليم جميعا منذ أقدم العصور .

هذا هو الأساس الجنسي الأول الذى اشتركت فيه كل الجماعات التي تسكن حوض النيل ، وهناك عنصر آخر كان له أثر قوى في ربط هذه الجماعات برباط الدم إلى جانب تلك الصلات الروحية والثقافية التي ارتبطت بانتشار هذا العنصر في إقليم وادى النيل ، هذا هو العنصر العربى

بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية . ومن الضروري — قبل الدخول في تفاصيل هذه الناحية — أن نشير إلى ثلاث نقط عامة لا بد منها لفهم انتشار العرب والإسلام في وادي النيل وأثر هذا الانتشار في تعديل التكوين الجنسى للسكان الذين تأثروا بذلك الانتشار :

أولاً — إن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام وانتشاره خارج الجزيرة العربية ، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى أفريقيا بحثاً عن الذهب والعاج والعبيد والبحار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطلمية ، ولا شك في أن عدداً غير قليل من هؤلاء قد استقروا في مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهلهم ... كذلك يلاحظ أنه في القرنين السابقين للعصر المسيحي — وفي القرون الأولى لظهور المسيحية — عبر عدد كبير من "الخيريين" — وهم عرب الجنوب — مضيق باب المندب فاستقروا في الحبشة وتحرك عدد آخر متبعها النيل الأزرق ونهر العطبرة ليصلوا عن هذا الطريق إلى بلاد النوبة ، بل لا يبعد أن يكون منهم من اتخذ طريقه غرباً إلى كردفان ودارفور ... وعلى هذا ففي الوقت الذي بدأت فيه القبائل العربية الاسلامية حركتهما في مصر جنوباً بعد الفتح الاسلامي بعدة قرون ، لم يكن السودان قطراً مجهله العرب كل الجهل ، إذ كان النيل طريقاً تجارياً هاماً ، عرفه أسلافهم منذ أمد بعيد .

ثانياً — نظراً للتباين في سقوط المطر في جهات السودان المختلفة فإن الملاحظ أن الأقاليم النباتية — التي تؤثر في حياة الحيوان والإنسان — تسير متدرجة في اتجاه من جنوب الجنوب الغربي إلى شمال الشمال الشرقي . ففي أقصى الشمال إقليم صحراوي لا يوجد فيه النبات بصفة دائمة إلا قرب الآبار ، وهو لهذا قليل السكان بشكل واضح . وإلى الجنوب من ذلك منطقة من نوع السهوب التي تقل فيها الشجيرات ويتوافر العشب والمرعى الذي يكفي الابل والماعز في بعض أشهر السنة ، ولهذا استطاع (الآبالة) من العرب — وهم الكجايش رعاة الإبل — أن يعيشوا بكثرة متنقلين في هذا الإقليم . وتوجد السافانا جنوبى الخرطوم حيث تنمو الحشائش إلى ارتفاع واضح في زمن المطر كما يتناثر بعض الشجر في هذه المناطق ، والمطر هنا كاف لزراعة الذرة والدخن ، ولذلك كان هذا الإقليم صالحاً جداً لتربية الماشية وإنتاج الصمغ الذي يلعب دوراً هاماً في حياة السكان في وسط كردفان ، وهنا يسكن (البقارة) من العرب الذين يربون الماشية ، كما يعيش (الشالوك) الرعاة . وإلى الجنوب من ذلك توجد السافانا المكشوفة التي تنمو بها الحشائش الطويلة ، والتي تتميز بالسهول المكشوفة التي لا تكاد الأشجار تنمو فيها ، وفي هذا الإقليم يعيش (الدنكا) و(النوير) الذين يسكنون أيضاً في إقليم السدود الذي يحده إقليم السافانا من الجنوب . وإلى الغرب والجنوب من هذه السهول نجد إقليماً تختلط فيه الحشائش بالأشجار ، وإن كانت الأشجار هنا تنمو إلى ارتفاع كبير ، وهنالك ترعى الماشية إلى أن يظهر الذباب المعروف فيجعل حياة الرعى مستحيلة ، وهذا الإقليم الأخير تقوم فيه مملكة (الزاندى) في جنوب بحر الغزال ، أما الغابات الاستوائية فما توجد في السودان إلا على جوانب مجارى المياه في أقصى الجنوب .

هذه الخصائص المناخية لعبت دورا هاما في انتشار القبائل العربية في جهات السودان المختلفة ، فقد رأى العرب في أقاليم الإبل الشمالية بيئة مشابهة للبيئة التي عاشوا فيها في بلادهم بشبه الجزيرة ، لكن انتشارهم في منطقة رعى الماشية سار أبطأ إلى أن اعتادوا هذه الحياة الجديدة وتركوا رعى الإبل ليرعوا البقر ، ولعل هذا هو السر في تأخر انتشارهم في أرض (النيلوتين) ، وهي أرض لا تختلف — إلا في الموقع — كثيرا عن المنطقة التي سكنوها واشتغلوا فيها برعى الماشية ، لكن الأهم لو سارت طبيعة بنفس الصبغة العربية الإسلامية التي صبغوا بها الجزء الأكبر من شمال السودان ووسطه ، إذ ليس هنالك من العوائق الطبيعية ما يمكن أن يقف دون انتشارهم ، أو يمنع من توغلهم الذي كان يسير باطراد صوب الجنوب ، فهذه المناطق كلها مناطق رعى ، والعرب أصلا أهل رعى ، ولم يصعب عليهم في السودان أن يتقنوا من رعى الإبل إلى رعى البقر ، الذي تمتد منطقتهم إلى أن يظهر الذباب المعروف في أقصى أطراف السودان الجنوبية .

ثالثا — إن من الضروري أن نشير إلى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط في خصائصها الجنسية بالمجموعة القوفازية التي اصطلح على تسميتها بجنس البحر المتوسط ، والتميز بينهما إذن إنما يقوم أساسا على اختلاف الثقافة ، بما في ذلك اللغة بطبيعة الحال ، وإن كان هذا لا ينفي وجود بعض اختلافات تفرق بين مجموعة وأخرى ، جاءت نتيجة للتأثرات التي خضعت لها كل مجموعة في الوطن الثاني الذي اتخذته لها موطنًا . ولعل هذه الفوارق الأخيرة هي التي حدث بكثير من الكتاب إلى أن يميز بينهما من الناحية الجنسية ، وأن يعتبرهما مجموعتين مستقلتين ، تغلب أولاهما في أفريقيا الشمالية وتوزع الأخرى في الجنوب الغربي لقارة آسيا بوجه خاص .

وهذه النقطة هامة في دراسة الأثر الجنسي لدخول القبائل العربية في السودان ، واختلاطها بالعناصر التي سبقتها في سكناه ، فأينما احتكوا بالحاميين وتزوجوا معهم فإن الأثر البارز لا يكون واضحًا في الصفات الجثمانية — التي رأيناهم يشتركون معهم في الصفات الأساسية منها — وإنما يكون التأثير أقوى وأوضح في اللغة وغيرها من مظاهر الثقافة .

رابعا — على أن دخول العرب المسلمين إلى السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا أول الأمر ، إذ حالت بين العرب وبين السودان (مملكة النوبة المسيحية) التي كانت (دنقلة) عاصمتها ، والتي كانت تمتد إلى أرض الجزيرة الحالية ... وهذه المملكة المسيحية قامت على أنقاض (الأسرات المروية) منذ عام ٦٠٠ م ، عند ما تم تحويل سكانها إلى هذه الديانة على يد قديس أرسلته (ثيودورا) زوجة (جستنيان) . والغريب أن هذه المملكة المسيحية قد تقسمت إلى قسمين ، في ظروف غامضة ولأسباب لم يكشف عنها إلى الآن ، مملكة (علوة) في الجنوب ومملكة (مقرر) في الشمال ، وكانت بلدة (أبو حمد) هي الحد الفاصل بين القسمين ، وقد قاومت مملكة (مقرر) التوغل الإسلامي جنوبا إلى أن انهارت في القرن الثالث عشر ، كما غلبت مملكة (علوة)

على أمرها بواسطة (الفننج) الذين تحركوا شمالا من الجنوب، وتحالفوا مع المسلمين ضد المسيحيين. وتاريخ هؤلاء (الفننج) تاريخ غامض، ومعلوماتنا عن ماضيهم محدودة، وأول الحقائق الثابتة التي وصلتنا عنهم لم تعرف إلا بعد أن كانوا قد دانوا بالاسلام وتكلموا اللغة العربية. وهناك نظريتان في تحديد الأصول التي يرجعون إليها : فسلالة الفننج أنفسهم يرجعون بأنسابهم إلى بنى أمية، ويذهبون إلى أنهم قد جاءوا من بلاد العرب عبر بلاد الحبشة إلى سنار، وهناك من يرى أن الفننج يرجعون إلى نفس الأصول التي يرجع إليها (الشلوك)، مع اختلاطهم الكبير بالعرب، وأخذهم بكثير من مظاهر الحضارة والثقافة العربية. وأيضا كانت حقيقة أصولهم فالرأيان متفقان على أن طابع العربية كان هو الطابع الغالب، مع احتمال وصول مؤثرات أخرى إليهم عن طريق التزاوج والاختلاط بالسكان الأصليين أو الجماعات المجاورة.

والثابت أن عملية "التعريب" التي حدثت في السودان قد تمت بطرق سلمية وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها في غالب الأحيان... وهذه نقطة يؤكدها (ماكيناكل) الذي درس تاريخ العرب في السودان دراسة تفصيلية، إذ يقرر ما يأتي :

"إن كل الدلائل تشير إلى أن النصر— باستثناء أقاليم معينة كإقليم جبال (النوبا) حيث لا يزال العرب يمتلكون السهول، على حين يسكن الزوج الثلاث — قد تم غالبا بالاتفاق والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح... ويمكن أن يقال باختصار إن الظاهرة الأساسية في التاريخ الجنسي لشمال السودان ووسطه — منذ أواخر القرن الثالث عشر — كانت ظاهرة الاندماج التدريجي بين العرب والسود^(١) (! !)

وهذه النقطة التي تؤكد الاندماج والانصهار بين العرب ومن سبقوهم في سكنى السودان نقطة منطقية تتفق وتعاليم الاسلام، وتساهل السياسة التي سار عليها المسلمون في جميع الأقطار التي سكنوها، فالاسلام لا يعرف تفرقة بين مسلم ومسلم على أساس من الجنس أو اللون، والمسلمون جميعا أخوة لكل منهم ما لأخيه من حقوق، بغض النظر عن مستواه الاجتماعي ودرجته الحضارية، وبغض النظر عن عوامل القومية واختلاف البيئات، ولذا فليس بأظلم للعرب والمسلمين من أن يوصفوا بأنهم يكونون طبقات في مجتمعاتهم، أو أنهم يعرفون الانعزالية فيما بينهم، وعلى هذا فمن التمسك البالغ أن يطعن في وحدة وادي النيل على هذا الأساس الذي لا يستند على أساس تاريخي، ولا يقيم للوقائع الحقيقية في مثل هذه الدعوى وزنا.

وليس هنالك إذن أبلغ في الجرأة والمغالطة مما ورد في نشرة (الفايين) عن السودان عن "الحاجز اللوني" Colour Bar وموقف الأوروبيين وغير الأوروبيين منه، فقد جاء بتلك النشرة التي طبعت أخيرا ما يأتي :

(١) راجع محاضرة :

”... إن السودان لم يكن مطلقاً قطراً موحداً ، وإنما كان جزءاً من إفريقيا ، أزاح العرب الفاتحون — منذ مئات السنين — سكانه الأصليين ، ... ولم تكن حدوده هي الحدود الحالية ، بل كانت هي الحدود الفاصلة بين العرب والسود ، وهي حدود لم يكن ليعبرها أحد إلى الشمال — رجالاً كان أو امرأة — إلا كعبد من الأرقاء ، ... إن ”الحاجز اللوني“ لم يخترعه الأوروبيون ، بل هو متغلغل كذلك في الطبيعة البشرية في الشرق الأوسط بقدر ما يتغلغل في أى جهة أخرى في العالم.“ (١)

لا أظن أن التحيز في هذا الكلام يحتاج إلى توضيح ، ولا أظن أن المغالطة وقلب الحقائق يمكن أن يوصلا إلى أسوأ من ذلك المنطق ، إذ كيف يتفق هذا مع ما نقلناه عن كاتب الانجليزى — له بشئون السودان خبرة ليست للفلسطينيين — من أن تعريب السودان لم يكن عن طريق إزاحة العناصر الأصلية وطردهم أمام زحف العرب ، بل كان عن طريق الاختلاط والاندماج ، وكيف يتفق هذا مع ما يشير إليه كل كتاب الانجليز من أن هناك جماعات سودانية تدين بالاسلام وتتكلم العربية وتأخذ من الحضارة الاسلامية والثقافة الاسلامية بنصيب كبير ، ومع ذلك فأثر الاختلاط بين العرب والعناصر الأصلية كبير جداً ، بدرجة أن المميزات الجنسية للعرب تتعدل تعديلاً يكاد يبعدها عن مميزاتها المعروفة ، ويكاد يقربها جداً إلى صفات السكان الأصليين ؟ ؟ أو أن الأمر كان أمراً إزاحة لهؤلاء السكان أمام زحف العرب لوجدنا هنالك حدوداً جنسية فاصلة ، ولا استطعنا أن نقسم السودان إلى أقاليمه الأثنوبجرافية التي يتميز كل منها بطابع لا يتعدى الدائرة المرسومة له ، مع أن هذا في رأى الأثنوبولوجيين الانجليز أنفسهم أمر مستحيل ! وفيما يلي ما كتبه الأستاذ (أفترتشارد) — رئيس المدرسة الأثنوبولوجية باكسفورد الآن والذي عاش بين سكان السودان وخبرهم — نشبته هنا على علاقته لنحضر به منطق الفلبين ومغالطتهم :

”... إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمراً منذ زمن طويل جداً ، ويندر أن تصادف شيئاً يقرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون (عربياً) متأثرون قطعاً بالزواج ، كما هو الحال في قبائل (البقارة) والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في (الشلوك) ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه ”تشكيلات مختلفة“ .

”إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي السود على أنهم زنوج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزنوج“ . (٢)

(١) راجع نشرة (الفلبين) عن السودان (صفحة ٩) :

The Sudan; The Road Ahead, (Report to the Fabian Colonial Bureau) Fabian Research Series, No. 99, 1945.

(٢) راجع مثال الأستاذ (بشارد) صفحة ٨٠ من كتاب :

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

فإذا نحن تجاوزنا عن بعض ما جاء في كلام الأستاذ (برتشارد) من مغالاة ومغالطة — يتضح الآن على ضوء مناقشة الموضوع — فإنا نرى الكاتب يناقض (الفايين) على خط مستقيم ، ويوضح — باعتدال بطبيعة الحال — أن سكان السودان إنما كانوا في الواقع في طريق الانصهار الجنسي ، وكان في الامكان أن يتكوّن لكل سكان السودان طابع جنسي خاص بهم جميعا ، لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير على النحو الذي بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب حيولة لا هودة فيها ولا تساهل ... إن ما حدث في الشمال إنما كان في الواقع الحلقة الأولى في تكوين شخصية السكان الجنسية ووعدهم الانوجرافية ، وكان من الواجب لمصانعة السودانيين أن تترك الأمور تجري في مجراها الطبيعي ، فيتقارب سكان الجنوب وسكان الشمال ، وهو الوضع الطبيعي لمن يدرس ظروف السودان ومقوماته دراسة عادلة موضوعية .

أما موضوع "الحاجز اللوني" الذي أثاره (الفايون) واتهموا العرب به في نشرتهم ، واتخذوه أساسا لتمزيق وحدة السودان وتقسيم أجزائه ، فإنا نحب أن نناقشه في النواحي الآتية :

أولا — تبين من دراسة تاريخ العرب في جميع البلاد التي نشروا الإسلام فيها أنهم لم يقيموا بينهم وبين باقي الشعب الذي نزلوا بينه حواجز ، تحرم التزاوج معه ، أو تمنع الاختلاط به ، ولعل هذا من أكبر العوامل التي ساعدت على انتشار الإسلام والثقافة الإسلامية ، إذ أن الدخول في هذا الدين كانت يتضمن للشخص المساواة في الحقوق والواجبات ، ويزيل من طريقه كل ما كان يفرق بينه وبين المسلمين قبل أن يعتنق دينهم ... وإذا كان قد حدث شيء من هذا التفريق في أول عهود الفتح فذلك لأن العرب كانوا لا يزالون في شبه "تجنيد عام" لإتمام رسالتهم في نشر الإسلام ، وكان من المنطقي إذن ألا يرتبطوا في ذلك الدور بما يقيدهم بأرض معينة أو يحدد لهم روابط خاصة ، وهذا هو الذي حدث أيضا في ذلك الدور من منع العرب الفاتحين من امتلاك الأرض أو الاشتغال بالزراعة ، فإن ذلك لم يكن — كما قد يبدو — ليقصده به خلق طبقة أرستقراطية منهم ترتفع عن مستوى الشعب ، وتقيم بينها وبينه حجابا . وإنما كان القصد من ذلك الاحتفاظ بهم لشئون الجندية ، مما يتطلب تحللهم من الارتباط بالأرض ويستدعي عدم اشتغالهم بالزراعة ، فإذا قدم العهد بهم ، واستتب الأمر لهم ، صرف النظر عن كل هذا ، وتحللوا من هذه القيود ، فاختلطوا بالسكان وتزاوجوا معهم ، واشتبكت أنسابهم وأصولهم بأنساب الجماعات التي عاشوا بينها ، وإن كان منهم من ظل يتسك بالصلة الرمزية بقبيلة من قبائل قريش التي منها بيت رسول الله .

(ثانيا) لسنا بحاجة إلى أن نذهب هنا في أصول النظرية العنصرية ، التي نبتت في أوروبا ، واستمدت قوتها من فلسفة فكرية نادى بها بعض الكتاب الأوروبيين ، ولازمت الحركة الاستعمارية في كل الأراضي التي وصل إليها نفوذ دول أوروبا المستعمرة ، باعتبار أنها الأساس النظري الذي يبرر

ما ارتكبه المستعمرون من مساوئ وسط الجماعات البدائية التي استعبدوها في أوروبا وأمريكا ، وباعتبار أن التفريق بين ما يتوارث من الخصائص العقلية والمواهب الفكرية بين الشعوب هو الذى يحلل لهم الاحتفاظ لأنفسهم في المستعمرات بمركز السادة والزعماء ، مع وضع العناصر الوطنية في مرتبة العبيد الذين ينبغي أن يتفانوا في خدمة السادة الزعماء . فإذا بذلت جهود لتعليم هذه الجماعات الوطنية أو رفع مستواها ، فما كان المقصود في الواقع مصاحبتها هي وإنما كان ذلك وسيلة لزيادة قوة الأهالي الانتاجية والشرائية ، فيزداد بهذا نفع المستعمرين منهم ، كمستقلين يسدوونهم في استخراج كنوز بلادهم ، وكمستهلكين يبيعون لهم السلع التي يصنعون . ومن هنا كانت تلك الصفحات السود التي تلتخ تاريخ الاستعمار الأوروبي بامتصاص دم الشعوب البدائية ، واستنزاف حيويتها بكل الوسائل غير المشروعة ، ومثل هذا التاريخ الأسود لا تعرفه الإمبراطورية الإسلامية في علاقتها بالشعوب التي دخلت فيها وحكمتها طوال عصور ازدهار الإسلام ، مهما كان مستوى تلك الشعوب ، ومهما بلغت بلادهم من الثروة والغنى . وأصل من الضروري أن نشير هنا إلى أن المسيحية لم تستطع أن تقضى على هذه الظاهرة ، فدخلت تلك الجماعات في دين المسيح لم يكن ليفير من مرتبتها في المجتمع أو ليقربها من السادة المستعمرين ، وعلى هذا كانت رسالة المبشرين رسالة منفصلة عن مهمة الحكام والمستعبلين ، ووصل الأمر إلى أن يفرق بين الناس في العبادة ، فلم يسمح للوطنيين المسيحيين بأن يصلوا في الكنائس التي يصل فيها ساداتهم ، ومن يدري فقد يكون هناك اله للسادة واله للعبيد ! وعلى عكس هذا تماما كان الإسلام كما أشرنا ، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ، ولا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى ، وغير ذلك من الأحاديث التي تؤكد المساواة التامة بين المسلمين رغم اختلاف اللون والجنس والقومية ، وكانت وظيفة الدعاة إلى الإسلام ووظيفة الحكام ووظيفة واحدة ، والفكرة التي قام عليها الفتح الإسلامي ليست قائمة على الاستغلال والاستعمار ، بل كانت قائمة على نشر تعاليم الإسلام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور .

على ضوء تاريخ الاستعمار والفكرة العنصرية — التي لا تزال تسيطر على أفكار الأوروبيين عامة والآنجلوسكسونيين بوجه خاص — نستطيع أن نرد على (الفابيين) بأن فكرة الحاجز اللوني لم تثبت في بلاد الشرق ، وإنما ثبتت في أوروبا وسارت استعمار الأوروبيين في جميع مراحلها ومختلف جهاتها ، وسن من القوانين في بلاد كنوب أفريقيا وغيره ما يجعلها أمرا شرعيا تقره القوانين والدساتير هناك ، بل لقد سخر من العلماء من كتبوا في ضرورة هذه الحاجز وأهميتها لسيادة الجنس الأبيض ، باعتبار أن الاختلاط بين هذا الجنس وغيره من الأجناس السوداء أو المولدة مما يضعف في مواهب هذا الجنس الأبيض ويخط بسلالته ، وبهذا تنكب الحضارة الأوروبية وبتراجع العالم في مدينته إلى الوراء ! ! ومثل هذا الكلام ليس في الواقع إلا تبريرا لإبقاء هذه العناصر المستعمرة والشعوب المستغلة في عزلتها ، حتى لا تتفتح أعينها إلى حقوقها ، وحتى لا تطالب بالتخلص من هذا الاستعباد الذي فرض عليها وهوى بها إلى الخضيض ، وإذا فهم ”الحاجز اللوني“

في ناحية الاختلاط الجنسي على أنه ضرورة فسيولوجية يمكن أن يتعسف في تفسيرها بمغالطات في علم الوراثة ومقاييس الذكاء، فما حكمة هذا الحاجز اللوني في منع الشعوب غير البيضاء من أن ترتاد ما يرتاده البيض من الحداثات ودور التسلية، ومن أن تركب نفس العربات التي يركبها البيض أو أن تنزل نفس القنادق أو تسكن نفس الأحياء؟ قد يكون أساس هذا أن مثل هذه العناصر لا تخرج من صدورها هواء وإنما تخرج غازات خائفة لا تقوى على احتمالها صدور البيض، وقد يلجئها السماح لتلك العناصر بأن تقترب منها إلى استخدام (الكمامات) التي لم يعرفوها إلا وقت الحروب!!

والانجليز — أكثر من غيرهم — أكبر دماء الحاجز اللوني، وأشد هم تمسكاً به ومغالاة في تطبيقه، وهم أشد المستعمرين ترفعا عن الشعوب التي يستعمرونها. لا يحتكون بهم ولا يعاشرهم، ولا يسمحون بالتزاوج حتى مع الشعوب السراء إلا في حالات وظروف شاذة، وهم مع ذلك يعتبرون هذا خروجاً على تقاليدهم وينظرون إليه نظرة كلها مخط وازدراء؛ فأين من هذا موقف الجماعات العربية التي سكنت السودان، وعلى أي أساس تقوم دعوى (الفابيين) باتهام العرب والمسلمين بصفة امتزجت بدماء الانجليز، ونقطة تعتبر من أشد النقاط سودا في صفحة الانجليز الاستعمارية؟ وعلى أي أساس أيضا يرتب (الفابيون) على هذا المنطق الخاطئ ما ذهبوا إليه من تقسيم حوض النيل إلى ثلاثة أقسام: قسم في مصر ينظر سكانه إلى سكان القسم الثاني — وهو شمال السودان — نظرة الاحتقار والازدراء وما يعتبرونهم إلا عبيدا: "اندكان الاسم الذي يطلق في شمال السودان — لوقت قريب — على العبد هو (سوداني) ومعناه الرجل الأسود في اللغة العربية".

"وكذلك الحال في سكان شمال السودان، فهم لا ينظرون إلى سكان الجنوب — في رأى الفابيين — إلا على أنهم رقيق لا يستحقون أن يعاملوا معاملة الآدميين! (١)"

(ثالثا) والظاهر أن هذا الموقف الذي حمل مثل هؤلاء الكتاب المغرضين على مسخ العلاقة بين سكان الوادي، إنما يعتمد على ما كان موجودا فيما مضى من تجارة الرقيق وبيع الزوج في بعض الأسواق الشرقية. ونحن من جانبنا لا نود أن ننكر أن مثل هذه التجارة كانت قائمة، وأن العرب قد اشتركوا فيها، لكننا نود أن نؤكد أن دول العالم المتقدم (!) كان لها أيضا ضلع كبير فيها، وكان نشاط كثير من الدول الأوروبية أعظم من نشاط العرب، كما يشير إلى ذلك كتاب الانجليز أنفسهم (٢) كما يجب أن نؤكد أن نظام الرق هذا كان أمرا مرتبطا بالنظام الاجتماعي الذي عرفته الجماعات الرعوية، ولم يكن ليقتصد به استعباد طائفة من الناس وتسخيرهم لمصلحة طائفة أخرى؛ وإنما اعترف لهؤلاء الرقيق بحقوق كثيرة في ظل هذه الأنظمة، على عكس ما تعرض له الرقيق الذين سخرهم البيض

(١) تراجع صفحة (٩) من الفقرة التي سبقت الإشارة إليها .

(٢) تراجع صفحة ٤٣٧ من كتاب :

في المزارع المدارية والاستوائية ، واستعبدهم استعباداً لم يتفوقوا لهم فيه بأى حق ، ولم يباهلوههم معاملة إنسانية في كثير من الأحيان . ويكفى أن نذكر المتحاملين بمأساة سككت (الكنفو) البلجيكية ، تلك المأساة التي أثارت ثائرة العالم كله ، لكن بعد أن ذهب ضحيتها ملايين من سكان تلك البلاد ، ومع ذلك لانجد صوتاً يرتفع مطالباً هذه الدول بترك مستعمراتها على أساس هذا التاريخ القديم ، وعلى أساس أنها التجرت في الرقيق وأسادت اليهم في قرون ماضية . . . ان تجارة الرقيق كانت عملاً لا تنكره القيم التي كانت قائمة وقتئذ بنفس الشدة التي تنكره بها في العصر الحديث ، ولم توصف وقتئذ بهذا الوصف الاجرامى ، بل إن (نابليون بونابرت) في حملته إلى مصر ، وكان قريب العهد بالثورة الفرنسية ، وبما أذاعته من مبادئ الحرية والاخاء والمساواة ، لم يرفى تجارة الرقيق يومئذ أمراً غريباً ، بدليل أن العبيد كانوا من الهدايا التي طلبها لنفسه من حكام بعض الإمارات السودانية ، وكان يتشوق إلى أن تصل إليه على جناح السرعة . وفيما يلي خطاب من خطباته نقلناه عن كتاب " تاريخ السودان " لنعوم بك شقير :

" بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله . إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور تناوت كتابكم وفهمت خفواه واعلموا أن قافلتيكم قد وصلت في حين كنت متغيياً في بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم . والآن حلي إليكم أن ترسلوا إلى مع أول قافلة ألقى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السنة السادسة عشرة من العمر ، إذ مرادى أن أبتئسهم لنفسي والأمل أن توغزوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الخيـث وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون " .

(الامضاء) بونابرت القائد العام للجيش الفرنسي (١)

ولم يكن الرقيق هو أقبح مظاهر العلاقات بين الشعوب البدائية ومن اتصل بها من الشعوب الأخرى . ويكفى أن نشير مجرد إشارة إلى أن الدول الأوروبية المستعمرة قد صوبت في كثير من جهات العالم أسلحتها المختلفة لآبادة هذه الشعوب البدائية ، كطريقة سهلة للتخلص منها وإفساح المجال للمستعمرين ، حدث هذا في ألمانيا وأستراليا وجزائر المحيط الهادى . . . كما حدث في جنوب أفريقيا وفي بعض جهات أمريكا ، وكان للإنجليز دورهم الخطر في هذا ونشاطهم الكبير في حركة الاستئصال وعملية الآبادة . . . لكنهم قد نسوا كل هذا التاريخ الحافل ، ولم يجدوا في تموىء حكم العرب والمسلمين للسودان ، وفي إثارة عواطف الرأى العام ضد مطالب المصريين العادلة بوحدته وادى النيل ، إلا أن ينهبوا في قبور الماضى ليصورونا بالنخاسين وليصفوا هذه الوحدة المطلوبة بأنها لن تكون إلا من نوع ما كان جارياً في الماضى من تحسك الأحرار في رقاب العبيد . وقد نسوا أن مصر كانت أولى الأمم التي حاربت هذه التجارة ، وكانت لها جهود موفقة في ذلك الاتجاه . ولعل من أنصع حسنات الحكم المصرى في السودان أنه خلص أهله من

هذا الرباء الذى كان يحتاهم وأنه ضرب على أيدي تجار الرقيق بيد من حديد^(١). وقد يكون من الضروري أن نلمح هنا إلى خطأ شائع فى أذهان الغربيين الذين يربطون كثيرا بين الاسلام والرق مع أن الواقع أن روح الاسلام كانت دائما تعارض الرق وتشجع فك الرقاب ، وإذا لم تتجى تعاليم الاسلام صريحة بتحريم الرقيق فذلك لأنه كان ظاهرة متعمقة فى حياة العرب عند ظهور الإسلام، متأصلة فى تقاليدهم، فكان من الحكمة إذن أن يتدرج فى تحريمه ، وأن يزين للناس حسن التخلص من العبيد، وأن يتخذ ذلك كفارة عن الذنوب وزلفى إلى الله، هذا إلى جانب تلك الحقوق التى كفلها الإسلام للرقيق حتى لقد قرره حق الميراث والمالكية ... وأغلب الظن أن ثورة الحضارة على الرق وتجارته، واعتبار هذا أمرا مكروها، إنما يرجع إلى هذا الاتجاه الذى اتجهت إليه تعاليم الاسلام، وإلى تلك النزعة الانسانية التى نزع إليها هذا الدين فى عصر لم يعرف العالم فيه إلا التحكم والاستعباد.

الأسس الثقافية :

فإذا انتقلنا إلى الناحية الثقافية ، فنحن أمام روابط قوية لا ترجع الى مؤثرات حديثة ، بل تعود الى صلات متناهية فى القدم، وما يقف أمرها عند تلك الأقاليم القريبة من مصر، بل يمتد الى أبعد جهات الوادى فى الجنوب ... وليس فى هذا غرابة ، فقد رأينا الطبيعة نفسها تساعد على هذا الاتصال ، ورأينا الارتباط بين المجموعات المختلفة التى تعمروادى مستمرا والاختلاط بينها دائما ... ودراسة هذا الاتصال الثقافى فى مختلف عهود التاريخ يبين بوضوح أن مصر كانت دائما المصدر الذى انبعثت عنه كل تلك التيارات الثقافية فى أشكالها المختلفة ، وأنها كانت عامل التحضير الذى أعطى لحضارات الوادى وثقافته مقوماتها المادية والروحية ، وأن من الصعب أن نرد كثيرا من هذه المقومات إلى غير حضارة مصر وثقافة الجزء الأدنى لحوض النيل . وإذا كانت هنالك مدرسة من علماء الحضارة تلعب لمصر ، باعتبارها المركز الذى انبعث منه كل نواحي الحضارة ، وانتشرت عنه كل ألوان الثقافة ، فأولى بمصر أن تبعث بحضارتها إلى تلك الأقاليم التى ترتبط بها برابطة الجوار ، وأن تنشر ألوان ثقافتها بين مختلف الشعوب التى يصل بينها هذا النهر العظيم . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقرر أن نواحي الحضارة المصرية التى وصلت إلى غربى أفريقيا ووسطها إنما اتخذت طريقها إلى تلك البلاد البعيدة عبر الأقاليم السودانية فى الوسط والجنوب، ومن هنا صدق قول الكاتب الانجليزى الذى أشار إلى أن "تاريخ السودان كان دائما مرتبطا بتاريخ مصر".

أما شمال السودان قديما فقد ارتبط تاريخه وحضارته ارتباطا تاما بتاريخ مصر وحضارتها القديمة ، وكانت النوبة وما يتصل بها من الأقاليم السودانية جزءا لا يكاذنبفصل عن مصر طوال التاريخ — بل وفيما قبل التاريخ — . فالوثائق القديمة تشير دائما إلى كثرة القوافل التجارية التى كانت تسير بين مصر والسودان، وهى قوافل وصات جنوبا -- أيام الدولة الوسطى -- حتى (كرمة)

(١) نجيل القارى إلى صفحة ٣٩٥ وما بعدها من كتاب (بوليان هكسل) عن افريقيا ، ليكرز نفسه صورة عن فظائم الاستعمار فى كثير من المستعمرات ، وهى فظائع لا تقارن بها فظائع تجارة الرقيق .

وأدت العلاقات في عهد الدولة الحديثة إلى ما عبر عنه (أديسون) في استعراضه للنواحي الأركيولوجية في السودان بأنه "... تمصير تام للمنطقة التي تُضم الآن إلى مديرتي حلفا ودنقلة" (١)، بل إن هنالك ما يؤكد وصول مثل هذه القوافل التجارية المستمرة إلى كردفان من ناحية وإلى حدود الحبشة وشمال منطقة السدود في الجنوب من ناحية أخرى . وإذا كان ذكر القوافل التجارية قد ارتبط دائما بالحملات الحربية، فمن الضروري أن نتذكر أن مثل هذا كان أمرا لازما لتأمين التجار وهم يقطعون الصحارى الشاسعة بما معهم من سلع ومتاجر .

ولسنا بحاجة إلى أن ندخل في تفاصيل أثر مصر في "تخصير" الأقسام الشمالية للسودان ، فهذا أمر أسهب فيه الأركيولوجيون والمؤرخون وكشفت عنه الحفائر والبحوث ، وإنما يكفي أن نشير إلى أن مصر في صلاتها بهذه المناطق كانت ترمي — ضمن ما ترمي إليه — إلى أن تؤدي رسالة ثقافية ، استطاعت في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي في الفترة حوالي (٢٠٠٠ و ١٦٠٠ ق . م) ، وأن تصبغ (أثيوبيا) — وكانت تمتد في وادي النيل جنوب مصر إلى الخرطوم وإلى شرق النيل حتى حدود الحبشة الحالية — بالصبغة الحضارية المصرية حوالي (١١٠٠ و ١٠٩٠ ق . م) ، وقد كان لهذا الأثر من القوة ما أدى إلى قيام الدولة الأثيوبية (٧٥٠ — ٣٠٠ ق . م) ، وما مكناها من أن تسترد الجزء الشمالي في عهد "بعمشي" وغيره من ملوك الجنوب . وفي الامكان أن ننظر إلى ظهور تلك القوة في الجنوب على أنه لون من البعث القومي ، تزعمه إقليم — كان بحكم موقعه المتطرف — بعيدا عن عوامل الضعف والانحلال التي أصابت حكومة مصر المركزية وقتئذ ، وإذن فهي ظاهرة من تلك الظواهر التي ارتبط بها البعث القومي في مصر بعد عهود الاضمحلال ، وقد كان يتم غالبا بزعماء إقليم متطرف ، كما حدث في زعامة (طيبة) أحيانا وغربي الدلتا أحيانا أخرى .

والواقع أن هذه الفترة لا يمكن أن ننتهزها من الناحية الحضارية منفصلة — بحال من الأحوال — عن الحضارة المصرية ، إذ أنه لا يبدو فيها أى مظهر لحضارة محلية أو ثقافية قومية ، فقد كان الطابع المصرى غالبا منذ مدة طويلة ، وقد أصبح ملوك (أثيوبيا) في عهد ازدهار دولتهم فراغنة لمصر ، فاستطاعوا أن يفيدوا من رجال الفن والبناء فائدة كبيرة ، ولهذا تميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية واتجاه التيارات الحضارية من الشمال إلى الجنوب . وليس أدل على هذا الارتباط القوى بين حضارة مصر وحضارة شمال السودان ، من أنه بعد تراجع ملوك (أثيوبيا) ورددهم إلى بلادهم حوالي ٦٦١ ق . م ، وما أدى إليه ذلك من قطع الصلة بين مصر وأثيوبيا ، أصيب الجنوب بالانحلال تدريجيا في نواحي حضارته التي كان يغذيها ويقويها حضارة مصر وثقافتها ، وقد عاد الأثر الشمالي فظهرت قوته أيام البطالسة والرومان ، وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في (الفترة المروية) التي تبعث (الفترة الأثيوبية) إلى دخول المسيحية في القرن السادس للميلاد . والملاحظ أنه

(١) يراجع مقال (أديسون) صفحة ٢١ من كتاب : "The Anglo-Egyptian Sudan from Within" .

عندما حاول سكان هذه الأقاليم اختراع كتابة خاصة بهم — بعد أن ضعفت اللغة المصرية والكتابة المصرية نتيجة لحكم الأثيوبيين — لم يستطيعوا أن يتخلصوا من الأثر الشمالى أو يتحللوا تماما من الطابع المصرى ، بل اضطروا الى أن يقتبسوا من الكتابة الهيروغليفية ، وأن يأخذوا منها كثيرا .

هذا عن شمال السودان ، فما أثر الحضارة المصرية وثقافة أهل الشمال فى حضارة أعالى النيل وثقافة أهل الجنوب ؟؟ لقد أشرنا ونحن نستعرض الروابط الجنسية لسكان وادى النيل إلى أن الحضارة الحالية فى شمال شرق أفريقيا وشمالها إنما تركز على أساس حضارى مشترك ، يمت بصلة قوية جدا إلى حضارة مصر القديمة ، وهذا الأساس المشترك هو الذى يميل غالبية الاثروپولوجيين إلى أن يطلقوا عليه اسم ” الثقافة الحامية “ ، وهى ثقافة ربطناها بملك العناصر الجنسية التى عموت كل هذا الجزء من أفريقيا فى أدوار التعمير الأولى .

لقد أثار هذا الموضوع بشكل قوى الأستاذ (سليجان) — النجمة العالمى فى أنثروجرافية الشعوب الأفريقية عامة وشعوب حوض النيل بوجه خاص — فبدأ بما كتبه عن (المشكلة الحامية) فى ١٩١٣ ، ثم عاد فتوسع فى الموضوع فى محاضرة له ألقاها فى ١٩١٥ ، ورجع فأكد نظريته فى محاضراته التى ألقاها فى ١٩٣٣ عن ” مصر وأفريقيا الزنجية “ . وقد استطاع هذا الكاتب أن يصنف نواحى التشابه بين حضارة مصر القديمة وحضارة ما يسمى بتجاوزا أفريقيا الزنجية الحالية (يدخل فى هذا جماعات أعالى النيل ، وقد فندنا إطلاق هذه التسمية عليهم فى مناقشتنا السابقة) تحت واحد وستين قسما ، يمكن أن نهمل عددا منها لكن ”...هنالك عددا من الوقائع التى توحى بذلك ، فإذا أضيف إليها طبائع وعادات مشتركة فى مصر القديمة وأفريقيا الزنجية ، أصبح هنالك عدد كبير من الشواهد التى تشير بكل تأكيد إلى أثر مصرى “ .

” ... وعندما ندرس الشواهد الاثنولوجية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن ننتهى إلى أن الأفكار المصرية ، والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها “ (١) وفى موضع آخر من محاضراته يشير صراحة إلى تأثير قبائل وادى النيل وجمادانه الجنوبية بالثقافة المصرية القديمة إذ يقرر :

” إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من إفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكونغو “ (٢)

(١) تراجع صفحة ٩ من محاضرة الأستاذ (سليجان) : Egypt and Negro Africa

(٢) تراجع صفحة ١٣ من المحاضرة السابقة .

وما يتفرد الأستاذ (سليمان) بتقرير هذه الحقائق ، فهناك علماء آخرون لا يقلون عنه تحمسا لهذا الرأي ، ويكفى أن نذكر بصفة خاصة (سير هاري جونستون) ، الذى عاش فى إفريقيا زمنا طويلا ، والذى كتب عدة مؤلفات فى الموضوعات الإفريقية ، وأن نقبس بعض فقرات من كتابه "تاريخ استعمار إفريقيا بأجناس أجنبية" كنماذج توضح لنا فكرته فى هذه الناحية .. لقد أشار هذا الكاتب إلى أن نشر المصريين القدماء لثقافتهم عن طريق البحر كان محدودا ، فلم يتعدوا خليج عدن فى الجنوب ، لكن أثرهم الحضارى فى أفريقيا الزنجية كان رغم هذا عظيما :

"لقد كانت تجارة مصر — منذ ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ ق.م تنوغل بطريق النوبة إما إلى كردفان ودارفور وبورنو وتبستى وأغادس والنيجر ، وإما إلى بحر الغزال وأقاليم النيل المرتفعة حيث يعيش الأقزام

"لقد ظهر المخاطرون المصريون فى أراضى الزنوج المتوحشين قرب منابع النيل ، وكان ينظر إليهم كأنهم (أنصاف آلهة) ، ولا يزال يطلق على سلالتهم الحالية — بما تبديه من صفات كصفات الفراعنة الجثمانية — اسم "أرواح" أو "آلهة" .

"وقد أنوا معهم من مصر بالحيوانات المستأنسة والنباتات المزروعة ، بالإضافة إلى صناعة المعادن .

"إن من المحقق بوجه عام أن أفريقيا الزنجية كلها قد حصلت على أول حيواناتها الرئيسية المستأنسة من مصر ، ومن مصر وحدها (١) " .

لا جدال إذن فى أثر مصر فى تحضير شعوب وادى النيل منذ أقدم العصور ، ولا شك فى أن أسس الثقافة المنتشرة فى أرجاء الوادى إنما هى مستمدة أصلا من هذا المصدر الشمالى الذى سنراه مستمرا فى إمدادها وتغذيتها فى أدوار التطور الحضارى التالية ، بل وسرى أن التقدم الحضارى للجماعات التى تعيش فى أعلى النيل لن يتحقق بشكل جدى سريع على أيدي الأوروبيين الذين تفصل بينهم وبينها هوة عميقة جدا لا يمكن معها تفاهم أو تفاعل .

وقد كان لمصر الفضل فى دخول المسيحية إلى الحبشة والسودان ، أما الحبشة فما يعيننا أمرها فى هذا البحث ، لكن يكفى — للدلالة على هذا الارتباط الدينى القوي بينها وبين مصر — أن الكنيسة الحبشية تتبع الكنيسة القبطية فى مصر ، وأن مسيحيي الحبشة يتجهون فى زعامتهم الروحية إلى بطارقة مصر ورجال الكنيسة فيها . ولم يجد فى إضماف هذه الصلة بين القبطيين ما قام به الإيطاليون أثناء احتلالهم الأخير للحبشة من جهود ، كان هدفها فصل الكنيسة الحبشية عن الكنيسة المصرية ،

(١) تراجع صفحات ٢٠ و ١٩ من كتاب :

Sir Harry H. Johnston — A History of the Colonization of Africa by Alien Races.

وإزاله معالم الزعامة الروحية التي تتمتع بها مصر بين الأقباط ، بتعيين رئيس ديني مستقل لا يعينه بطريق الأقباط ولا يستمد سلطته منه .

وأما السودان فقد دخلته المسيحية من مصر ، عن طريق مبشرين من النصارى ، بدأوا دعوتهم في حوالي منتصف القرن السادس ، وتم لهم تنصيب بلاد النوبة كلها في حوالي سنة ٦٠٠ للميلاد . وتاريخ هذه الفترة يكتنفه شيء من الغموض ، فإسنا نعرف مثلاً كيف ومتى تقسمت النوبة إلى قسميها ، النوبة السفلى وكانت (المقره) والنوبة العليا وكانت فيها مملكة (علوه) التي امتدت من الشلال الرابع إلى أعالي ستار . لكن كتابات المؤرخين من العرب تشير إلى أن مسيحيي النوبة كانوا يتجهون في زعامتهم الروحية إلى الكنيسة المصرية ، فكان (مطارنة) النوبة يرسلون إليها من قبل بطريق الأقباط إلى أن زالت النصرانية منها ، والمقريري في كلامه عن اليعاقبة في مصر في خلافة هشام ابن عبد الملك (٧١٤-٧٤٣ م) يقول :

”وبعث إليهم أهل النوبة في طلب أساقفة فبعثوا إليهم من أساقفة اليعاقبة فصارت النوبة من ذلك الوقت يعاقبة“ . والغالب أن لغة كنائس النوبة بقسميها كانت كلغة الكنائس في مصر ، القبطية واليونانية .

ولم يخلف العهد المسيحي في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إذ لا يرجع إليه إلا بعض آثار لكنائس وأديرة ، معظمها في الواقع من بقايا العهد السابق للمسيحية ثم حوله أهل النوبة — بعد اعتناقهم للمسيحية — إلى كنائس ، وطلوا النقوش الهيروغليفية والنقوش القديمة بالطين ورسموا على الطلاء صور المسيح والقديسين .

ومع هذا استطاعت النوبة أن تصمد أمام المسلمين في الشمال قروناً طويلة كما قدمنا ، لكن لم يمنع ذلك من تسرب المسلمين وثقافتهم إلى النوبة وأهلها ، فالمعروف أن عدداً كبيراً من العرب المسلمين قد أخذوا يهاجرون منذ الفتح إلى بلاد النوبة ، وكان أكثرهم من جهة بنى العباس ، إلى أن كانت الغلبة للمسلمين ، فضعف طابع النوبة واصطبغت البلاد وسكانها بالصيغة العربية الإسلامية ، فكان هذا إيذاناً بانقلاب ثقافي ، سنراه يربط السودان بالعالم العربي وثقافته الإسلامية ، وسنراه ينزع السودان وأهله من طابع الثقافة الإفريقي إلى هذا الطابع الآسيوي ، لكنه سيظل يولى وجهه في زعامته الثقافية والروحية إلى نفس القبلة الشمالية التي اتجه إليها دائماً باعتبار أن هذا هو المدخل الطبيعي لتلك المؤثرات ، وباعتبار أن مصر الآن زعيمة العالم العربي كله ، والمركز الذي يشع منه نور الثقافة الإسلامية إلى الشعوب الإسلامية جميعاً .

دخل الإسلام أفريقيا مع الفتح العربي لمصر في القرن السابع الميلادي، وأصبحت مصر القاعدة التي ارتكز عليها المسلمون في نشر الدعوة الإسلامية في الشمال والجنوب، وقد رأينا كيف تسربت الجماعات الإسلامية إلى بلاد النوبة منذ دخول المسلمين مصر، ثم كيف تدفقت القبائل العربية إلى السودان منذ القرن الثالث عشر، حاملة معها ثقافتها وحضارتها التي أصبحت بمرور الوقت حضارة النابلية الكبرى من السكان وثقافة الجزء الأكبر من أقاليم السودان، كما يظهر في اللغة التي يتكلمون بها والدين الذي يعتقدون، وكما يبدو في نواح كثيرة من مظاهر حياتهم الروحية والمادية.

والكتاب كلهم مجمعون على أن شمال السودان وحدة ثقافية منسجمة متصل اتصالا تاما بالعالم الإسلامي وثقافته، وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الكتلة الحضارية التي تجاورها في شمال أفريقيا وغربها وفي الغرب والجنوب الغربي للأقاليم الأسيوية: فالأستاذ (نادر) — وهو من موظفي الحكومة السودانية — يشير إلى شمال السودان وإلى ما قد يلمس فيه من بعض الاختلافات بين سكانه، لكنه يعقب على هذا بقوله:

”... لكن هذه اختلافات سطحية في معظمها، فقد صهر الشمال في كل واحد، وأساس مشترك من جنس عربي (!) ومن لغة ومن دين هو الإسلام، مع ما ترتب على ذلك من وحدة في الأفكار الاجتماعية والسياسية.

”وعلى الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا، فإن في الامكان أن ننظر إليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا، فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبية من دم أسيوي، يتكلمون لسانا أسيويا، ويدينون بعقيدة سامية، وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسوريا والعراق“ (١).

والاستاذ (برتشارد) — الذي أشرنا إليه في سياق المناقشة — يشير إلى شمال السودان على أنه وحدة ثقافية منسجمة. ”تكلم العربية، وتدين بالإسلام، ولهذا كانت — لحد كبير — منسجمة من الناحية الثقافية. ذلك لأن الإسلام ثقافة كما هو عقيدة“ (٢).

لكن ما الحد الجنوبي لهذه الوحدة الثقافية المنسجمة، وإلى أي مدى أثر الإسلام وحضارة المسلمين بين الجماعات التي تسكن أعلى النيل؟ لقد بينا — عند الكلام على انتشار الجماعات العربية في السودان — أنها سكنت غالب السودان الغربي والسودان الشرقي (مع استثناء أرض البجاء المحدودة على ساحل البحر الأحمر) كما استقرت على جانبي النيل حتى أرض (النيلوتين)

(١) تراجع صفحات ٩٥ و ٩٦ من كتاب:

The Anglo-Egyptian Sudan from Within.

(٢) تراجع صفحة ٨٢ من كتاب السابق.

التي تبدأ من أعلى النيل الأبيض . وهذا التوزيع للأثر الجنسي للعرب يرينا أن تقسيم السودان إلى شمالي وجنوبي فيه لون من التعمية المكشوفة والمغالطة المقصودة ، لأن الدائرة التي لم يصل إليها الأثر العربي دائرة لا تشغل إلا جزءا محدودا من جنوب السودان ، ومن التعسف إذن أن ننظر إلى السودان والسودانيين على أنهم مقسمون مناصفة بين المؤثرات العربية والمؤثرات غير العربية .

بل إن انتشار الثقافة الإسلامية في جنوب السودان إنما يتجاوز الحد الذي وصل إليه الأثر الجنسي للقبائل العربية ، فالإتصال مستمر في الناحية الطبيعية ، ووصول التجار وغيرهم من أهل الشمال إلى أقصى الجنوب قد حمل معه دين الشمال ولغة الشمال وحضارة الشمال ، كما أن الإتصال المستمر بين جماعات رعوية كالشلوك وغيرهم من سكان أعلى النيل ، وجماعات رعوية أخرى كالبقارة في غربي النيل أو الفنج في شرقي النيل لا بد وأن يؤدي إلى مؤثرات إسلامية في الثقافات القائمة في أقصى جنوب وادي النيل ، حتى أن بعض الكتاب الحديثين ليرى أن هذه العملية استمرت تحت الإدارة الحالية في السودان " حيث انتشرت الثقافة الإسلامية ببطء — ولكنه كان انتشارا ، وكذا — وكانت واسطة ذلك الموظفين والتجار " (١) .

والواقع أن عملية صبغ السودان بالثقافة الإسلامية كانت عملية مستمرة ، وكان وصول مؤثراتها إلى الجنوب يسير منتظما ومطردا ، وما كان يقيدته إلا عامل الزمن الذي كان وحده يعين الحد الذي يستطيع أن يصل إليه الإسلام في انتشاره ، ما دمتنا قد أكدنا انعدام الحواجز الطبيعية التي كان يمكن أن تلعب دورا في وقف تقدم المسلمين ، ووضع حدود لا يستطيعون أن يتعدوها جنوبا مهما طالت بهم السنون .

وهذا الذي نقرره هنا ، يمكن أن نحققه على ضوء انتشار المسلمين في كل شمال أفريقيا ، وتحركهم جنوبا من سواحل البحر المتوسط إلى إقليم الغابات ، إذ لم يحل بينهم وبين الانتشار إلا هذه النقبة التي لا تعرف الجماعات الرعوية كيف تغلب عليها ، نظرا لصعوبة انتقال الإبل والماشية في الأقاليم التي تتكاثف أشجارها وتنتشر فيها المستنقعات وما يعيش فيها من حشرات ويتسبب عنها من أمراض ، وأيضا خفت كثافة هذه الأشجار — لغاروف محلية خاصة — استطاع المسلمون أن يأخذوا طريقهم عبر الغابات متجنبين هذه (الدهاليز) التي هيأتها الطبيعة ، ومتفادين المناطق الأخرى المجاورة ، وأمثلة هذا واضحة في غربي أفريقيا ، حيث استطاع الأثر الإسلامي أن يتجاوز الصحراء جنوبا ليصل إلى ساحل غانة عبر إقليم الغابات .

وإذا كنا نرى أن هذه الحركة الطبيعية لانتشار الإسلام بين باقي الجماعات السودانية التي لم تدن به قد ضعفت ووقفت ، فمرجع هذا إلى تلك السياسة التي تتبعها إنجلترا في حكمها المنفرد في السودان ، توطئة لإبقاء أقليات شاذة في ثقافتها ، تستطيع أن تشجع باسمها تقسيم السودان

وتقطع أوصال وحدته ، باسم حماية الأقليات ، والمحافظة على حقوق الجماعات ، وقد ينتهى بها الأمر قريباً فتهان هذه الخطة المستترة ، وتتمسك بمبدأ تقرير المصير لما يحلو لها أن تسميه السودان الزنجي ، وما ذلك المصير إلا ما تعمل له بكافة الطرق من خلق كلمة أفريقية (زنجية !؟) ، تضم إليها ما تشاء من أراض ، ومن تريد من شعوب الله ، الذين قد لا يرتبطون بالعناصر الزنجية إلا في عقول هؤلاء السادة المستعمرين من الإنجليز !! لا لأن لهذه الجماعات مصالحة في ذلك ، ولا لأن هنالك من الدواعي ما يبرر اتباع هذه الخطة (وستعرض لهذا فيما بعد) ، بل الحاجة في نفس الإنجليز يمكن أن يتبينها الإنسان دون كبير عناء .

أما مظاهر هذه الخطة المقررة في أذهان السياسة الإنجليز لمنع وصول المؤثرات الشمالية الإسلامية إلى الجماعات التي تعيش في مديريات أعالي النيل فواضحة في :

(أ) تلك القيود الشديدة التي تقيد بها الحركة والانتقال بين الشمال والجنوب ، وهذه العقبات التي تقام في طريق السودانيين أنفسهم إذا ما طلبوا حتى مجرد زيارة هذه الأقاليم الجنوبية من بلادهم . وليس لهذا من داع اقتصادي أو صحي أو اجتماعي ، وإنما الدافع إليه الرغبة في عزل هذه الجماعات الجنوبية عزلاً ينسبها صلاتها بالشمال ، ويقضى بمرور الوقت على هذا القدر من الثقافة الإسلامية الذي استطاع أن ينفذ إلى الجنوب قبل أن تتقرر هذه السياسة الانفصالية الكريمة .

(ب) عدم السماح بنشر الدعوة الإسلامية بين سكان الجنوب مع تشجيع الحركة التبشيرية المسيحية بينهم ، بل إن حكام الجنوب لا يسمحون للجاليات الإسلامية هنالك بحرية العبادة ، إذ هم يقيدونهم حتى في طريقة الآذان (!) ، ويعملون ما استطاعوا على الحيلولة دون أن تتعدى دعوتهم تلك الدائرة الضيقة التي يعيشون داخلها ، ذلك أنهم يعلمون — كما سنرى — كيف تستهوى الدعوة الإسلامية قلوب السكان ، وكيف يتذوقون تعاليمها ويستسيغون بادئها ، ويسارعون — حتى بمد تنصيرهم — إلى الذين يستطيعون الاتصال بهم من رجال الدين المسلمين .

(ج) التباطؤ الشديد في تسهيل سبل الاتصال ، وعدم إنشاء الطرق والخطوط الحديدية ، انضعف بهذا الصلة بين سكان الوادي ، ويستحيل تحقيق الانصهار بين الجماعات المختلفة ، ولو أن الإنجليز عنوا بالمواصلات هنا عنايتهم بها في بعض جهات شرق السودان إذن لحدث في الجنوب لون من الانقلاب في أفكارهم وثقافتهم ، ولقربت حضارات الجماعات النيلية من حضارة باقي السودان ، ولأصبحنا الآن أمام وحدة منسجمة تماماً ، تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد ، لكنها السياسة الانجليزية المقررة ، كان ههما إبقاء هذا الفصل وتشجيعه ، دون أن تهتم بما يقع هذا من ضرر محقق بمصالح السودان الحيوية مادية كانت أم روحية .

لكن الغريب أن الانجليز يبررون سياستهم هذه بمبررات يتمسحون بها في المصاحبة العامة ، والمحافظة على كيان السودان الجنوبي (!) ويقضون على هذا الفضل الكبير لمصر التي حققت بفتحها وحدة السودان لأول مرة في التاريخ ... إذ علام يعارض الانجليز في أن يصل الإسلام إلى هذه الجماعات الوثنية ليعلمها مبادئ دين هو أحد الأديان الثلاثة التي لا مرء في أنها رفعت قيم الحضارة وسمت بالناس فوق ما كانوا يعيشون فيه من جهل وضلالة ! ... وما نريد نحن أن نصور المدى الذي كان يمكن أن يصل إليه السكان الوثنيون من تقدم لو أن الإسلام قد بلغهم ، وإنما نكتفي بأن ننقل هنا ما كتبه (سير هارى جونسون) وكرره في مؤلفاته الكثيرة ، عن أثر الإسلام في رفع مستوى الشعوب الإفريقية التي انتشر فيها ، وعن فضل المسلمين على العالم كله بما تركوه من أثر كبير في الأقطار الإفريقية التي فتحوها :

”لقد كان الاستعمار الاسلامي لافريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ ...

”لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — ... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية ...

”كان العرب هم الوساطة في زيادة الموارد الغذائية، وترقية وسائل النقل بين الزنوج والجماعات المتأثرة بهم ... كما وسعوا دائرة الحيوانات المستأنسة في أفريقيا الزنجية كالحصان والحمار والماعز والغنم والدواجن ... الخ“ (١) .

والواقع أن مصلحة السودان عامة — والجماعات الجنوبية من سكانه بوجه خاص — هى في أن يعمم الإسلام فيه ، وأن يترك هذا الجزء من أعالي النيل ليصبغ بالصبغة الاسلامية، وأمام الجماعات التبشيرية المسيحية ملايين عديدة من الوثنيين في أفريقيا وآسيا وأمريكا يمكن أن تركز جهودها فيها بعيدا عن هذا الجزء الوثنى المحدود من السودان ، إلى جانب هذه الملايين من الأوروبيين والأمريكيين الذين تشكو الكنيسة المسيحية من ضعف عقيدتهم وإهمالهم شعائر الدين ... وإذا كان هنالك رأى في تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ يختص بكل منطقة منها مذهب من المذاهب المسيحية ، فإذا يمنع من أن يترك للإسلام منطقة نفوذ تشمل هذا الجزء من الأراضى السودانية ، فيحرم التبشير المسيحي فيها كما يحرم في بعض جهات في أفريقيا الغربية ؟ ؟ إنما ندعو إلى هذا لأن المصلحة تقتضيه ، ولأن هنالك أسبابا قوية تدعو إليه ، ويكفى أن نفتصر من هذه الأسباب الكثيرة على ما يأتى :

(١) تراجع صفحتا ٧٤ و ٧٥ من كتاب (سرهارى جونسون) :

أولاً — إن الاتجاه المنطقي هو إلى أن نعمل على توفير الانسجام الثقافي من الناحيتين اللغوية والدينية بين سكان الوحدات السياسية المختلفة ، كضمان لحسن التفاهم وقوة التعاون ، وكوسيلة لإزالة ما قد يسبب الاحتكاك والتنافر إذا قامت أقلية — أو أقليات — تشذ في لغتها وثقافتها عن الغالبية الكبرى للسكان . وما دمننا قد رأينا أن المقومات الطبيعية والعوامل الجغرافية توحى كلها بوحدة وادى النيل ، وكانت الأغلبية العظمى من السكان تتكلم العربية وتدين بالاسلام ، فالأمر الطبيعي هو توجيه الجهود إلى تقريب ثقافة الجنوب من ثقافة الشمال ، وإلى أن يكون الاتحاد نحو إتمام عملية التعريب ، التي بدأت منذ القرن الثالث عشر في شمال السودان ، لتعم الشمال والجنوب ، سيما وأن حضارة الجنوب لا يمكن أن يكتفى بها ، أو يترك الناس عند مستواها ، بل لابد من عملية بعث ثقافي تخلص سكان أعالي النيل من كثير من عاداتهم ومعتقداتهم ، وترفعهم إلى مستوى يستطيعون معه أن يسايروا العالم في اتجاهاته وأفكاره .

ثانياً — إن الجماعات التي تعيش في أقصى الجنوب لا تكون بأى حال من الأحوال وحدة ثقافية ، يمكن أن نغذيها وننقحها ، ونحافظ على خصائصها ، بل إنها على العكس من ذلك جماعات تتميز بأنها لا تنسجم مطلقاً في ثقافتها ، ولا يتفق بعضها مع بعض في كثير من خصائص تلك الثقافات . وها هو الأستاذ (برتشارد) يؤكد هذه الحقيقة تأكيداً قائماً على دراساته الاثنيولوجية العميقة في جنوب السودان ، فهو يصرح بأنه من الصعب جداً في الوقت الحاضر أن نضع تقسيماً مقبولاً لحضارات السودان الوثني . ثم هو يقسم هذا السودان الوثني إلى المجموعات الرئيسية الآتية :

- (أ) النيليون ويضمون أربعة أقسام فرعية .
- (ب) الحاميون النيليون ويضمون خمسة أقسام فرعية .
- (ج) قبائل تسكن الهضبة وتضم سبعة أقسام فرعية .
- (د) الزاندي .
- (هـ) الجماعات الوثنية في كردفان وتضم عشرة أقسام فرعية .
- (و) دارفنج وتضم ستة أقسام فرعية .

ولكنه يلفت الأنظار إلى أن أسس التقسيم فيها متباينة ، فإلى هي دائماً بالثقافية ولا الجنسية ولا اللغوية^(١) .

فاذا كان هذا هو الموقف ، وكان هذا هو التعقد الثقافي في تلك المنطقة المحدودة ، فكيف يمكن أن يرتفع المستوى الثقافي أو يوجد الانسجام الفكري ، الذي لابد منه لجماعات تريد أن تعيش

(١) تراجع صفحات ٨٥ — ٨٧ من مقال الأستاذ (برتشارد) ضمن فصول كتاب :

متجاوزة متعاونة؟؟ لابد إذن من وسيلة مشتركة ، توحد بين هذه الجماعات المختلفة ، وتكون هي العامل الموحد بينها ، ولسنا نقول هذا لنخدم به وجهة نظر معينة لنا ، بل إن كل الذين درسوا هذه الناحية يشيرون هذه المشكلة ويعتبرونها نقطة على جانب كبير من الأهمية ، وفيما يلي ما كتبه (نادر) الذي أشرنا إليه سابقا :

”... لن يكون هناك تقدم مادامت هذه اللغات المتعددة قائمة تجمل التفاهم أمرا مستحيلا . إن من الواجب وجود لغة مشتركة ، كافة السواحلي التي أصبحت لغة عامة في الشرق الأوسط بقارة أفريقيا (١)“ .

ومثل هذه المشكلة واجهت العرب في انتشارهم في أفريقيا ، وفي بث تعاليم الدين والثقافة الاسلامية بين سكانها ، فقد كانت هنالك لغات متعددة ، وكان لابد من وجود لغة مشتركة تكون لغة الثقافة بين الجميع ، وقد أدت العربية هذه المهمة على أحسن وجه ، وكانت الوسيلة في انحراج الشعوب الافريقية من عزلتها وتحقيق اتصالها بالعالم الخارجى ، فلم لا تكون العربية هي اللغة المشتركة التي توحد بين هذه الجماعات الجنوبية من الناحية الثقافية ، فتكون هذه خطوة أولى لرفع مستواهم ، والقضاء على ركودهم الفكرى وتأخرهم في نواحي الحضارة ، سيما وأن اللغة العربية ليست مجهولة تماما في الجنوب ، بل إن هنالك لونا من اللغة العربية الدارجة هي بمثابة اللغة المشتركة في جنوب السودان .

وإذن فمن الواجب أن تنتشر هنالك ، وأن تكون أساس التعليم في كل جهات السودان الجنوبي ، سيما وأن التقدم الاقتصادى لهذه الأقاليم مرتبط — كما سنرى — بالأقاليم الشمالية ، وسيحتاج التبادل التجارى إلى مثل هذه اللغة المشتركة بين سكان السودان جميعا .

ثالثا — إن الدين الاسلامى والثقافة الاسلامية ، كانا دائما أقرب إلى عقاية الجماعات البدائية ، وأسهل انتشارا بينها من الديانات والثقافات الأخرى . وليس الأمر هنا أمر تفضيل أو تحيز ، بل الأمر أمر تقارب وتباعد بين الثقافات التي تتقابل وتتفاعل ، فالمعروف أن العقائد الاسلامية عقائد غاية في البساطة ، والذين يدعون اليها عناصر لا تحترف التبشير ، ولا تحاول أن تدخل في تفاصيل معنوية عميقة يستحيل على كثير من الناس أن يهضموها . ومن هنا كان سر انتشار الاسلام السريع وسبب قوته في التأثير على الجماعات البدائية والشعوب البسيطة . وهذا أيضا ليس رأى المسلمين حتى لا يفسر بالتحيز والتعصب ، وإنما هو رأى كثير من الغربيين فيما يشيرون (هكسلى) في كتابه عن أفريقيا :

(١) تراجع صفحة ١٠٤ من الكتاب السابق .

”... هنالك عدد كبير من الناس يعتقدون أن الإسلام هو أحسن الأديان للرجل الأفريقي، لأنه يشجع على استقرار أعظم، ويغرس فيه احتراماً أكثر لنفسه وللسلطة الحاكمة، كما أنه لا يشجع على القلق والمراعاة بقدر ما يشجع التحول إلى المسيحية (١).“

وإذا كان (هكسلي) لا يوافق على وجهة النظر هذه موافقة تامة، فهو يسلم بها لحد كبير، ثم يتعرض لبعض نواحي الإسلام تعرضاً لا يدل على أنه يدرك روح هذا الدين، أو يفهمه على وجهه الصحيح.

إن المسيحية تستطيع أن تؤدي رسالة جليلة بين هذه الشعوب البدائية الأفريقية، لكن بشكل آخر غير الشكل الذي يذمر به الآن، والذي يجعلها أبطأ في الانتشار وأقل زيوفاً بين هذه الشعوب، ولسنا هنا نناظر بين دينين عظيمين نقدرهما ونحترم تعاليمهما، بل كل ما في الأمر أننا ندرس الموقف في جماعات أعلى النيل، على ضوء الظروف المحيطة، والملازمات القائمة، وكلها تشير إلى أن الاحتمال في نجاح نشر الثقافة الإسلامية أقوى في هذه البيئة بالذات، لتلك العوامل الكثيرة التي أشرنا إلى أهمها في إنجاز.

رابعا — وربما اتصل بهذه النقطة السابقة، كل ما يثار ضد التبشير المسيحي بالشكل الذي يمارس به الآن، وبالطريقة التي يدعى بها إلى تعاليم السيد المسيح، وكل هذه المآخذ التي يأخذها الكتاب، عليه لا نعرف أنها ارتبطت بنشر الدعوة الإسلامية وإذاعة ثقافة الإسلام، وما يعيننا أن ندخل في تفاصيل هذا، بل يكفي أن نشير إلى الفصل المتبع الذي كتبه (هكسلي) في كتابه السابق (صفحات ٣١٩، ٣٤٦) عن ”المبشرين والحياة في أفريقيا“، فهو يثير ناحية الاحتراف في التبشير وما يؤدي إليه هذا الاحتراف من ضعف في تحمس عدد كبير من المبشرين، وهو يثير هذا الصراع القائم بين المذاهب والكائس المسيحية وما يرتبط بهذا من صراع على، كثيراً ما يكون له رد فعل سيئ على تلك الشعوب البدائية، وهو يتناول كيف يعمل المبشرون غالباً بعيداً عن مطالب البيئة التي يبشرون فيها، غير مكترئين بما تؤدي إليه تعاليمهم من نزاع الأفراد من بين المجتمعات التي يعيشون فيها، وتحملهم من التقاليد التي تربطهم ببنى جذعهم، دون أن يستطيعوا الوصول إلى ذلك المستوى الذي يجعل الحضارة المسيحية ناجحة تسمو بالفرد وترقى بالمجتمعات، وهو كذلك يشير — ضمن ما يشير إليه — إلى هذه الانعزالية التي يعيش فيها عدد كبير من المبشرين؛ انعزالية عن الحكام الإداريين الذين لا يرون في أعمال المبشرين ما يساير روح العصر، وانعزالية عن الأهالي الوطنيين، لأن الذين ينصرون لا يرتفعون إلى هذا المستوى الذي يتساوون فيه مع المسيحيين المستعمرين، بل إن المبشرين أنفسهم ليتخذون من يعلمونهم خدماً وأشباه عبيد، يعملون لهم، وينقطعون لخدمتهم، وفي هذا ما فيه من تناقض مع رسالة المسيح الذي دعا أول ما دعا إلى الحب والمساواة والاخاء في الله (٢).

(١) تراجع صفحتا ٣٤١ و ٣٤٢ من كتاب هكسلي : Africa View

(٢) تراجع صفحات ٣١٩ — ٣٤٦ من الكتاب السابق .

وقد سبق أن أشرنا الى أن أكبر ما يميزين المسيحية والاسلام في علاقتهما بالشعوب ؛ أن الاسلام — نظريا وعمليا — لا يعرف النعرة الجذسية ولا يديح النظرة العنصرية ؛ والمسلمون في تاريخهم الطويل واحتكاكهم بالجماعات البدائية لم يعرفوا الفارق اللونى ولا نظام الطبقات ، وكانت الشعوب التى يفزوها المسلمون ويفتحون ديارها تسارع الى الدخول فى دين الاسلام ، لتضمن بذلك المساواة مع هؤلاء الفاتحين ؛ ولتقضى على كل الفوارق الاجتماعية وغير الاجتماعية التى تحول بين غير المسلم وبين الاندماج فى الأسرة الاسلامية الكبرى .

خامسا — ثم سبق أن نبرز هنا نقطة على جانب كبير من الخطورة فى مستقبل هذه الجماعات الوثنية التى تعيش فى أعالي النيل ، إن نجحت انجلترا فى أن تفصل شمال السودان عن جنوبه ، وتمكنت من أن تضم بعض أراضيه الى الكتلة الزنجية التى تريد أن تخلقها فى جنوب افريقيا ووسطها ، تحقيقا لأغراض استعمارية تجمع بين الاسترانيجية والاستغلال . . .

إن هنالك اتجاه قويا بين كثير من حكام المستعمرات وبعض الاثروبولوجيين ؛ يرمى الى التشكيك فى قيمة الحضارة الغربية للشعوب البدائية ؛ وينادى بأن هذه القيم التى تقوم عليها حضارة الغرب وثقافته ليست قيما صالحة لهذه الجماعات المختلفة فى تاريخها وراثتها وعقليتها (!) ولهذا فهم يذهبون الى ضرورة (تحضير) هذه الجماعات البدائية بقدر . حتى لا تتزعج "روحهم" وحتى لا تهدم نظمهم وتضعف تقاليدهم . . . ولقد رأينا بعض المغالين فى هذه الناحية يندب حظ الافريقى الذى بدأ يستخدم الملابس ويقيد نفسه بمضايقات الحضارة بعد أن كان حرا طليقا متحرلا حتى من أبسط القيود ! !

والذى نخشاه أن تكون هذه الدعوة دعوة غير خالصة ، لا يقصد بها مصلحة الافريقيين بقدر ما يقصد بها مصلحة المستعمر المستغل ، ذلك لأن هذه السياسة إن صاحت فانما تصالح فى تلك الجماعات التى بلغت فى سلم الحضارة والرقى مرتبة مقبولة ، يمكن أن تساعدنا على استغلال بيئتها والاستفادة المعقولة من مواردها ، ويمكن أن تجارى بها روح العصر ومفاهيم الحال الى حد مقبول ، لكن ما معنى هذا الاتجاه إن أريد الأخذ به فى مثل حالة تلك الجماعات الوثنية فى أعالي النيل ؟ ! إنه لن يؤدي إلا الى لون من الركود الذى يبقى هذه الجماعات فى عزلتها ، ولن يفعل أكثر من أن يمكن لتلك العوامل المعطلة من أن تنشط فى عزلة سيرة المجتمع والوقوف به عند هذا المستوى المنحط الذى يتردى فيه منذ أمد بعيد ، وسيثبت أقدام هذا النظام القبل الذى لا يؤدي الى وحدة ، ولا يخلق تعاونا ، وستظل تلك الجماعات تعيش مفككة ، يتحكم فيها شيوخها الذين لا يتسع لهم أفق ، ولا يرحى على أيديهم إصلاح جوهرى فى شؤون الحياة . . . ولو أن العالم قد سار على هذه السياسة فى أدوار تطوره المختلفة ، ما رأينا هذا التقدم الذى نلمسه ، وما استفادت المجتمعات بعضها من بعض ، ولظلت حضارات العالم وثقافته بمنزلة لا تأخذ إحداها عن الأخرى ، ولا تعتمد واحدة منها على التراث الاجتماعى الذى لم تعرفه هى من قبل .

إن روح العصر الحاضر - بما فيه من سرعة الاتصال وتشابك المصالح - لا يلائمها هذا الاتجاه الذى يدعو إليه بعض المستعمرين ، ولا يتفق معها أن نحتفظ فى العالم "بتلك المتاحف الاشوجرافية" التى يريد بعض الأوروبيين الاحتفاظ بها بين الجماعات الافريقية (!) ولسنا نفهم لم يندفع الأوروبيون فى الأخذ بكل ما وصلت إليه حضارة الغرب وتقدمه العلمى عندما يكون هنالك استغلال للوارد واستنزاف للثروة من مجاهل افريقيا ، فاذا هم واجهوا الناحية الروحية والاجتماعية نادوا بأن الشرق شرق والغرب غرب فلا يلتقيان !!! . ان الدراسة العلمية الصحيحة لا تقر هذا التفريق بين الجانب المادى والجانب الروحى فى الحضارة ، بل تراهما متفاعلين متداخلين ، بحيث يصعب الفصل بينهما أوتجاهل أحدهما دون حدوث كثير من القوضى والارتباك ، وهو ما نتوقعه ان نجحت انجلترا فى فصل جنوب السودان ، واستمرت فى تطبيق هذه السياسة الخطيرة على الجماعات السودانية التى تعيش فيه .

حقيقة إن فرض حضارة غريبة كل الغرابة على مجتمع آخر لا يتصل بها بسبب من الأسباب ، لن يؤدى إلا إلى زلزلة أركان المجتمع ، ولن ينتج عنه إلا القوضى الاجتماعية ، ولهذا فان خير ألوان "التحضر" والتقدم ما يأتى على يد جماعات لا تتباين فى حضارتها وتقدمها تباينا تاما عن حضارة المجتمع الذى نريد أن نؤثر فيه ، وكانت أنجح السياسات فى هذا ما اعتمدت على عناصر تمت حضارتها وثقافتها بصلابة إلى الحضارة التى نبغى أحداث شئ من التعديل والتحويل فى مفرداتها ، وفى هذا ما يضيف قوة إلى مذهبنا إليه من أن تثقيف جنوب السودان وتحضير الجماعات التى تعيش فيه ، لا يمكن أن يتم بطريقة ناجحة سليمة ، وبشكل لا يشيع القوضى الاجتماعية بين السكان ، ان ترك الأمر فيه لدولة كالجائرا ، لم تتصل حضارتها فى وقت من الأوقات بحضارة هذه الجماعات ، ولم ترتبط ثقافتها بالثقافات السودانية أدنى ارتباط . انما يقضى المنطق السليم بأن يكون (عملاء) الثقافة (ووسطاء) الحضارة هم السودانيون أنفسهم ، متعاونين مع اخوانهم سكان الشمال ، فهذا تصل التيارات الثقافية المختلفة معدلة محورة ، ويستفيد جنوب الوادى من الاتجاهات الخارجية ، دون أن يصيب كيانه تصدع لا يرجى له الثام . . هذا مع ملاحظة أن مصر قد استطاعت أن تسير روح العصر ، وان تأخذ عن الغرب كثيرا من نواحي رقيه وتقدمه ، وتمكنت عندما ضمت السودان إليها أن تنقل إلى سكانه - ضمن ما نقلت إليهم - كثيرا من نواحي الحضارة الغربية معدلة تعديلا يجعلها ملائمة لسكان السودان ملائمة تامة ، وتستطيع أحسن من غيرها أن تقوم بهذه المهمة مستقبلا على خير الوجوه .

الخلاصة من كل هذا أن الروابط الثقافية ظلت مستمرة بين سكان حوض النيل كله طوال عهود التاريخ ، وأن هنالك أسسا كثيرة مشتركة فى التراث الحضارى لهذه الوحدة الطبيعية ، وأن مصر كانت دائما العامل المحضر لأقسام الحوض المختلفة ، وأن الجزء الذى يشذ عن هذا الانسجام الثقافى محدود فى أقصى أعالي النيل ، وسع ذلك فهو فى شذوذه لم يخلص تماما من

مؤثرات الشمال وثقافته حامية كانت أم سامية ، وأخيرا فإن مصلحة هذا الجزء الشاذ المحدود في أن يصطبغ بنفس الصبغة التي اصطبغ بها غالبية سكان الوادى من حيث اللغة والدين ، وقد كان هذا هو الاتجاه الطبيعى الذى يتجه إليه لولا تلك العوامل الطارئة التى لا تريد هذا الاتصال ، ولولا ما جرت عليه سياسة انجلترا الاستعمارية من وضع الصعوبات وإقامة العراقيل بين شمال السودان وجنوبه ، ومن دعواها بأنها تحتفظ للجنوب بطابعه وتبقى لأهله شخصيتهم ، والله يعلم أنها لا ترمى من وراء هذا كله إلا إلى التفرقة بين السكان وهدم وحدة وادى النيل .

الأسس الاقتصادية :

والآن وقد انتهينا من دراسة المقومات الطبيعية والأثنوجرافية والثقافية لوحدة وادى النيل ، ينبغى أن ندرس الأسس الاقتصادية لهذه الوحدة ، لنرى كيف تتداخل مصالح شطرى الوادى تداخلا شديدا ، ولنلمس الضرورة القصوى لتوحيد الجهود فيهما ، توحيدا يوجه الاقتصاد القومى فى كل منهما نحو غاية مشتركة ، هى رفاهية السكان ورفع مستواهم المعيشى . وسيظهر لنا بوضوح أن تضارب المصالح الاقتصادية ، والافراد برسم سياسة محلية فى حدود ضيقة ، والتحلل من سياسة التعاون التام التى توحى بها ظروف البيئة ، كل هذا لن يؤدى إلا الى عرقلة الجهود ، وتأخير الإصلاح ، واثقال كاهل الجماهير بتكاليف وأعباء قد لا يستطيعون تحملها طويلا ، وإذن فأنخير كل الخير فى أن تضم القطرين وحدة اقتصادية مندمجة ، تدرس الموارد ، وترسم الخطة المثلى لاستغلالها ، وتستفيد من القوى الكامنة ، فبهذا وحدة يستطيع وادى النيل أن يرتفع بمستوى سكانه ، وأن يتخلص من هذا الاستغلال الاقتصادى الشنيع الذى يعانى به الآن .

وسنعالج هذه الناحية الهامة من دراسة وحدة وادى النيل بالشكل الآتى :

(أولا) الناحية الزراعية والثروة الحيوانية :

(ثانيا) الناحية الصناعية والتجارية .

(ثالثا) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

أولا — الناحية الزراعية :

إن امتداد حوض النيل من حوالى خط عرض ٤° شمالا إلى حوالى خط عرض ٣١° شمالا يؤدى إلى لون من التباين فى الظروف المناخية والأحوال النباتية ، ويوجد هذا التنوع الكبير فى الغلات والمحاصيل ... وكذلك تختلف النظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى الذى وصل إليه سكان هذه الأقاليم المتباينة ، فكانت هناك جماعات تعيش على الزراعة البدائية ، بينما تعيش جماعات أخرى على نوع من الزراعة الكثيفة التى ارتقت طرقها وتقدمت أساليبها تقدما

ملموسا ... كما كانت هنالك قبائل تعيش على رعى الإبل ، بينما تعيش قبائل أخرى على رعى الماشية ... وكل هذا يجعل من أقاليم وادى النيل وحدات يكمل بعضها بعضا فى الإنتاج الزراعى ، كما هى وحدة متكاملة فى نواحى الإنتاج الأخرى .

كذلك يلاحظ أن المستوى الفنى فى الإنتاج الزراعى مختلف اختلافا بينا فى جهات الوادى المختلفة ، وعلى الرغم من أن مصر لم تبلغ بعد أقصى ما تستطيع أن تبلغه فى استثمار مواردها الزراعية ، فإنها خطت فى ذلك خطوات كبيرة جدا ، ولا يزال أمام السودان — فى كل جهاته تقريبا — أن يبذل جهودا هائلة إلى أن يصل إلى ما وصلت إليه مصر فى تطورها الزراعى الطويل ... ولا بد لى يصل السودان إلى هذا ، ولكى يستثمر موارده الزراعية استثمارا كاملا ، من أن يتغلب على عدة عقبات سنرى أنه لا غنى له عن مساعدة مصر فيها ، وأهم هذه العقبات ما يأتى :

١ — الأيدي العاملة : فالمعروف أن كثافة السكان فى جهات السودان المختلفة كثافة قليلة ، ولا بد من مرور وقت طويل إلى أن ينتقل عدد كبير من الجماعات الرعوية إلى حياة الزراعة والاستقرار . فالملاحظ أن غالبية السكان تمارس حياة الرعى إذا نحن ابتعدنا عن النهر وروافده ، بل إن من تلك الجماعات التى تعيش على ضفاف النهر ، ما لم يتخذ الزراعة حتى الآن حرفة رئيسية يعتمد عليها كل الاعتماد .. ولو أن السودان ظل بهذه الكثافة المحدودة — والدلائل كلها تدل على أن نمو السكان فيه لا يسير بتلك السرعة التى يمكن أن يواجه بها حاجات الاستغلال — لظل انتاجه الزراعى قليلا ، ولعطلت كثير من موارده الطبيعية التى لا تزال بكرا ، وعلى عكس هذا يحتفظ الجزء الأدنى من الوادى اكتظاظا شديدا ، ويتكاثف السكان فى غالبية جهات القطر المصرى تكاثفا لا نراه فى أشد جهات العالم ازدحاما بالسكان ، والأمل قليل فى أن تستطيع مصر التخفيف عن أراضيها باستصلاح أراض كافية ينقلون إليها ويتوزعون فيها ، ومن هنا كان تقسيم الملكية الزراعية إلى تلك الأقسام ” القزمية “ ، وكان هذا الدخل المحدود الذى هوى بمستوى المعيشة بين الفلاحين إلى الحضيض ، . وما نظن أن هنالك بلادا مستعدة لقبول هذه الملايين المتزايدة من سكان مصر ، كما لا نظن أن الفلاح المصرى نفسه مستعد لأن يهاجر إلى تلك الأقطار البعيدة إن كان لها وجود . . . كل هذا يوضح المصاحبة المشتركة فى هذه الناحية بالذات ، ويسين كيف أن فى الامكان تنظيم هجرة المصريين إلى السودان بشكل لا تضحي فيه مصلحة جانب لحساب الجانب الآخر .

حقيقة إن الاتفاقيات القائمة لاثقيدهجرة المصريين إلى السودان ، وأنه قد نص صراحة فى معاهدة (١٩٣٦) على أن للمصريين أن يدخلوا السودان من غير حاجة إلى أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ، لكن الواقع أن هنالك من المضايقات الإدارية ما يصد كثيرين من راغبي الهجرة وزهدهم فى الانتقال ، كما أن الأمر ليس أمر نصوص ومواد ، فهجرة الأعداد الكبيرة تحتاج إلى تنظيم كبير وخطة مرسومة ، منها ما هو مرتبط بالنقل ، ومنها ما هو مرتبط باعداد المساكن وتهئية

الأرض تهيئة مبدئية ، وإمداد المهاجرين برءوس أموال في الفترات الأولى للاستغلال . . . ، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا في جو من التفاهم الكامل بين شطري الوادى ، وتحت ظل الوحدة التى تنظر الى المصلحة العامة لسكان الوادى على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات . . . ويصح هنا أن ننفي عن الفلاح المصرى كراهيته الطبيعية للهجرة كما يذهب بعض الكتاب السطحيين ، ذلك أن تلك الظاهرة إنما ترجع الى أسباب طارئة ترتبط كلها بسوء الحالة في المناطق التى أريد إلى الفلاحين أن ينتقلوا إليها ، وبعدم توافر أسباب الراحة أو ضمان أرباح معقولة في هذه البيئة الجديدة ، فإذا روعيت هذه الأمور في رسم خطة تعمير بعض جهات السودان بعدد من المصريين ، وتذكرنا أنه ليس هنالك فوارق لغوية أو دينية تفرق بين السودانين والمصريين ، فإن نجاح هذه الخطة أمر مؤكد ، وفائدة الطرفين من ذلك فائدة محققة .

٢ — المهارة الفنية : فتجارب السودانين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم فيها وسائل بدائية ، ولم يبلغوا — حتى في أراضي الجزيرة — مستوى يرتاح إليه ، وسيكون الفلاحون المصريون بتقاليدهم العريقة في الزراعة وباندماجهم اندماجا تاما في اخوانهم السودانين خير العناصر التى يمكن أن ترتفع بمستوى الانتاج في السودان ، وسيأخذ الفلاح السودانى عنهم كثيرا مما لا يستطيع الارشاد النظرى أن يثبته فيه ، وسببنا في هؤلاء المهاجرين في هذا القطر الحديد بيئة زراعية ناجحة ، تتسع دائرتها بالتدرج الى أن تعم الأقاليم السودانية كلها وما يمكن أن يقال هنا إن مهارة الفلاح المصرى لا تزال أقل مما ينبغى ، لأن الارتفاع بالمستوى الانتاجى للفلاح في السودان سوف يتم تدريجيا ، حتى اذا بلغ مستوى الفلاح المصرى أمكن عندئذ أن يؤدى التعليم ، ونشر الثقافة الزراعية ، والافادة من البحوث العلمية ، الى تحقيق ما نطمح فيه من أهداف بعيدة .

٣ — رأس المال : فاستغلال الموارد ، ونقل المهاجرين ، وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا سيتطلب صرف أموال طائلة ، واقامة منشآت ومشروعات كثيرة ، منها ما يتصل بالرى ومنها ما يرتبط بالمواصلات والبناء ، والسودان فقير جدا في هذا ، ولا غنى له عن رأس المال الخارجى ، وفي مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستعداد كبير من جانب أصحابها الى أن يوجهوا جهودهم الى السودان باعتباره قطرا بكرا ، وقد نرجح المصريون عن تقاليدهم القديمة ، وشجعتهم نجاح المشروعات التى قاموا بها على أن يخاطروا بأموالهم وعلى أن يكتتبوا بسخاء في أسهم الشركات المختلفة ، وستكون للمشروعات العمرانية في السودان — في ظل الوحدة — أسبقية على كثير من المشروعات الأخرى . . . وإذا كانت مصر قد قدمت — عن طيب خاطر — كل ما احتاج إليه السودان من أموال ، وسدت برضاها كل عجز في ميزانيته ، وأنفقت بسخاء على كل نواحي التعمير فيه ، فستكون في وحدتها معه أكثر استعدادا لهذا ، وسيكون السودان منها بمثابة الوجه البحرى أو الوجه القبلى ، إن لم يقدم في بعض المشروعات على كثير من المشروعات اللازمة للأراضى المصرية بعناها المحدود .

ونحن — على خلاف الكتاب الانحياز — نرى السودان قطرا غنى الموارد الزراعية ، وما ننظر إليه تلك النظرة الاستغلالية التى ينظر بها أصحاب الأسهم الى المشروعات التى يستخدمون أموالهم فيها ،

ولن يكون استثمارنا لموارده الزراعية بتلك الطريقة التي تراعى مصالح أصحاب الأسهم وما تاتى مصلحة الناس إلا في المرتبة الثانوية ، بل سيكون الهدف الأساسى خلق طبقة من صغار الملاك — سواء من السودانيين أم من المصريين المهاجرين — تقدم إليهم كل المساعدات التي تمكنهم من أن ينهضوا بأنفسهم وأن يعيشوا في مستوى اقتصادى معقول ، وغالب الظن أن السياسة التي ستتبع في ذلك هي نفس السياسة التي أخذت بها الحكومة المصرية أخيراً في تعمير أراضي شمال الدلتا ، عن طريق نقل عائلات معدمة من المناطق المكتظة ، بعد تهيئة جميع الوسائل التي تشجع على البقاء والاستقرار .

وإذا كان الانجليز يدعون أنهم قد أخذوا خطوات في هذا الاتجاه ، بما زرعوا في أرض الجزيرة من آلاف الأفدنة ، فانا نكتفى في بيان الفرق بين الحالتين بأن نقبس الفقرات التالية من إحدى النشرات التي أصدرها قسم البحوث لحزب العمال في ١٩٣٨ بعنوان (الاستعمار البريطانى في مصر ، للؤلفة ”الينور برنز“) ، وهي فقرات سبقتها إشارات طويلة الى استخدام رؤوس الأموال الانجليزية في السودان ثم انتهت بما يأتى :

”إن حكومة السودان قد سخرت في كل هذه المشروعات لنجعل أرباح رؤوس الأموال البريطانية أسهل وأضمن ، ... لكن أوضح مثل لهذا هو النقابة الزراعية التي تستغل أرض الجزيرة

”لقد استطاعت هذه النقابة أن تنظم استغلال إقليم الجزيرة في ضوء التجارب التي عملت في أراضي المستعمرات الأخرى ، ... وكانت مطالبها واضحة صريحة هي :

أولاً — امتلاك الأرض .

ثانياً — ضمان الأيدى العاملة الرخيصة .

ثالثاً — الحصول على رأس مال بفائدة منخفضة .

وقد ضمنت الشركة كل هذا عن طريق حكومة السودان . (١) ”

فالأمر هنا أمر استغلال من ذلك النوع المعروف في المزارع التي تدار بالعمال الوطنيين لمصلحة رؤوس الأموال الأجنبية ، وهو استغلال تنتزع فيه أراضي الملاك منهم رغم إرادتهم ، ويفرض عليهم نظام خاص لا يراعى فيه إلا زيادة أرباح المساهمين ، بغض النظر عما يصيب الملاك الوطنيين من ظلم ، وما ينقلهم من نظام الإنتاج المحلى ، الى نظام إنتاج يربطهم بأسواق العالم وتذبذباتها ، وهو أمر لم يعدوا لمواجهة مفاجآته ، ولم يعرفوا بهد كيف يحون مصالحهم إذا طرأ

ما يهددها ، وعلى الرغم من عناية الشركة بزيادة أرباحها ، فالمعروف أنها فاشلة ، وأن غلة الفدان من القطن منخفضة ، وأنه لا يرجى للزراعة في ظل سياستها مستقبل كبير في هذه المنطقة . وقد يتساءل الانسان عن مدى التوسع الزراعى الذى يستطيع السودان أن يصل اليه في ظل الوحدة مع مصر ؟ والاجابة الدقيقة على هذا غير ممكنة الآن — نظرا لأن البحوث التى تمت لاتزال محدودة ، وهناك أراض يمكن الاستفادة منها كثيرا لو نفذت المشروعات وتغلب القطران (مصر والسودان) متعاونين على الصعوبات التى أشرنا إليها — ولكن يكفى أن نشير بإيجاز إلى أهم المناطق التى تقوم بها الزراعة فعلا ، والتى يمكن التوسع فى المساحة المزروعة منها إذا هيئت لذلك الأسباب . (اعتمدنا فى هذا على دراسة لجنة السودان الدائمة ضمن تقرير مصالحة التجارة ١٩٣٨ صفحات ٣٣١ الى ٣٣٣) .

(١) مديرية الشمال : وتشمل الأراضى الواقعة حول العطبرة وبربرودنقلة ووادى حلفاء ، وهى واقعة على ضفتى النيل ، وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وتشغل زراعة القطن فيه مساحات ضيقة .

(ب) منطقة الخرطوم : وتمتاز بمحصولها التجريبية ، ويوجد فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه ، وكذلك القطن الأمريكى ، وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير (٧ قناطير للفدان على الأقل) ، أما الفواكه فلا تعطى إنتاجا على الوجه المرغوب فيه نظرا لشدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجها وما يترتب على هذا من ممرارة ، على أن هذه المنطقة صالحة لزراعة الموز الجيد ، بشرط أن تتبع الوسائل العلمية المستخدمة فى مصر لمكافحة الآفات .

(ج) أرض الجزيرة : لاتقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فداناً ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة منها لاتتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان يزرع أكثرها قطناً ، وإذا كانت الاتفاقيات قد حددت المساحة التى يمكن أن تزرع من هذه المساحة الكبيرة ، فإننا نعتقد أن وحدة القطرين ستزيل كل مواضع الخوف من تهديد مصالح مصر فى ماء النيل (كما سنرى فيما بعد) ، وسيكون فى الإمكان التوسع فى مشروعات الري توسعاً يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة من أرض الجزيرة ، سيما وأن العوامل المعطلة لن يكون لها وقتئذ وجود إذا سارت خطوات الإصلاح فى طريقها المرسوم .

(د) منطقة الجاش : تبلغ المساحة القابلة للزراعة هنا حوالى ربع مليون فداناً ، يزرع منها فطنا حوالى ٥٠,٠٠٠ فدان ينتج القذات بين قطارين وأربعة قناطير ، وهذا محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة ، وترجع قلة الانتاج إلى طريقة الري المتبعة هنالك وإلى التقلبات الجوية وقلة الأيدي العاملة ، أما صغر المساحة المزروعة فيرجع إلى أن نهر الجاش يغير مجراه سنوياً ، ولا يمكن أن يزرع الآن غير الأراضى الواقعة على ضفتيه .

(هـ) منطقة طوك : وهذه أرض تقدر مساحتها بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فدان لا يزرع منها أكثر من ٦٠,٠٠٠ فدان ، يروىها (خور بركه) الذى يفيض في شهرى يولي وأغسطس ، ويزرع فيها القطن الذى تتراوح غلة الفدان منه بين قطارين وثلاثة قناطير .

(و) منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال : وهذه هى الأراضى التى تكثر فيها زراعة السمسم والفول السودانى والدخن ، لكن مساحتها المزروعة أو القابلة للزراعة لا تعرف على وجه الدقة .

وظاهر من هذا كله أن هنالك مجالا متسعاً لنشر الزراعة وتنمية مواردها ، إذا أمكن التغلب على الصعوبات المختلفة ، وهى صعوبات عجز الانجليز مدة انفرادهم بالحكم عن أن يتغلبوا عليها ، ولم يبذلوا فى الواقع جهوداً تذكر فى هذا الاتجاه ، اللهم إلا فى تلك الأراضى المحدودة التى تزرع قطناً لحساب المساهمين الانجليز ، دون أن يعود على الزراع السودانيين ربح يعادل ما يبذلون من جهود . على أن أشد جهات السودان المهملة هى أقاليمه الجنوبية التى يمكن أن يتوسع فى زراعة أراضيها خبر باوقطناً وبنياً ، إلى جانب ما يمكن الانتفاع به من الثروة الغابية التى لا تستغل الآن إلا فى نطاق ضيق جداً لا يتجاوز مطالب الحكومة المحدودة ، . ويمكن للدلالة على اهمال هذا الجزء الجنوبي فى الانتاج الزراعى اهمالاً واضحاً أن نقتبس هنا من نشرة الفايين (صفحة ٢٠) الفقرات الآتية :

” ان السودان الجنوبي — رغم عظم خصوبته فى بعض الجهات — قد بقى دون تقدم فى الناحية الاقتصادية ، ... حتى لتتجاوز المصروفات الادارية ما يحصل هنالك من ايرادات “ ولن يخلى المسؤولين من تبعات هذا التقصير ما توردته النشرة تبريراً لهذه الحالة :

” لقد كان عدم التقدم الاقتصادى ميزة من بعض النواحي ، لأن خطورة تعرية التربة — التى تتبع التعجل فى الاستغلال — هنا ، تشبه خطورتها فى كينيا وأوغنده “ .

إذ أن مهمة الحكومة الصالحة أن تنمى الإنتاج وتستغل الموارد ، مع أخذ جميع الخطوات التى تضمن المحافظة على الخصوبة ، وتقلل من إزالة التربة بقدر الامكان .

ومن الضروري أن نضيف الى الإنتاج الزراعى ، وارتباط مصالح شطرى الوادى فيه ، تلك الثروة الحيوانية التى تعتمد على الحالة النباتية اعتمادا تاما : أما مصر فالمعروف أن انتاجها من الثروة الحيوانية محدود ، لا يكفى حاجة سكانها ، رغم تلك الجهود التى تبذلها الهيئات المختلفة فى تنمية هذه الثروة . . ، ولذا فهى تستورد من الخارج كميات من الحيوانات ، وسيزداد هذا الاستيراد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة لهم عاما بعد عام . . وأما السودان فمستقبل الثروة الحيوانية فيه مستقبل عظيم ، وإذا كان جزء كبير من واردات مصر من الحيوانات يأتى من السودان نفسه ، فإن فى الإمكان أن ننمى هذا المورد فى جهات السودان المختلفة تنمية تسد الجزء الأكبر من حاجة مصر ، وتغنيها بهذا عن أن تنجبه الى مصادر الانتاج الأخرى ... فهذه لك :

أولا — الاقليم شبه الصحراوى فى شمال السودان ، وهو اقليم ان لم يصبه من المطر ما يكفى للزراعة ، فان فيه الكفاية لغزو الحشائش التى تنمو كذلك فى بطون المجرى فى مواسم المطر القليل ، والتى يمكن أن تستفيد من ماء الآبار فى فصول الجفاف (وهنا تعيش الجماعات الرعوية التى تربي الابل بشكل خاص) .

ثانيا — أما فى المنطقة الوسطى من السودان ، فانا نرى الجماعات المستقرة فيها تعيش فى الشمال ، وتمتلك قطعانا كبيرة من الغنم والماعز والإبل ، كما نرى (عرب البقارة) منتشرين بين النيل الأبيض وبين كردفان ودارفور ، وهذه فى الواقع هى منطقة الإنتاج الحيوانى الذى يتجر فيه على نطاق واسع .

ثالثا — فاذا انتقلنا الى الجنوب فنحن نقرب من منطقة الذباب فتصبح تربية الحيوانات أمرا صعبا فى كثير من أجزائها ، لكن هناك مع ذلك قطعانا كبيرة جدا من الماشية ، تملكها القبائل التى تعيش فى شمال بحر الغزال وفى مديريات أعلى النيل... ، وإذا كانت القيمة الاقتصادية لهذه القطعان محدودة — نظرا لأن القبائل التى تملكها تنظر اليها كأنها المنبع الوحيد للثروة التى يرتبط بها المركز الاجتماعى للسكان ، واذن فهى لا تبيعها — فان فى الامكان أن تتغير هذه النظرة بالتدريج ، وأن يصبح لتلك الحيوانات قيمتها فى تجارة هذا الجزء من السودان .

ومثل هذا الاستعراض السريع للإنتاج الحيوانى فى أقاليم السودان المختلفة ، يرينا كيف يمكن الاستفادة منه فى تامين شمال الوادى ، وكيف يمكن أن يستفيد القطر منه استفادة مشتركة لو كانت هناك سياسة مرسومة ، تهدف الى تنمية وسائل الإنتاج ، وتحسين أصناف الحيوانات ووقايتها مما يفتك بها من أمراض ، فليس هناك سوق مجاور يحتاج الى تلك الحيوانات السودانية غير السوق المصرى ، وما يحتاج الأمر — الى جانب العناية باثّار الانتاج وتحسين نوعه — الا الى تسهيل وسائل المواصلات بين القطرين ، وهى ناحية كان اهمالها مسئولا عن تأخير استغلال موارد السودان ، وتيسير حركة المبادلة بينه وبين الشمال .

ثانياً — التجارة والصناعة :

تشير الكتابات الانجليزية كلها الى فقر السودان في كثير من المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة ، والى عدم وجود ثروة معدنية يمكن أن تستغل بطريقة اقتصادية مثمرة ، والى أن الوفود سيظل معتمدا على مصادر الأخشاب المحدودة . ويستخلصون من هذا كله أن مستقبل السودان سيستمر معتمدا على الزراعة التي يتصدر القطن . حاصلاتها ، ثم يأتي في المرتبة الثانوية غلات كالصمغ العربي والسمسم والدخن والفلفل والفول وما الى ذلك . وعلى الرغم مما قد يكون هناك من أساس لهذا التفكير إلا أن من الضروري أن نتذكر أن السودان لم يسمح بعد مسحا جيولوجيا دقيقا حتى يمكن القطع بقيمة ثروته المعدنية ، ولم تجر في أرضه كل التجارب حتى يمكن الجزم بمدى فقره في انتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة ، ولم يعد يفهم من الصناعة أن يكون انتاجها مما يقصده حتما التصدير ، إذ أصبح الانتاج الصناعي لسد الحاجة المحلية ضرورة تقتضيها الأوضاع الاقتصادية السليمة ، سيما في تلك الأفطار التي يتزايد سكانها ، ويرتفع بينهم مستوى الحياة . . . والكلام في موضوع الصناعة والتجارة كحاجة مرتبطة بوحدة وادى النيل يجب أن يفهم على ضوء ما يمكن أن تحققه تلك الوحدة من تنشيط الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري بين القطرين ، تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومي في كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا .

وقد اختلف موقف الانجليز عن موقف المصريين اختلافا بينا ، فالسياسة الانجليزية تعمل جادة على تشجيع الشركات الانجليزية في شتى المشروعات السودانية ، وعلى اخضاع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية (كما هو واضح من التوسع في زراعة القطن ، وتركيز كل الاهتمام فيه) ، وفى الوقت نفسه تتخذ من السودان سوقا لبضائعها ، وما تتورع . طلقا عن أن تضحي بمصلحة مصر الاقتصادية التي كان ينبغي أن تنظر اليها نظرة خاصة وهى تحكم السودان نيابة عن المصريين ! ! أما مصر فكان موقفها دائما أن المصالح الاقتصادية للقطرين واحدة ، وأن تأخر الإنتاج — أيا كان نوعه — فى واحد منهما إنما يؤدي حتما إلى المساس برفاهية السكان جميعا . وقد روعيت هذه الرابطة المشتركة عند ما وضعت اتفاقية (١٨٩٩) ، ونظمت وقتئذ العلاقات التجارية بين مصر والسودان ، إذ نص في المادة السابعة على ما يأتى :

” لا تحصل رسوم الوارد عن البضائع الواردة من القطر المصرى عند دخولها الى السودان ، ومع ذلك فيجوز تقرير رسوم الوارد على البضائع الواردة من غير الأراضى المصرية ، ولكن فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر فلا يجوز أن تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . والبضائع المصدرة من السودان يجوز أن تحصل عليها الرسوم من واقع الفتات التى تقرر من وقت لآخر “ .

وظاهر من روح هذه المادة — رغم ما فيها من بعض الغموض — أن المقصود مراعاة المصلحة المصرية والسودانية على السواء ، فما تجبى ضرائب على ما يدخل السودان عن طريق مصر حتى لا يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وإرهاق المستهلك الفقير ، ولن يضير السودان هذا ما دام إنتاجه إنتاجاً زراعياً ، وما لم تقم به صناعة تحتاج إلى شيء من الحماية ... كذلك كان المقصود ألا تتخذ موانئ السودان سبيلاً إلى دخول البضائع الأجنبية دون أن يحصل عليها نفس الضريبة التي تفرضها مصر على ما يدخل عن طريق موانئها من سلع مماثلة ، وكان المفروض بالطبع أن تراعى حكومة السودان تغيير القيم التي تفرض على الوارد بطريق البحر الأحمر لتساير التطور الجمرى في مصر ، وتحقيق الغرض الذى يقصد إليه من وضع المادة السابعة من الاتفاقية . لكن سوء النية كان واضحاً من تمسك حكومة السودان بحرفية ما جاء في المادة من أنه " لا يجوز أن تحصل رسوم أكثر مما هو مقرر الآن بالقطر المصرى " ، وعدم مجازاة التغيير الذى حدث في التعريف الجمرى المصرية في سنة ١٩٣٠ ، عند ما عدلت مصر عن نظام الرسم النوعى بما يتفق مع صالح الإنتاج الأهلى وتدعيمه ... " وبقي النظام القديم فى السودان على حاله فنشأ عن ذلك تفاوت كبير فى الرسوم الجمرية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم فى السودان على الواردات الأجنبية — وأخصها المنسوجات والأحذية — مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ولا تترك مجالاً للنتجات المصرية هناك ... بل إن هذا التفاوت فى الرسوم الجمرية فى البلدين مع عدم تحصيل رسوم على البضائع المتداولة بينهما ترتب عليه أن أصبح الكثير من البضائع الأجنبية يتسرب إلى مصر عن طريق السودان ، دون تحصيل رسوم جمرية مماثلة للرسوم المفروضة فى مصر عند دخولها السودان ... وكان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بمثلاتها الأجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريباً ... ومن هنا يتبين مبلغ الأضرار التى حاقّت بالتجارة المتبادلة بين شطرى الوادى بسبب التفرقة فى النظام الجمرى المتبع فيهما ، واعتبارهما منفصلين دون أى مبرر اللهم إلا السياسة " (١) .

وسنحاول الآن أن نعطي شيئاً من التفاصيل والاحصاءات التى تؤيد الحقائق السابقة ، وكلها مستمد من تقارير وزارة التجارة والصناعة ومن تقرير الخبير الاقتصادى المصرى الأول فى السودان فى السنوات السابقة للحرب الأخيرة :

١ — الأسمت : زاد المستورد من الأسمت المصرى بما قيمته ٥,١٥٩ جنيهاً ، فأصبح ٢١,٤١٥ جنيهاً فى سنة ١٩٣٩ ، وبالرغم من هذه الزيادة فإن نصيب مصر بالنسبة إلى جملة واردات الأسمت أصبح ٣٦,٧٪ وكان ٣٩,٨٪ فى عام ١٩٣٨ ، ويرجع هذا النقص إلى زيادة

(١) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول بالقاهرة عام ١٩٤٦ فى موضوع (الرباط الاقتصادية بالسودان) .

المستورد من الأسمنت من البلاد الأخرى بنسبة أكبر من نسبة الزيادة التي طرأت على نصيب مصر، وسبب هذا في الواقع رخص الوارد من البلاد الأجنبية رخصا لا يستطيع الأسمنت المصري معه أن يزاحه .

٢ — الدقيق : استورد السودان في سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤,٨٦٧ جنيهها خص مصر منها ٦٩٨ جنيهًا ، وهي قيمة لا تذكر بجانب قيمة ما يستورده السودان من الممالك الأخرى . وسبب هذا أن الدقيق الاسترالي يزاحم الدقيق المصري مزاحمة قاتلة، فقد استوردت منه حكومة السودان في تلك السنة ما قيمته ٧٠,٢٧١ جنيهها لرخص أسعاره .

٣ — الأحذية : استورد السودان في سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٥٠,٩٤٠ جنيهها كان نصيب مصر منها ٣,٤٧٦ جنيهًا فقط وهي قيمة ضئيلة تسترعى الأنظار ، وكان سر هذا في الواقع هو مزاحمة الأصناف اليابانية الرخيصة التي اسمرت تغرق السوق السودانية حتى سنة ١٩٤٠ .

٤ — الصابون : انخفض مقدار الصابون المصدر من مصر الى السودان في سنة ١٩٣٩ انخفاضًا ملموسًا، فبلغ ٨١١ طنا قيمتها ١٥,٠٨٤ جنيهًا بنقص قدره ٣٩٥ طنا قيمتها ٣,٧٦٦ جنيهًا، ويرجع هذا الى منافسة الصابون الفرنسي منافسة شديدة ، تعزى الى أنه يصنع من بعض أنواع الزيوت المنخفضة الدرجة التي لم تعتد المصانع المصرية على استعمالها في هذه الصناعة ، كما يلاحظ أن مصانع الصابون الفرنسية كانت تمنع في تخفيض الأسعار كلها لاحظت شيئًا من قدرة الصابون المصري على المنافسة .

*
* *

كذلك كان الحال في معظم الصادرات من الانتاج المصري الى السودان، الذي أصبح يواجه منافسة خطيرة ، وطريقا مرسومًا الى تضيق دائرته حتى اتجه نصيب مصر من تجارة الوارد الى السودان نحو الهبوط ، وأصبح الميزان التجاري في غير مصلحة مصر ، كما يتبين من دراسة جداول الصادرات والواردات .

على أننا نود — قبل أن نترك موضوع صادرات مصر الى السودان — أن نلفت النظر الى نقطتين هامتين متصلتين بموضوع الميزان التجاري وأثر السياسة القائمة في اختلاله :

الأولى : إن جزءا كبيرا من البضائع التي تصدرها مصر الى السودان (٧٠٠,٠٠٠ جنيه من ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) ما هو إلا بضائع أجنبية تقتصر مهمة مصر على مجرد تمريرها إلى السودان .

الثانية : إن من بين ما يرسل الى السودان ويعتبر من البضائع المصرية (ما قيمته ٩٠٠,٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٩) من السجائر والسكر ، ولما كان جزء كبير من خام السكر ومن الدخان لم يزرع في مصر وإنما استورد من الخارج، فقد اقتضت مهمة مصر على مجرد لف الأول وتكرير الثاني .

فإذا أخرجنا هذا من الحساب ، تبين بوضوح أن نصيب المنتجات المصرية التي أرسلت إلى السودان كان ضئيلا ، لا يعتمدى أنواعا معينة من المنسوجات التي لم تتمكن اليابان من القضاء عليها ، لأنها تتمتع بطابع خاص يجعل لها ميزة على سائر الواردات المماثلة ، وفي هذا إضرار واضح بالصناعة المصرية الناشئة التي لا بد لها من أن تعتمد على أقرب الأسواق إليها ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق في غير ظل الوحدة التي تحسب لمثل هذا التدخل في المصالح حسابيه ، والتي تكيف السياسة الجمركية للقطرين تكميلا يلائم مقتضيات التطور الاقتصادي الذي يمر به شعب وادي النيل .

ويمكن أن نصيف إلى هذا ملاحظة توضح تماما كيف يستحيل مراعاة تلك المصالح إذا نجح الانجليز في سياستهم الانفصالية ، . ذلك أنه فيما يختص بمشتريات حكومة السودان — حتى في ظل الحكم الثنائي — فإن أولى الأمر هنالك قد دأبوا على طلب معظم حاجيات الحكومة من إنجلترا مباشرة ، حيث كان للحكومة السودانية وكيل هناك يقوم بنشر العطاءات أو بالمشتري في كثير من الأحيان بغير مناقصات ، ولا شك أنه كان من مصلحة السودان وصالح الخزينة العامة أن يعطى المنتجون في مصر فرصة التقدم بعطاءاتهم ، وبذلك كان في المستطاع تحقيق كثير من الاقتصاد إذا وجه الالتفات إلى شراء المنتجات المصرية ^(١) .

على أن هذه الأضرار التي لحقت مصالح مصر الاقتصادية في السودان وأضعفت مركزها كدولة مصدرة إليه ، لا يجب أن ننظر إليها من وجهة النظر المصرية وحدها ، بل من الضروري أن نناقش ما كان لهذه السياسة من أثر سي في مصلحة السودانيين أنفسهم ... إن مصر سوق هام لإنتاج السودان ، بحكم الجوار من جهة ، واختلاف الحاصلات في جزء كبير منها من جهة أخرى ، ولو أنا استبعدنا القطن والصبغ العربي من بين السلع التي يصدرها السودان ، — باعتبار أن هنالك ظروفًا خاصة تحيط بزراعة القطن ، وباعتبار أنه في الواقع إنتاج مفروض على السودان لمصلحة شركات استغلالية خاصة — لكادت مصر تكون — في الظروف العادية طبعًا — هي السوق الوحيدة لتصريف كل منتجاته وحاصلاته الأخرى ، فقد بلغت حصة مصر في كثير من السنوات ٧٥٪ من جملة تلك الصادرات ، كالأغنام والماشية وما تنتج من سمن ، وكالأسمالك الملحة والذرة المويجة والسمسم والفول السوداني والفاصوليا والحمص والبسلة والتمرس واللب والبلح والشطة و ... الخ . وكان إجماع الرأي أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان لا تنطوي على تبادل تجارى بين مملكتين مختلفتين تسمى كل منهما إلى زيادة صادراتها للأخرى والإقبال من وارداتها منها ، وتنتظر كل منهما لمصالح ميزانها التجاري دون تقييد بمصلحة الأخرى ، وإنما يعتبر القطران وحدة اقتصادية لاتفصلهما حواجز جمركية بحكم الموقع والطبيعة الجغرافية ^(٢)

(١) يراجع موضوع (الروابط الاقتصادية بالسودان) في بحوث المؤتمر الاقتصادي الأول عام ١٩٤٦ .

(٢) تراجع مناخرة الخير الاقتصادي المصري الأول عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

لكن هذا الاتجاه من جانب الحكومة السودانية إلى الاضرار بالمصالح المصرية ، قد أدى — لسوء الحظ — إلى شيء من الأناية وتغليب المصلحة المصرية ، وتوجيه الاقتصاد المصرى توجيها أضر بعض الشيء بواردات مصر من السودان ، بزيادة انتاجها من السلع التى كانت تعتمد فيها على السودان فى معظم الحالات ، أو بفرض رسم عن بعض السلع السودانية التى كانت معفاة منها فيما مضى . . . ، وفيما يل استعراض سريع يوضح هذه الظاهرة ، ويبين بجلاء مدى ما يمكن أن يصيب الانتاج السودانى من ركود ، ان سارت الأمور على النحو الذى يريد الإنجليز من اضعاف الروابط بين مصر والسودان .

١ — السمسم : نقصت واردات السمسم السودانى إلى مصر بمقدار ٥,٤٠٩ أطنان قيمتها ٥٣,١١٥ جنيهًا ، وبذا أصبحت ١٠,٦١٩ طنًا قيمتها ١٢٤,٢٧٠ جنيهًا فى ١٩٣٩ مقابل ١٦,٠٢٨ طنًا قيمتها ١٧٧,٢٨٥ جنيهًا فى عام ١٩٣٨ . . . ويعزى هذا النقص إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٢ — الفول السودانى : استوردت مصر من السودان ٤,١٣٩ طنًا قيمتها ٢١,٢٣٣ جنيهًا فى سنة ١٩٣٩ مقابل ٥,٧٠١ طنًا قيمتها ٤٢,٦٩١ جنيهًا عام ١٩٣٨ . . . ويعزى النقص الذى أصاب نصيب مصر من صادرات السودان من الفول السودانى إلى أن مصر قد استعاضت عن بعض ما كانت تستورده من السودان بالانتاج المحلى .

٣ — الذرة العويجة : نقص المستورد إلى مصر من الأذرة العويجة فى عام ١٩٣٩ نقصا كبيرا ، فقد أصبح ثمنه ٢٧,٥٤٧ جنيهًا مقابل ١٨٤,٧٥٤ جنيهًا عام ١٩٣٨ ، وسبب هذا ما عمدت إليه مصر من زيادة انتاجها من الذرة زيادة أغنتها عن جزء كبير من الذرة المستوردة من السودان .

٤ — البن : يدفع البن الأجنبى عن كل طن ثلاثة جنيهات كرسوم جمركية وخمسة وثلاثين جنيهًا ضريبة انتاج ، بينما كان البن السودانى معفى من الضريبتين ، فعمدت الحكومة هذا النظام ، وأشركت البن السودانى فى دفع ضريبة الإنتاج ، وبذلك لم يعد يتميز عن البن الأجنبى بغير إعفائه من الرسوم الجمركية ، وهو أمر كان موضع شكوى من الغرفة التجارية بالخرطوم .

لكن رغم هذا لم تتوان مصر مطلقا عن تقديم كل مساعدة ممكنة ، من مد السودان بحاجاته ، وتسهيل تصدير منتجاته ، وقد اتضح هذا أثناء الحرب العالمية الأخيرة : فعلى الرغم مما استوجبه تلك الحرب من تشريعات قاسية خاصة بالتصدير والاستيراد ، فإن صادرات مصر إلى السودان ظلت كما كانت فى الظروف العادية لا يعدها تشريع ولا يقيدتها قانون ، لا شيء إلا لما تشعر به مصر من وحدة المصاحبة وما تحس به من روابط تستدعى كل هذه التضحية ، فى وقت عز فيه توافر كثير من السلع التى كنا نصدرها إلى السودان . ويكفى لبيان ذلك أن تشير إلى سائتين كالأرز والسكر مثلا : أما الأرز ، فقد استورد السودان أرزا مصرية عام ١٩٣٨ بتا قيمته ٥,٥٦٩ جنيهًا ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى ١٠,٧٦٥ فى عام ١٩٣٩ أى أن هناك زيادة تفوق كثيرا الزيادة التى حدثت

في إجمالها واردات الأرز إلى السودان في سنة ١٩٣٩ وهى ٣,٣٦٥ جنيها فقط . . . ومن هذا يتضح كيف ولى السودان وجهه شطر مصر إثر قيام الحرب للحصول على حاجاته من الأرز إذ بلغت واردات الأرز المصرى في المدة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٣٩ ما يقدر بمبلغ ٨,٩١٩ جنيها أى بزيادة ٦,٥٩١ جنيها عن نظيرتها عام ١٩٣٨ . . . وأما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان من السكر المصرى ٨٠١,١٩٢ جنيها في سنة ١٩٣٩ بزيادة قدرها ١٦٤,٨٤٢ جنيها عن سنة ١٩٣٨ كما زادت واردات السكر المصرى إلى السودان في الأربعة أشهر الأولى للحرب عن نظيرتها في نفس المدة من عام ١٩٣٨ بمقدار ٨٣,٣٠٣ جنيها . . . وظلت شركة السكر المصرية وحدها تقريرا بمقنن السودان بالسكر اللازم لاستهلاكه طوال مدة الحرب، رغم ما قاساه المستهلك المصرى من صعوبة الحصول على حاجته من هذه السلعة بالذات .

وعلى حين كانت مصر تقوم بكل هذه الخدمات ، وتسهل على السودانيين أمور تمويلهم ، كانت حكومة السودان تتبع سياسة تقييد تجارة صادرات السودان إلى مصر ، كانت تصل إلى حد المنع والحظر في كثير من الأحيان ، فضلا عن حصرها حركة التصدير في يد هيئة بريطانية معينة (١) تنفيذا لسياستها التي ترتب عليها صعوبات شديدة في التموين في مصر ، إذ حرمت البلاد من حقها في أولوية الحصول على الفائض عن حاجات السودان من منتجاته ومحصولاته ، بيد أن كان الاعتماد عليها اعتمادا كليا في تصريفها ، وكانت تلك الهيئة المحتكرة تشتري حاصلات السودان بأسعار مخفضة ثم تباعها في مصر بأضعاف ما اشترت ، وكان هذا التصرف محل تذمر السودانيين والمصريين على السواء (٢) .

لقد أثبتت الحرب الماسية ، ودراسة جداول الصادر والوارد ، وملابسات الإنتاج في مختلف نواحيه ، اشتباك المصالح الاقتصادية بين شطرى الوادى وتداخلها . تداعلا لا يمكن فصله أو المساس به دون تهديد لها ، ولن يستطيع الاقتصادى المحايد أن يجادل في أن كلا منهما مكمل للآخر ، باعتبار أن السودان منطقة زراعية بحتة ، ومصر إلى جانب صفقتها الزراعية المتنازة نتجة اتجاهها سريعا نحو الصناعة . وإذا دلت المقدمات على التسامح فإن الشوط الذى قطعته مصر في السنوات الأخيرة في ناحية الاتجاه نحو الصناعة — (وهو اتجاه أصبحت حاجات مصر الاقتصادية وضرورة مواجهة مطالب عدد السكان المتزايدين الذين لا تستطيع موارد الزراعة مهما اتسعت وارتفع مستواها أن تفي بحاجاتهم) — يبعث على الاعتقاد بأنها في مدى العشر السنوات المقبلة ستقطع شوطا أبعد مدى في التقدم الصناعى وزيادة إنتاجه ، ولا بد من العمل على إيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التوزيع لتلك المنتجات في البلاد المجاورة وفي مقدمتها أسواق السودان ، كما أن ذلك التطور الصناعى سيتطلب بطبيعة الحال توسعا في استهلاك المواد الخام الزراعية التى يمكن أن يركن إلى السودان

(١) هذه الهيئة هى الـ (U.K.C.C.) :

United Kingdom Corporation Company

(٢) تراجع بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن (الروابط الاقتصادية بالسودان) .

في توين صناعة مصر بالكثير منها ، كالصمغ العربي والكاوتشوك الخلام والدوم والجلود والأخشاب والسمسم والفول وورق البردى وغيرها (١) .

وإذا كان (مستر كريج) — قوميسير الحكومة المصرية للجمارك — في بحث له عن ”برامج مصر الاقتصادية لبعده الحرب“ يلفت النظر الى احتمال تصدير المنسوجات القطنية للحلول محل البضائع القطنية الرخيصة التي كانت تصدرها اليابان قبل الحرب الى أفريقيا الشرقية ، فانا نرى هذا الاحتمال أقوى جدا في السودان ، لا في حالة المنسوجات القطنية الرخيصة وحدها بل في غير هذا من المنتجات المصرية الصناعية . وليس هذا لأن السودان كان ولا يزال يعتمد على مصر في تصريف أغلب منتجاته ، بل لأن الانتاج المصرى بلغ حدا من المثانة والاتقان ومراعاة الأذواق المحامية في كثير من الصناعات (٢) .

واسننا وحدنا الذين نقول بالتوجيه الاقتصادى للسودان نحو الشمال ، وارتباط مصالحه الاقتصادية ببلاد الشرق الأدنى ، فالقبايون في نشرتهم عن السودان يؤكدون هذه الحقيقة إذ يقررون ما يأتى :

”ويظهر أن المستقبل الطبيعى للسودان هو أن يكون قطرا زراعيا مكلا لهذا الشرق الأدنى الذى يتقدم كثيرا في الصناعة ، إذا أمكن تصريف منتجاته هناك“ (٣) .

ولو أنصف القبايون لأبنائنا عن هذا الارتباط الوثيق بمصر بصفة خاصة ، على اعتبار أنها أشد جهات الشرق الأدنى اتجاها نحو الصناعة ، وأسواقها كانت دائما المجال الطبيعى الوحيد لتصريف أغلب حاصلات السودان كما وضعنا ذلك بالتفصيل .

أما (ديشيز) فنرى مقال له عن ”اقتصاديات السودان وتجارتها“ يقرر ”أن السودان يحد من الشمال بمصر، ويحد بالارترية والحبيشة والبحر الأحمر من الشرق، أما من الجنوب فتحده كينيا وأوغنده والكنغو البلجيكية ، على حين أن أفريقيا الاستوائية تحده من الغرب ، وكل هذه الأقاليم — فيما عدا مصر — يقتصر انتاجها على خامات تشبه في كثير تلك الخامات التي ينتجها السودان، ولهذا كان هناك مجال ضيق للتجارة معها ، مع استثناء الوارد من بن الحبيشة . وفوق هذا فليس هناك طرق تجارية تعبر الحدود الجنوبية والغربية لتربط السودان بأسواق بعيدة، وعلى ذلك فتوجيه السودان — في مسائل التجارة الخارجية — هو ناحية مصر والبحر الأحمر (٤) .

(١) تراجع مشاضرة الخبير الاقتصادى المصرى للسودان عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان) .

(٢) تراجع صفحة ١٣ من بحث :

J. L. Craig — Egypt in the Post — War World Economy.

(٣) تراجع نشرة (القبايين) عن السودان ، صفحة ٢١ .

(٤) تراجع مقاله صفحة ٢٩٥ من كتاب السودان المصرى الانجليزى من الداخل .

وإذا كانت مصر قد تنهت الى هذه الحقائق كلها ، وتحيث كل فرصة لتحقيق هذه الوحدة الاقتصادية ، فإن انفراد الانجليز بحكم السودان كان عقبة كاداء في سبيل كل الجهود ، وكادت السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٢٤ تقتل كل أمل في التعاون الاقتصادي ، لولا يقظة المصريين وتنهمهم الى خطورة هذا الاتجاه ، ثم كان من آثار النشاط المحمود الذي بدأته الجمعية الزراعية الملكية بتوجيه المغفور له الأمير (عمر طوسون) أن تألفت في سنة ١٩٣٥ بعثة مصرية من المالىين والتجار والزراع ، زارت السودان ودرست أحواله الاقتصادية ، وقد تفرع عن هذه اللجنة لجنة أخرى زراعية ، كانت مهمتها معاينة الأراضي الزراعية في السودان والنظر في أمر شراء بعضها لزراعتها واستغلالها ، وكان من نتائج هذا كله تأليف لجنة دائمة أهلية للسودان ، تهتم بكل ما يقوى العلاقات الاقتصادية ، ويغني الانتاج في وادى النيل ، ومن هنا كانت تلك الجهود التي بذلت لتنفيذ كل ما ينبي عملية التبادل ، ويزيل شكايات المصدرين والمنتجين ، ويمكن أن تلخص أهم اتجاهات الإصلاح في النقاط الآتية :

أولاً — تسهيل المواصلات ، بربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال وحلفا ، وبإنشاء طريق السيارات ، مع تخفيض أجور نقل الحاصلات بين مصر والسودان سواء بالنقل البرى أو النقل البحرى .

ثانياً — اتصال السودان بمصر تليفونيا ، مع تخفيض أجور المخابرات التلغرافية والتليفونية .

ثالثاً — العمل على تفضيل المنتجات السودانية في العطاءات الحكومية .

رابعاً — العمل على حماية المنتجات السودانية في السوق المصرية ، بفرض ضرائب عالية على الواردات المصرية المماثلة لها ، وتشجيع المنتجات المصرية تشجيعاً يمكنها من منافسة المنتجات الخارجية في أسواق السودان .

وقد وفقت اللجنة في بعض هذه الجهود ، واستمرت تسعى لتحقيق أهدافها الأخرى ، ثم اتسع نشاطها ، وتعددت نواحي العمل في محيط العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية بشكل رؤى معه أن تصبغ بالصبغة الحكومية ليكون لها أثر أقوى ، ولتستطيع تنفيذ كثير من المشروعات دون كبير إبطاء ، وقد تم هذا في ١٩٣٨ ، حيث ضمت اللجنة الى وزارة التجارة والصناعة ، التي أنشئ بها كذلك ادارة خاصة بشؤون السودان .

كل هذا يبين الخطوات الإيجابية الكثيرة التي أخذتها مصر في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ولكنها في الواقع كانت تصطدم دائماً بسياسة الانحياز المقررة ، ونواياهم المبيتة على عرقلة هذه الجهود وتعطيل تلك الجهود ، وقد استغلوا حكمهم المنفرد في السودان ، فلم يتقيدوا بنصوص المعاهدات (كما كان موافقهم في النظام الجمركى بين مصر والسودان) ، ولم يسهلوا مهمة انخيلير

الاقتصادى المصرى للسودان — الذى نصت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ على إنشاء وظيفته ليكون حلقة الاتصال بين القطرين فى الشؤون الاقتصادية، وليضمن توطيد العلاقات التجارية بينهما على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المتداخلة فى كل نواحى الإنتاج، بل هم على العكس قد جعلوا منها وظيفة معطلة، لم يحقق شاغلوها شيئا كثيرا مما أنشئت هذه الوظيفة لتحقيقه، وسيكون الحال كذلك فى أى خطة ترسم مع وجود الانحياز فى السودان، ولهذا فلا مناص من هذه الوحدة بين القطرين، حتى تستطيع الأمور أن تسير فى مجراها الطبيعى — لمصلحة سكان الوادى جميعا — وأن توضع قواعد تلك السياسة الاقتصادية الموحدة التى يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج إليه السودان، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما يلزم لمصر، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة سهلة ميسرة، لا تقوم فيها عقبات وصعوبات مفتعلة، لا تتفق مع مصلحة البلدين بحال من الأحوال.

وقد يقتضى هذا التنظيم الموحد تشجيع قيام عدد من الصناعات المحلية التى تتوافر لها عوامل النجاح فى السودان، وستكون كلها فى الغالب صناعات زراعية، أو صناعات تستفيد من التوسع فى تربية الحيوانات، وقد بدأ شئ من صناعة الزيوت وعمل الصابون وديع الجلود والنسيج اليدوى وصناعة الفخار، لكن هذه كلها خطوات أولية، لا يربح لها تقدم إلا بمساعدة خارجية، لن تبخل بها مصر فى ظل الوحدة، وستستطيع وقتئذ أن تساهم فى توفير الصناعة اللازمة لإنجاح مثل هذه الصناعات، وفى مقدمة تلك العناصر الخبرة والأيدى العاملة ورؤوس الأموال، بل قد يستدعى الأمر إنشاء فروع فى السودان لتلك الصناعة المصرية الناجحة، توفيراً لأجور النقل، واستفادة من الظروف المحلية المهيئة لنجاح مثل هذه الصناعات.

ثالثا — المصالح المشتركة فى مياه النيل :

أشرنا فى مقدمة هذا البحث الى الأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة للأراضى التى يمر بها، وأكدنا أن أهميته لمصر تفوق بكثير أهميته لأقاليم الحوض الأخرى. ثم بينا كيف أن تحول أراضى مصر من نظام رى الحياض الى نظام الرى الدائم قد زاد فى هذه الأهمية، وجعل أمر الهيمنة على تنظيم تصريف ماء النهر ضرورة ماسة، وأضفنا الى هذا أن مصر قد انتهت تقريبا من اقامة جميع المنشآت التى تمكنها من تنظيم ماء النيل داخل أراضيتها، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان، وبهذا دخلت علاقاتها بهذا الشطر الجنوبى من وادى النيل فى دور جديد يتطلب

اطمئنانا تاما الى رعاية هذه المصالح الحيوية ، وتمكين مصر من أن تنفذ كل تلك المشروعات الى
يتطلبها تطورها الاقتصادية مستقبلا .

ولا بد لفهم هذه المصالح الحيوية لمصر — من تنفيذ مشروعات النيل — من أن نستعرض استعراضا
سريعا نمو السكان في مصر ، ومدى التوسع الزراعي الذي يمكن أن يتم لمواجهة شيء من هذا النمو ،
والتغير الذي يمكن أن يطرأ على بعض أسس الفلاحة المصرية ليزيد في إنتاجية الأراضي ، وارتباط
هذا كله بضرورة توفير الماء الذي تحتاج اليه كل هذه الاتجاهات .

أما عدد سكان مصر في التعدادات المختلفة واتجاه نموهم ومتوسط زيادتهم فواضح في الجدول
الآتي :

سنة التعداد	عدد السكان	الزيادة العددية	الزيادة المئوية	متوسط الزيادة المئوية في السنة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٤٢,٧	٢,٩
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣,٠	١,٣
١٩٢٧	١٤,٣١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٣,١٠٧,٧٥٤	١٩,٥	١,٩ تقريبا

وهذه الأرقام تبين بجلاء كيف يزداد السكان في مصر زيادة مطردة سريعة ، رغم ارتفاع نسبة
الوفيات بشكل لا يعرف في أقطار العالم الأخرى . وإذا كان من الصعب أن نتنبأ بمستقبل هذه
الزيادة بالدقة ، فإن هنالك تقديرات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عما ينتظر أن يصل إليه عدد
سكان مصر في المستقبل القريب .

سنة ١٩٦٠ ٢٠,٥ مليونا
» ١٩٨٠ ٢٦
» ٢٠٠٠ ٣٢,٥

ونظرا لأن غالبية سكان مصر تعتمد بطريقة ما على الزراعة فإن من المهم أن نركز اهتمامنا في المساحة المنزرعة حاليا ومستقبلا ، وأن نربط ذلك بهذا النمو السريع للسكان :

١٩٤٠	١٩٣٧	١٩٢٧	١٩١٧	١٩٠٧	
١٦,٨	١٥,٩	١٤,٢	١٢,٨	١١,٣	عدد السكان (بالمليون)
٨,٥	٨,٥	٨,٦	٧,٨	٧,٣	مساحة الزراعة (ملايين الأفدنة)
٠,٥٠	٠,٥٣	٠,٦١	٠,٦١	٠,٦٧	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)
٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٣	٥,٤	مساحة الأرض (ملايين الأفدنة)
٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٨	متوسط ما يخص الفرد (بالفدان)

ومن هذا الجدول تبدو ضالة ما يخص الفرد من الأراضي الزراعية ، مع ملاحظة أن الذين يملكون فعلا لا يتجاوز عددهم في الاحصائيات الأخيرة مليونين ونصفا من السكان ، وأن توزيع الأراضي بين هذا العدد المحدود من الملاك ليس فيه شيء من التوازن والتناسب ، إذ تحتكر ملكية غالبية الأرض نسبة ضئيلة جدا من الملاك ، على حين أن الغالبية العظمى من الملاك تقل ملكيتهم عن الفدان .

وقد دعا هذا الموقف إلى التفكير الجدى في أخذ خطوات لتوسيع المساحة المزروعة ، بحيث يتم استصلاح الأراضي التي يمكن أن تستغل استغلالا زراعيا مكسبا ، وإذا نحن اعتمدنا على الأرقام التي وردت بكتاب "حوض النيل" الذى ألفه (هرست وبلاك وسميكة) في سنة ١٩٤٦ ، فإن أقصى ما تستطيع مصر أن تصل في توسعها الزراعى إليه في المستقبل البعيد هو ^(١) :

أقصى ما يمكن الوصول إليه	المساحة في سنة ١٩٤٠	
٤,٦٠٠,٠٠٠ فدان	٣,٥١٢,٠٠٠ فدان	الوجه البحرى
» ٢,٥٠٠,٠٠٠	» ٢,٤٦١,٠٠٠	» القبلى
(تروى كلها ربا دائما)	(منها ١,٠١٧,٠٠٠ تروى رى حياض)	

وقد قدر مؤلفو الكتاب المشار اليه (صفحة ٢٠) أن الوصول إلى زراعة كل هذه المساحة (٧,١٠٠,٠٠٠ فدان) سوف يحتاج إلى المقادير الآتية من الماء :

أول فبراير إلى ٣١ يولييه	٢٨ مليارا عند أسوان
أول أغسطس إلى ٣١ يناير	٣٠ مليارا عند أسوان
الجملة	٥٨ مليارا

وكان تقدير (لجنة النيل Nile Commission) في سنة ١٩٢٠ هو ٦٠ مليارات ، والمؤلفون يرون أن من الضروري — لكفاية حاجة مصر من الماء — إقامة المنشآت وتنفيذ المشروعات التالية ، وهي مشروعات يتفق معهم في معظمها كل من عالج هذا الموضوع من الاختصاصيين :

١ — خزان جديد في الاقليم بين المطبة ووادي حلفا .

٢ — خزان بحيرة البرت مع تنظيم صرف مياه بحيرة فكتوريا .

٣ — قناة في منطقة السدود .

٤ — خزان بحيرة طانا .

والواقع أن مشروعات الري التي يفكر فيها لا يقصد منها مجرد تحويل أراضي الحياض إلى ري دائم ، واستصلاح الأراضي البور التي يمكن زراعتها ، بل إن هنالك من الدواعي الأخرى ما يتطلب زيادة الماء المخزون وتنظيم تصريف النهر في شهور السنة المختلفة ، وربما كان من أهم هذه الدواعي ما يأتي :

(أ) توفير الماء الصيفي اللازم لتوسيع المساحة التي تزرع أرزا كل عام ، إذ أن زراعة الأرز — على الرغم من مسيس الحاجة إلى التوسيع فيها — مقيدة بالكمية التي يمكن توفيرها من الماء الصيفي وعرضة للتذبذبات شديدة بين عام وآخر .

(ب) توفير الماء لتقريب المناوبات الصيفية التي يقامى الفلاحون كثيرا من طول الفترات التي تفصل بين مناوبة وأخرى .

(ج) توفير الماء الذي يكفي للوصول إلى الأراضي الواقعة على نهايات الترعة والتي يصعب ريها في بعض أيام السنة ، نظرا لقللة الماء واستنفاده في الأراضي التي تمر بها الترعة أولا .

(د) امكان التبكير في زراعة المحاصيل النيلية التي تُضر كثيرا من تأخير زراعتها .

فاذا أضفنا الى كل ماسبق ما يمكن أن تفيد مصر من بعض هذه المشروعات في انتقاء ضرر الفيضانات العالية التي تهددها بين آونة وأخرى ، أمكن أن نذكر طبيعة المصالح المصرية في السودان ، وأن نلمس توقف التقدم الزراعي في مصر على ضمان حصول مصر على الكميات اللازمة لها من ماء النيل .

والملاحظ أن الكتابات الانجليزية تجمع كلها على حق مصر في الماء وضرورة تمتعها بكل الضمانات التي تؤكد لها هذا الحق ، حتى ليؤخذ عن (لورد كرومر) — فيما يكتب (كرايتس) في كتابه عن السودان — أنه كان ينظر الى النيل على أنه نهر مصر ، وأن السودان في نظره إنما هو مجرد طريق يميل الى أراضي الدلتا الخصب والحياة . وقد أعلن مستر (رمزي مكدونالد) هذا الحق الذي تتمسك به مصر اعلانا صريحا في مجلس العموم البريطاني في جلسة ١٠ يولييه ١٩٢٤ بتصرّحه الآتي :

”إن على الفلاح المصري أن يظل مقتنعا تماما بأن استقلال السودان — نتيجة للاتفاقية التي نحن مستعدون لاتمامها — لن يكون معناه أن نصديه من الماء سوف يقل شيئا عما كان يمكن أن يتمتع به لو كان هو الذي يحكم السودان وينظمه“.

لكن اذا كانت مثل هذه التأكيدات تكفي لطمأينة الشعوب على أمور تأتي أهميتها في المرتبة الثانوية لأن من الصعب أن يركن المصريون اليها في مسألة تتوقف عليها حياة الملايين منهم ، سيما وأنهم يعرفون تماما أن الخلق السياسي لم — ولن — يرتفع مستواه الى الدرجة التي يمكن الاطمئنان اليها كثيرا ، وعند المصريين من الأدلة ومن السوابق ما يجعلهم متمسكين بوحدة وادي النيل ، وحدة تبعد الانجليز عن وادي النيل ، وتكف أيديهم عن التدخل في أي شأن من شؤونهم ، ففي هذا وحده الضمان الأكيد لحفظ مصالحهم الحيوية في السودان ، ولطمئنانهم الى رعاية حقوقهم الشرعية في ماء النيل . ويكفينا بياننا لقوة حجة المصريين وسلامة موقفهم في هذا الأمر الخطير أن نشير الى النقاط الآتية :

١ — إن كتاب الانجليز أنفسهم لم يخفوا أهمية السيطرة على الجزء الجنوبي من وادي النيل للتحكم في مصر ان دعت الحاجة الى ذلك ، فقد جاء مثلا في كتاب (فلتين تشيرول) عن المشكلة المصرية (مايلي :

”إن مشروعات تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان قد أعدت تحت الارشاد الشخصي للورد (كتشير) ، الذي كان له اهتمام شديد بها ، لا لأنها نقط تفتح مجالا للحصول على امداد لاحد له من الماء لمصر والسودان ، بل لأنه — فوق ذلك — كان يرى النتائج السياسية الكبيرة التي ترتبط بالتحكم الدائم — من السودان — في مياه النيل التي تعتمد عليها كل حياة مصر“ (١)

(١) تراجع صفحة ١٠١ من كتاب — The Egyptian Problem —

كما جاء في كتاب (سيدنى پيل عن السودان) ما يأتى :

”لا يستطيع أحد أن يُمكنَ لحكمه في مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل...“ وأضاف الكاتب ، ”إن وجود منابع النيل الأبيض في أرض بريطانية بحثة ، ووجود العلم البريطانى في السودان نفسه يرفرف الى جانب العلم المصرى ، لئلا يعطى لمركز بريطانيا في مصر مظهراً أكثر دوا...“ (١) .

٢ — إن أفراد الانجليز بحكم السودان ، ونجاحهم في تحقيق فصل شطرى الوادى ، أحدهما عن الآخر ، سوف يمكنهم من أن ينقلوا سياستهم التقليدية التى يرمون بها الى التوسع في زراعة القطن في أقاليم السودان الشرقية ، خدمة للطامع الاستغلاية التى أشرنا اليها من قبل ، وهى سياسة بدأت محدودة في أرض الجزيرة ، لكن ليس هذا لك في الواقع ما يبحى مصالح مصر منها إلا واحدة وادى النيل ، وانهاء تداخل الانجليز في حكم السودان . . . إن (لورد كرومر) عندما انتهى من دراسة تقرير (سيرايام جارستن) عن مشروعات النيل أشار الى أن الخطة كلها قائمة على مبدأ انتفاع مصر بمياه (النيل الأبيض) ، وانتفاع السودان بمياه (النيل الأزرق) (٢) ، وليس من شك في أن هذه هى النية المستترة التى يخفيها الانجليز في سياستهم لزاء مشروعات النيل المختلفة ، وقد تجلّى هذا في اسراعهم في تنفيذ خزان سنار ، ودفع مصر الى تنفيذ خزان جبل الأولياء ، فان شركة الجزيرة كانت تريد أن تكون مطلقة الحرية في الانتفاع من مشروع خزان مكوار الذى كلف حكومة السودان ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات ، وكانت تريد — هى وحكومة السودان — أن تزيد الأرض المزروعة زيادة تتكافأ مع ما أنفق من الأموال . . . وقد رأى وقتئذ أنه لا يمكن تحقيق هذا من غير الحاق أذى بمصالح مصر . . . واذن فبقاء خزان جبل الأولياء مما يمكن مصر من أن تستغنى عن جزء آخر من حقوقها في مياه النيل الأزرق . . . فاذا صح أن هذا هو السبب الحقيقى — أو السبب الأكبر — الذى دعا الحكومة الانجليزية الى تحريض حكومة مصر وقتئذ على المضى في ذلك المشروع ، فان مصر قد خسرت خسارة مزدوجة :

(أ) فهى أولا التى تحملت كل نفقات المشروع الطائلة ، مع أن شركة استغلال الجزيرة هى التى تستفيد منه الفائدة الكبرى ، من حيث إنها ستستطيع التوسع في الزراعة ، ومن حيث إن الاهالى الذين يغمر الخزان أراضيهم سيضطرون الى الهجرة الى أرض الجزيرة وغيرها بعد أن تدفع الحكومة المصرية من التعويض ما يكفى لنقلهم واعداد المساكن لهم . الخ .

(ب) وعدا هذا فقد كان المقصود من هذا المشروع هو اكتفاء مصر — الى حد ما — بمياه النيل الأبيض عن مياه النيل الأزرق ، مع أن مياه الأزرق هى التى بنت القطر المصرى وأوجدته من العدم ، وفقدان شطر منها فقدان للشطر الأكبر من موارد مصر

(١) تراجع صفحات ١١٢ — ١١٤ من كتاب . Sidney Peel — The Binding of the Nile and the

New Sudan.

(٢) تراجع صفحتا ١٩٨ و ١٩٩ من كتاب . Pietro Crabitte — The Winning of the Sudan.

الطبيعية... فإذا قيل ما حاجة مصر الى كل مياه النيل الأزرق في الوقت الذي يذهب أكثرها الى البحر في فقد دون أن ينتفع به أحد ، وما ضر مصر لو أن جزءا من هذه المياه حول الى أرض الجزيرة لينتفع به ؟ هذه حجة قد تبدو لأول وهلة من القوة بحيث لا سبيل الى دحضها ، لكن قليلا من التفكير سيرينا أنها حجة واهية ، فإن الوقت الذي تذهب فيه مياه النيل في البحر هو الزمن الذي يعلوفيه مستوى النهر حتى يغمر الحياض في أقصى الصعيد ، فإذا أنقص الفيضان بحيث لا يذهب ماء النهر في البحر هباء فان مستوى النهر ان يرتفع بحيث يمكن رى الحياض في بعض بلاد الصعيد ، وبذلك تضجى مصالح الفلاحين في جزء من الصعيد من أجل صالح شركة الجزيرة .

وما تستطيع حكومة السودان أن تمن علينا بأن تنفيذ خزان جبل الأولياء كان فيه تضحية لمصالح السودانيين ، لأن أرض الجزيرة نظرا لارتفاع مستواها ونظرا لانخفاض مستوى النيل الأبيض لا يمكن لها أن تنفع من ماء هذا النهر بشئ ، وهذه الحقيقة ظاهرة حتى في كتاب السير مرديخ ماكدونالد (صفحة ٩٠ من النسخة الانجليزية) ، فالقطر الوحيد الذي يمكنه أن يستفيد من الماء المخزون في النيل الأبيض هو بحكم الطبيعة القطر المصرى ... وعلى هذا فما كان ينبغي أن تساووم مصر في حقوقها في مياه النيل الأزرق بالتوسع في المخزون لها من مياه النيل الأبيض ، وما يجب مطلقا أن تسلم مصر بأى نقص في حصتها ، إلا اذا بنى خزان (طانا) بعد بحث دقيق يثبت أن مصر لن تؤذى به في أى حال من الأحوال (١) .

٣ — على أن مخاوف مصر من شطر وادى النيل وفصل شماله عن جنوبه ، وتوطيد السيادة الانجليزية في ربوع السودان ، لا تقوم على مجرد الشكوك والظنون ، فقد بدت السياسة الانجليزية سافرة وقتا ما ، وصرحت بما كانت تحاول أن تستمره ، وتحالت من قيود المعاهدات التي كانت قائمة بينها وبين مصر على ضمان حقوق مصر في مياه النيل . لقد صرح رئيس الحكومة البريطانية تصريحه ، الذي أشرنا إليه بـ مجلس العموم في ١٠ يوليه ١٩٢٤ ، وهو الذي يؤكد فيه حرص بريطانيا على حقوق مصر في مياه النيل ، حرصا لا تستطيع مصر أن تقوم بخير منه لو تركت لها ، فالأمر في السودان (!) ، ثم كانت الحادثة الفردية التي أودت بحياة (سيرلى ستاك) — سردار الجيش — في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (أى بعد خمسة شهور فقط من التصريح) ، فأرسلت بريطانيا إنذارها المشهور الى الحكومة المصرية ، متحالة تماما من القيود التي كانت تقيدها في زراعة أرض الجزيرة ، ومهددة بإطلاق يدها في التوسع في استغلالها كما تريد ، فقد نص البند السادس من الانذار على أن " حكومة السودان ستريد المساحة التي تروى من أرض الجزيرة ، من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى رقم غير محدد حسبما تدعو الحاجة ! ! " .

حقيقة إن حكومة السودان لم تنفذ هذا الاتفاق ، وإن الرأى العام قد نار ضده وعارضة .
لكن هذا قد أكد للمصريين أن مجرد الاتفاق على توزيع ماء النيل لن يطمئن مصر على حقوقها ،
ما دام الانجليز مسيطرين على شؤون السودان ، وما دامت وحدة وادى النيل غير محققة .

وقد تجلى هذا التشكك بمظهر عملي في المعارضة القوية التي وجهتها مصر إلى مشروع جبل
الأولياء ، تلك المعارضة التي قامت أساسا على الخوف من أن تستغل انجارتا وجودها في السودان
فتوجه هذا المشروع — الذى أنفقت مصر عليه ملايين الجنيهات — ضد مصالح المصريين . وقد كان
هذا واضحا تماما في مذكرة عثمان محرم باشا ومحمد زغلول باشا التي نشرت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨
والتي تقتطف منها ما يلي :

” الآن وقد ظهر أن بناء خزان جبل الأولياء حسب المشروع المراد تنفيذه يمكن من يتحكم فيه
من حجز المياه به لغاية منسوب ٣٨٠ مترا . . . فمن يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له
نفسه أن يضر القطر المصرى ، يمكنه أن يتحكم في إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من
النيل الأبيض الذى عليه المعول مدة التباريق بإحدى الطريقتين الآتيتين :

الأولى — إذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ملؤه مدة الفيضان ، على أن يتسدى تفريغه
من يناير لغاية مارس ، ففي هذه الحالة يمكن قفله وملؤه ثانيا ، بأن تحجز فيه كل المياه الآتية
من النيل الأبيض لمدة أربعة شهور من أبريل لغاية يوايه ، لأن مجموع تصرف النهر في الأشهر
الأربعة المذكورة أحد عشر مليارا وكسور أى أقل من الاثنى عشر مليارا التي يمكن تخزينها به .

الثانية — إذا تعمد من بيده أمر التحكم في هذا الخزان عدم ملئه مدة الفيضان يمكنه حينئذ
أن يقفل هذا الخزان قفلا محكما في أوائل فبراير ويستمر هذا القفل حتى أواخر يوليو وبذلك يتم له
حرمان مصر من كل إيرادها الصيفى الآتى من النيل الأبيض“ (١)

وإذا كان خزان جبل الأولياء قد تم ، واستفادت مصر من تخزين المياه خلفه فائدة محقة ، فإن
ذلك لا ينفى أن في استطاعة من بيده الأمر في السودان أن يلحق ضررا بلغا بالزراعة المصرية
ان تعمد اساءة استعمال هذا الخزان . . وما يقال عن جبل الأولياء يمكن أن يقال عن المشروعات
الأخرى التي تقتضى مصلحة مصر أن تقام على جهات مختلفة في أعالي النيل ، ومن هنا أكد الكتاب
جميعا — فنيين كانوا أو سياسيين — ضرورة التريث في البدء بها ، حتى تستقر العلاقات السياسية
بين مصر والسودان ، وتنتهى تلك الحالة القائمة في وادى النيل إلى نهاية تبعد تلك المصادر التي تثار
الشكوك ضدها ، وتزيل تلك المواضع التي يأتى لمصر منها التهديد ، وكان هذا التحذير مصرحاً
في دراسة بلان ما بعد الحرب ، إذ أوصى المختصون ببحث مشروعات الرى مستقبلا بالألا تجاوز

(١) تراجع المذكرة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٦ نوفمبر عام ١٩٢٨ .

الحكومة المصرية بصرف ما تتطلبه مثل تلك المشروعات من ملايين الجنيهات (خمسين مليوناً في العشرين سنة القادمة)، إلا إذا كان لها كل السلطة في الهيمنة عليها، حتى لا تتعرض حياة مصر الاقتصادية لمفاجآت لا تستطيع لها دفعا .

وقد عبر (سدنى پيل) عن وحدة هذه المصالح أحسن تعبير ؛ إذ قرر " أن الصيغة التي تنادى بأن السودان للسودانيين صيغة ليس هنالك أسخف منها ، لأن قصة ربط النيل تجعل هنالك أمرا واحدا غاية في الوضوح ، هو أن حوض النيل قطر واحد ، وقيام سلطات موزعة فيه أمر مستحيل ، إذ يجب أن تقوم فيه سلطة قوية تسيطر على كل أراضيه " (١) .

*
* *

وما يستطيع منصف ملم بما بذلته مصر من جهود في السودان ، علم بما صرفته فيه من أموال أن يتهم مصر بالأناية لتمسكها بحقوقها في السودان، أو يرميها بأنها تضحي مصالح السودانين لتستأثر هي بمياه النيل ، فمصر — كما عبر رئيس وزارتها في مباحث اتفاقية ٧ مايو ١٩٢٩ بينها وبين الانجليز — كانت دائما شديدة الاهتمام بمران السودان وستواصل هذه الخطة وهي لذلك مستعدة للاتفاق على زيادة ذلك المقدار (من الماء) بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعى ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية ... وهي تعلم تمام العلم ألا تضارب بين مصلحة القطرين إن تركت مقاليد الأمور لشعبيهما ، وتخلت تلك القوة الدخيلة التي تسعى للفرقة بينهما ، وتصوير مصالحهما بصورة التعارض والتنافر . . . عندئذ يبدأ الوادى دورا جديدا من أدوار بعثه : يحدد أهدافه وينظم شؤونه ، ويجند كفاءاته ويعين موارده ، ويخلق من سكان وادى النيل أمة فتية موحدة ، تلعب دورها الرئيسى في العالم الجديد الذى يتحدث الآن عنه ، وتقوم بمهمتها الخطيرة كقوة محضرة للشعوب الافريقية الأخرى .

أغراض الإنجليز الحقيقية من احتفاظهم بالسودان

هذه هي مقومات وحدة وادى النيل في نواحيها الطبيعية والاثنوجرافية والثقافية والاقتصادية لا يلمس الباحث فيها ضعفا ولا يتيقن في منطقتها عوجاً ، فإحجة الإنجليز في استمرار نفوذهم في السودان ، وما غرضهم الذي يسعون إليه من العمل على هدم وحدة الوادى ، وفصل الجنوب عن الشمال ؟ ... إن الإنجليز يتظاهرون بأن رسالتهم في السودان رسالة إنسانية قبل كل شيء ، فما يقصدون في الواقع الا تخضير سكانه ، وتهئية أسباب التقدم لهم ، والسير بهم سريعا نحو الاستقلال . وهذه دعوى سمعناها من كل مستعمر لم يعرف عن استعمار الا ما يسيء اليه وما يصفه بأشنع التهم وأسوأ ألوان الاستغلال ، ولو أن الأمر كان مجرد رسالة انسانية ما رأينا كل هذا الحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات ، وما كان هنالك ذلك الصراع الشديد بين الدول المختلفة على حكم الشعوب وتوسيع مناطق النفوذ ... الواقع أن للإنجليز مصالح اقتصادية واستراتيجية في هذا الجزء من أفريقيا ، هي العامل الحقيقى في تمسك الإنجليز بحكم السودان ، والانفراد بالسلطة فيه ، والسعى الى ابعاد المصريين عنه ابعادا تاما ، وأهم هذه المصالح ما يأتى :

أولا — استغلال السودان من حيث موارده الطبيعية ؛ والأيدى العاملة الرخيصة ، ومن حيث امكان الاستفادة منه مستقبلا كسوق من الأسواق التى يستقل بها الإنجليز ... وقد رأينا أن العناية تكاد تكون مركزة الآن في انتاج القطن ، الذى تريد المصانع البريطانية أن تضمن الحصول عليه من أراض خاضعة للحكم البريطانى ، ومرتبطة بالاقتصاد البريطانى كل الارتباط .

” كان الدافع الى زراعة القطن في السودان هو الخوف من نقص القطن الذى يمكن لبريطانيا الحصول عليه من مصادر أخرى “ (١) .

ولسنا بحاجة الى أن ندخل في تفاصيل استغلال الإنجليز للسودان عن طريق استخدام رؤوس الأموال الإنجليزية في المشروعات المختلفة ، بل يكفي أن نحيل القارئ الى الفصل الذى كتب عن السودان فى الكتاب الذى ألفته (الينور برنز) فى ١٩٣٨ عن (الاستعمار البريطانى فى مصر) ، ففى هذا الكتاب بيانات عن تغلغل رؤوس الأموال الإنجليزية فى السودان واحتكار الشركات البريطانية للشروعات العامة ، نتيجة للمالأة حكومة السودان لها ، وتسخير سلطتها لخدمة مصالح المساهمين فى هذه الشركات .

ثانيا — الاستفادة من السودان من الوجهة الحربية ، باعتباره واقعا على طرق مواصلات الامبراطورية فى أفريقيا وغيرها ، وعلى أساس أن وجود إنجلترا فى بلد كمصر وغيرها من بلاد الشرق الأدنى أمر مؤقت ، لا يربح له بقاء فى ظل الحركات القومية العنيفة التى تسود هذه البلاد ،

وتزداد تأججا وعداء للاستعمار الانجليزى عاما بعد عام . وهذه الأهمية الحربية للسودان يصرح بها الكتاب الانجليزى فى كثير من الكتابات : ” فالفايون ” فى نشرتهم عن السودان يقررون هذا بصراحة :

” إن البريطانيين يهتمون بالسودان بسبب أهميته الاستراتيجية ، بصفته واقعا على ساحل البحر الأحمر ، وعلى طرق العالم الجوية مستقبلا ، وعلى منابع النيل الخ . . “ (١)

والكاتبة (الينور برنز) تؤكد هذا أيضا بكل وضوح :

” وإلى جانب الاحتمال الكبير لاستغلال السودان داخليا ، فإن التحكم فى السودان مهم للاستعمار البريطانى لأسباب أخرى ، فساحله يمتد امتدادا طويلا على البحر الأحمر الذى لا يقل أهمية عن قناة السويس كحلقة رئيسية فى مواصلات الامبراطورية “ .

بل إن هذه الكاتبة تصرح بأكثر من هذا ، حين تشير إلى أهداف الانجليز المستقبلية ، وإلى النية المبينة للسودان وسكانه :

” إن السودان يحد أراضى أوغندة التى لاتقل أهميتها عنه ، ومن المحتمل جدا أن تضمه إنجلترا إلى ذلك الاتحاد الذى يفكر فى تكوينه ، ليشمل كل الممالك البريطانية فى شرق أفريقيا ، كشرط لأى تنازل لمصر يسلم به الانجليز مستقبلا “ (٢) .

وإذا كانت فى الماضى ما يبرر تمسك الانجليز بالبقاء فى السودان لحماية طرق مواصلات امبراطوريتهم ، فحين نرى أن ظروف العالم الآن ، ونتائج الحرب الأخيرة ، والاتجاهات الدولية فى تنظيم السلام العالمى ، كل هذا يضعف من حجة الانجليز ، ويجعل بقاءهم فى السودان أمرا لا تبرره المقتضيات الاستراتيجية :

١ — فالدول التى كانت تخشاهما إنجلترا ، وتخاف تهديدها لمصالحها فى أفريقيا والشرق الأدنى (كإيطاليا وألمانيا واليابان) قد هزمت هزيمة منكرة ، وليس هنالك أمل فى قيامها كقوى يخشى بأسها حتى فى المستقبل البعيد ، وبهذا أصبح فى الامكان أن تظم إنجلترا من هذه الناحية ، وألا تسخر السودان لمصالحها الحربية ، تسخيرا يربطه بعجلة الامبراطورية البريطانية ويباعد بينه وبين الأمم التى تصله بها كل العوامل الطبيعية والبشرية .

٢ — واحتفاظ إنجلترا بالسودان — كقاعدة حربية لها — أمر يتنافى مع دستور هيئة الأمم المتحدة الذى لا يقر اتخاذ بعض دول العالم قواعد يمكن أن تهدد السلام العالمى فى ظرف من الظروف ، ومن حق مصر — بصفة خاصة — أن ترى فى وجود الانجليز فى السودان عامل تهديد لسلامتها ،

(١) تراجع صفحة ٣ من نشرة الفاين .

(٢) تراجع صفحة ٥ ؛ من كتاب الاستعمار البريطانى فى مصر .

ووسيلة ضغط عليها ، سيما وأن وجود الانجليز في السودان هو في حد ذاته أمر لا يستند على أساس شرعي ، وليس له مبرر من القانون الدولي .

٣ — وإذا كان الانجليز يعارضون في وجود المصريين في السودان ، وينكرون على مصر مطالبتها بأن يكون لها وحدها حق ضمان مصالحها الحيوية فيه ، وسعيها إلى تحقيق وحدة وادى النيل ذلك السعى الذى يؤيدها فيه الغالبية العظمى لسكان السودان ، فأولى بهم هم أن ينسحبوا منه ، وسيقبل المصريون عندئذ عن طيب خاطر ما يراه السودانيون في تحديد طبيعة صلتهم بسكان الشمال . أما هذا الاستفتاء الذى يلوحون به الآن — فى ظل تحكمهم ، وتحت تأثير دعايتهم المفترضة ضد مصر والمصريين — فأمر لا يقرهم أحد عليه ، وكثيرا ما كانوا هم أشد المعارضين لنتائج مثل هذه الاستفتاءات التى تتم فى جو مصطنع لا يسمح للأهالى بالتعبير عن رغباتهم بحرية وصراحة .

ثالثا — وقد يكون من أهم ما يدفع الإنجليز إلى البقاء فى السودان ، وإلى اتباع سياسة خاصة فى الجزء الجنوبى منه ، إبعاد المؤثرات الشمالية ، والحيلولة دون تسرب فكرة القومية والاستقلال إلى هذا الجزء من أفريقيا . انهم يعلمون تماما أن قيام السودان بجزء من وحدة مستقلة لها مكانها القومى ووضعها الذاتى أمر يهدد مطامعهم الاستعمارية فى أفريقيا الوسطى والشرقية ، وهى مناطق مستعدة — استعدادا يتزايد بمرور الوقت — لتقبل التيارات السياسية والأفكار التى تبذر فيها بذور القومية والوطنية التى يحاربها المستعمرون ويقضون عليها بكل قوة . وما دام الشمال هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تسرب منه مثل هذه التيارات المهددة ، فالإنجليز حريصون جدا على أن يوطدوا سلطانهم فيه ، وأن يمنعوا انتشار المبادئ التقدمية بين سكانه ، فلما غلبوا على أمرهم فى شمال السودان ، وشعروا باستحالة نجاح سياستهم فيه ، وضعوا كل همهم فى جنوبه ، وأقاموا كل تلك الصعوبات فى سبيل الانتقال إليه ، وتعمدوا إبقاء سكانه على حالتهم المتأخرة ليظل الجنوب " مصدا " يدرأ عنهم الخطر ، و" درعا " يبق استعمارهم التصدع ، ويبقى أهل المستعمرات البريطانية فى عزلتهم السياسية ، وركودهم الثقافى ، ففى هذا مصلحة المستعمر ، وقوة نفوذه ، واستمرار سلطانه فى تلك الأقاليم الغنية الواسعة .

لهذه الاعتبارات وحدها يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، ويعملون على تقطيع ما أمر الله به أن يوصل ، ويناقضون منطق الاتجاه السياسى الجديد الذى يعارض فكرة القومية فى دائرة محلية ضيقة ، ويشجع التوسع فى تطبيقها ، بحيث تضم أكبر ما يمكن من الوحدات التى تتوافر لها عوامل الاندماج والانسجام .

وإذا كانت دواعى الدفاع ، ومقتضيات التقدم الاقتصادى ، تدفع العالم إلى أن تتوحد دوله الصغرى فى مجموعات كبيرة ، وكان مستقبل البشرية متوقفا على تحقيق هذه الفكرة الجديدة والأخذ بسياسة الاتحاد والاندماج بين الشعوب ، فعلا م إذن يحارب الإنجليز وحدة وادى النيل ، وهى حقيقة تقوم على وحدة الطبيعة والجنس ، والتاريخ والثقافة ، والمصالح المشتركة المتداخلة فى أسس الحياة الاقتصادية جميعا ! ؟

القسم التاريخي

٢ - مظاهر الوحدة في العصور القديمة

أرسل الله ذلك النهر الكريم من قلب افريقية ، متخذاً طريقه نحو الشمال حتى بلغ بحر الروم ، يحمل الحياة بين يديه إلى تلك الأجيال المتعاقبة من أناس وحيوان وطيور . وشاءت الطبيعة أن تجعل من ذلك النهر وريداً من أوردة الحياة في القارة الافريقية ، جمع بين قلبها في أعالي السودان وأطرافها عند شواطئ بحر الروم ثم ربط بين شقي الوادي مصره وسودانه برباط لا تنفصم عراه ، وهو سيظل كذلك إلى أن يأذن الله فتبديل الأرض غير الأرض . ولقد أسمى المؤرخون القدماء السودان الوادي من الشلال إلى الخرطوم اثيوبيا ، وأسماء المصريين أنفسهم الأقاليم الجنوبية ، وفي ذلك ما يشير إلى أنهم عدوها ضمن أقاليم واديهم .

تلك حقيقة أوجدتها طبيعة الخلق والحياة في القارة الافريقية ، وفطن إليها رجال التاريخ الذين كتبوا في تاريخ الوادي وفي مقدمتهم البريطانيون ، فهذا أديسون Addison يقول^(١) :

”ارتبط تاريخ السودان دائماً بتاريخ مصر ارتباطاً قوياً كان أو ضعيفاً“ .

وهذا ريسنر Reisner يقول :

(١) ”ولما كانت مصر تتصل بوسط افريقية عن طريق اثيوبيا فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة اثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال“^(٢) .

(ب) ”منذ أقدم العصور تعارف المؤرخون على اعتبار تاريخ اثيوبيا ملحقا بتاريخ مصر“^(٣) .

ثم انظر إلى قول المؤرخ البريطاني بدج Budge^(٤) :

”والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتداداً لمصر“ .

ولقد ساعدت عوامل الطبيعة أهل الشمال منذ قومتهم على بناء الحضارة ، فاندفعوا في ركابها بخطى واسعة سريعة ، بينما بقي أصحاب الجنوب على حالهم من البداوة الأولى^(٥) وغشيتهم الحياة

(١) Archaeological Survey of the Sudan, p. 21, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within, Edited by Hamilton, 1935.

(٢) Reisner, in Sudan Notes and Records, 1918, vol. I., p. 4.

(٣) Reisner op. cit., p. 217.

(٤) Budge, The Egyptian Sudan, vol. I, 1907, p. 626.

(٥) Budge, op. cit., p. 516.

المضطربة أمدا طويلا^(١). ومنذ فجر الإنسانية ونحن نشهد على مرآة حياتها ذلك النشاط العجيب من كفاح المصريين في البحث عن مقومات الحضارة في نواحي الوادي ، حيث وجدوا في شقه الجنوبي كثيرا من الذهب والبخور والطور والخشب والجلد والماشية والعاج وغير ذلك من محاصيل تلك البقاع الواقعة من وراء الشلال الأول .

وتشير أقدم المخلفات الإنسانية على ضفاف النيل في شقي الوادي إلى وجود الصلات بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، فقبور المصريين قد وجدت عند دكة من أقاليم النوبة السفلى قبل عام ٣٤٠٠ ق . م . كما عثر على بعض محاصيل السودان في مخلفات المصريين التي وجدت في قبورهم من ذلك العهد^(٢) ، كما دلت الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ ، على أن المنطقة التي تقع بين الشالين الأول والثاني ، قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين يسكنون شمال الوادي مما يلي أسوان . وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس إلا أنهم اختلطوا بقبائل السودان البعيد التي كانت تتردد دلى تلك البقاع أو تعيش على بعد قريب منها .

ولما كان بقاء السودانين على حالهم من البداوة الأولى يعرضهم على الدوام إلى إغارة القبائل المتبربرة الضاربة على أطراف الصحراء من الشرق أو من وراء الشلال الرابع ، فتغريهم بالثورة على قوافل التجارة الطارقة من شمال الوادي ، اضطر المصريون إلى الإثمار من الحملات العسكرية على تلك البقاع ، لتأمين طرق القوافل والمحافظة على سلامة حدود الوادي^(٣) .

فلم تك مصر تستقبل الصبح من تاريخها حتى حمل عاهاها "ميناء" على شمال النوبة وكانت أقاليم تمتد من وراء الشلال حتى إقليم ادفو — حمل عليها ليخمد الثورة وليؤمن حدودها^(٤) .

وبين اسناد التاريخ ما يشير إلى أن فرعون مصر "زوسر" رأس الأسرة الثالثة ، قد أخضع القبائل الثورية في شمال النوبة ، ثم مد حدود مصر إلى الجنوب فبلغ بها بلدة المحرقة من أقاليم النوبة السفلى ، وهناك استطاع أن يوقف من تلك البقاع أملاكا واسعة دلى معبد "خنوم" رب الشلال وحامى منابع النيل^(٥) .

ولما عادت بعض القبائل تستأنف نشاطها الثورى من وراء أيام "زوسر" اضطر خلفه "سنفرو" إلى أن يحمل على تلك البقاع . وكانت حملته . وفقة ، عاد منها بكثير من أسرى الزوج وغنائم الماشية والأنعام ، وكان ذلك في عام ٢٩٠٠ ق . م . وتشير نتائج تلك الحملة إلى أنها لم تكن وجهة على البقاع الواقعة بين الشالين الأول والثاني فحسب ، وإنما عدت ذلك إلى بقاع دنقلة ، أو ما وراءها

(١) Breasted, History of Egypt, 1946, p. 112.

(٢) Reisner, op. cit., p. 6.

(٣) Reisner, op. cit., p. 13.

(٤) Breasted, op., p. 37; Newberry and Garstang, History, p. 20.

(٥) Breasted, op. cit., p. 112.

من الوديان التي تكثف فيها المراعى والزروع وتنتشر فيها الماشية والأنعام^(١). ولن يكون في حملة كهذه ما يشير إلى عمل عدائى ، وإنما كانت رغبة الرجل صادقة في إقرار السلام ونشر الأمن وتوطيد العلاقات بين القطرين. وليس أدل على ذلك من أنه قد زوج أحد أحفاده بأمية من نساء النوبة كما تشير إلى ذلك رسوم قبره^(٢) ، وما ندرى على وجه التحديد أكانت تلك الأميرة من إقليم دنقلة أو مما وراءها من بقاع ، فليس يهمنا ذلك في كثير. وإنما الذى يهمنا حقا هو أن العلاقات بين شقي الوادى لم تقم يومئذ على فكرة الاستعمار والإذلال ، وإنما قامت كلها على أسس من الود والقربى. وكانت أغراض المصريين ظاهرة في تأمين سلامة الوادى وتوكيد العلاقات بمختلف الوسائل الإنسانية ، قام فيها أصحاب الشمال بدور الأخ الأكبر الرشيد ، لأن الطبيعة كانت قد مكنت لهم في سبل الحضارة والتقدم ، وأتاححت لهم من وسائل المدنية ما لم يتح لآخوانهم في جنوب الوادى .

وتستمر العلاقات قائمة بين شقي الوادى كما تشير أكثر الصور والرسوم على آثار الأسرتين الرابعة والخامسة^(٣). وعلى الرغم من اضطراب الأحوال السياسية في أوائل أيام الأسرة الخامسة وأواسطها ، لم يفت ملوكها أن يلتفتوا إلى أقاليم الجنوب. يشير إلى ذلك تسجيل اسم فرعون مصر "أوسركاف" على صخور النوبة^(٤) ، كما أنفذ خلفه "ساحورع" أسطولا إلى بلاد "بنت" عاد منها محملا بمقادير ضخمة من مخلوط الذهب والفضة ، ومن خشب الأبانوس ، والبخور والعطور وكانت من مستلزمات إقامة الطقوس الدينية في المعابد المصرية . ومن المرجح أن المصريين قد كانوا يقومون بمثل تلك الحملات منذ عهود التاريخ الأولى ، لذبوع استعمال البخور عندهم وقتئذ . وجائز أيضا أن تكون مثل تلك المحاصيل قد كانت تنقل إليهم عن طريق رجال القوافل يحملونها إلى مصر من مناطق النيل الأزرق والعطربة وأعالى النيل . وعلى أى حال كانت بعثة "ساحورع" هذه إلى بلاد "بنت" أول بعثة مصرية إلى تلك البقاع النائية دونت أخبارها على الآثار المصرية^(٥) . وفى أيامه سجل رجاله أوفى قدر من المخلفات الكتابية والرسوم على صخور النوبة مما يشير إلى كثرة ترددهم على تلك البقاع^(٦) .

كذلك تشير "متون الأهرام" عند المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة — وهى أقدم ما يعرف من آدابهم الدينية — إلى أنهم قد كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر ، فهم قد جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية^(٧) .

(١) Reisner, op. cit., p. 6; Breasted, op. cit., p. 115.

(٢) Reisner, op. cit., p. 7 (Mastaba G4440).

(٣) Reisner, op. cit., pp. 7-8.

(٤) Mariette, Monuments div., 54 c.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 127-128.

(٦) Breasted, op. cit., p. 128.

(٧) Budge, op. cit., vol. I, p. 526.

وظاهر أن ملوك الأسرتين الخامسة والسادسة قد اهتموا كثيرا بجنوب الوادى ، فبعثوا إلى أقاليمه بكثير من الحملات التى بلغت الصومال ودارفور والكونغو . ومن المرجح أن كثيرا من القبائل المصرية قد نزلت بمقاع السودان ومن بينها ” شندى ” إلى الشمال من الخرطوم .

ولما كانت أيام الأسرة السادسة ، فكر ملوكها فى إرسال بعثات للكشف والتجارة إلى قلب أفريقيا . وقبور الرحالة المصريين من أمثال ” خوف حور ” ومن إليه ، ما زالت بادية فى صحور أسوان عن يمين الوادى ، وأخبار رحلاتهم مسجلة على صفحات تلك القبور ، نتحدثنا عما سلكوا من شعاب وارتادوا من وديان ودروب ، وعما شقوا من طرق ، وما لاقوا فى سبيل ذلك من أخطار ، ثم ما حملوا من خيرات تلك البقاع إلى قصر فرعون .

وأهل ” خوف حور ” أن يكون أشهر الرحالة المصريين فى ذلك العهد ، بل لعله أن يكون إمام رحالة الدنيا جميعا . جاء فى أخباره أنه قام بأربع رحلات موفقة إلى قلب أفريقيا ، وأنه كان يسلك فى كل مرة طريقا غير الذى سلكها من قبل ، ليفتح طرقا جديدة وليرى بلادا أخرى . بدأ فى رحلته الأخيرة من شاطئ النيل الغربى تجاه أسوان ، وسار يحاذى النيل مصعدا حتى بلغ وادى حلفا ، ثم سلك الدرب الموصل إلى واحة سليمة ، ومن ثم ركب درب الأربعين المعروف حتى بلغ دارفور ، ثم توغل فبلغ كردفان ثم الكنفوخ حيث يعيش قبائل الأقزام فى غابات الزنوج من قلب أفريقيا . ومعروف أن القوافل التى تقطع الطريق بين أسوان ودارفور تتوقف عادة لتستجم على آبار الماء مدة تراوح بين أربعين وثمانين يوما ، ثم تستأنف مسيرها من دارفور إلى الكنفو فتبلغه بعد عشرين يوما . على أن الوقت الذى استغرقته كل رحلة من رحلات ” خوف حور ” لم يقل عن سبعة أهلة وهى مدة كافية للإقامة المطمئنة فى تلك البقاع واستطلاع شؤونها ودراسة أحوال سكانها .

ومن ذلك نرى أن القارة الأفريقية الغامضة كما يسميها علماء الجغرافية ، والتى اتعبت الرحالة من أهل أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر ، حينما سلكوها للكشف عن منابع النيل ، لم تكن غامضة على قدماء المصريين ، وأن ما قدر لامثال ثنيجستون واستالى وغيرهما أن يروه فى صدر القرن التاسع عشر ، قد رآه ” خوف حور ” وأمثاله من المصريين قبل أربعة آلاف عام . ولا غرابة إذا فى أن يفخر الرجل وأمثاله بأعمالهم هذه وما أصابوا فيها من نجاح وتوفيق ، كما افتخر أهل أوروبا وأمريكا برجالهم وأشادوا ببطولتهم .

ويقدر المؤرخ البريطانى بدج Budge أن رحالتنا المصرى قد بلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق ، كما يرى ريسنر Reisner أن توغل المصريين على العموم فى عهد الدولة القديمة لم يعد لإقليم سنار .

ومنذ أيام الدولة القديمة نسمع بساطن حاكم الجنوب يدير شؤون أقاليمه من ادفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى ، وكان مقره فى جزيرة فيله ، وكان يختار من رجال الدولة

القادرين ، الذين يهبون بالمهجات القبائل السودانية ، ليكون بمثابة حاقلة الوصل بين أهل الشمال وأهل الجنوب في تدبير كافة شؤون التجارة والادارة والسياسة ، وليجند من عسكر الجنوب من يمثلهم في وحدات الجيش المصرى . وأخذ المصريون بذلك التقليد من استخدام عساكر السودان في كل عهودهم وخصوصا من بين قبائل ” المازوى ” وكانوا من أمهر الناس في فنون الرمي حتى أصبحت كلمة ” مازوى ” علما على المحاربين في بعض العصور المصرية . وشبهه بذلك ما جرت عليه الحكومات المصرية في ذلك العصر الحديث من استخدام العساكر السودانية (فرق الهجانة) لحراسة الحدود والمناطق الصحراوية — وإلى جانب ما ذكرنا من أخبار الرحالة وحكام الجنوب ، أخبار أخرى خلفها قواد القوافل التجارية التي ارتادت تلك البقاع ، مما يدل على اتساع مدى النشاط التجارى بين مصر والسودان خلال الألف الثالث ق . م .

من كل أولئك يتضح لنا ، أن العلاقات بين مصر والسودان قد استقرت تماما على عهد الدولة القديمة ، حتى باتت أقاليم السودان من ممتلكات الدولة المصرية كما يقول المؤرخ البريطاني Budge . ولم تقف جهود حكام الجنوب عند أقاليم السودان ، وإنما عدت ذلك إلى العمل على تنمية العلاقات التجارية مع بلاد بنت .

ولما اضطربت أمور مصر في أواخر أيام الدولة القديمة ، وأصبحت بالانحلال السياسى ، أهمل شأن الجنوب ، وكان من جراء ذلك أن أغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى وغابت أهله على أمرهم . ثم شاء الله أن تنهض مصر من وراء ذلك على يد شيخ من أبناء الصعيد ، ولد في مدينة الكاب من أعمال أقاليم الجنوب ، وكانت أمه من نساء النوبة . وكان الشيخ هو ” المنمحات ” الأول عاهل الدولة الوسطى الذى أقام أسرته في عام ٢٠٠٠ قبل مولد المسيح ، وولى وجهه شطر الجنوب ، وأخذ من حدوده ، ويعيد إليه استقراره . وسار ولده ” سنوسرت ” على نهجه من بعده ، فبعث بجملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليظهرها من الفتن وليؤمن حدودها من عدوان المغيرين ، وقاد إحداها بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م ثم ترك قائده يتحدث الى الدنيا عن أخبار تلك الحملة . إذ يقول « إنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشالين الثانى والثالث) وسار مصعبا حتى بلغ أقصى حدود الوادى ، فجمع نراج الأقاليم لفرعون ثم كراجها في ركابه . هنالك أقام فرعون كثير من القلاع والحصون في المواقع الحربية ، وعلى أبواب الدروب الموصلة الى مناجم الذهب في أقاليم النوبة والسودان ، وفي المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر مثل سمته وقبة جنوبى حلفا ، وفي مواقع أخرى هامة مثل كرما في إقليم دنقلة . وأزلت في تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فاكثرت من حولها على مر الزمن . منازل المصريون يقيمون فيها ويحاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت كرما عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شؤون البلاد وتعيش من حوله كثير من الأسر المصرية . وظل السودان هادئا واستقرت أحواله السياسية أكثر من ثمانين عاما ، إلى أن ثارت بعض القبائل السودانية بمعونة الزنوج . وانتهى أمر ذلك إلى القصر ، فخرج فرعون وهو حينئذ سنوسرت

الثالث على رأس الجيش عام ١٨٧٩ ، فحضر العصابة وطهر البلاد من آثارهم ورد عليها نعمة الهدوء والاستقرار، ونظم الإدارة، فوضع لها قواعد واساليب جديدة، ثم دعم الحصون القائمة وأمر بتشييد غيرها، وشق في صخور الشلال الأول قناة لتيسير مرور السفن بين شطرى الوادى . وترك في الحصون ألواحاً تذكارية دُون عليها جهوده، وأوصى فيها خلفاءه بالمحافظة على حدود الوادى جاء فيها : «إن امراً من ولدى ، يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود هو ابنى من صلبى ، انه يشبه أباه ويصون ملك من أنجبته . فأما من قعد عن ذلك ، ولم يند عن حياضى فذلك ليس من ولدى . إن هذا تمثالى أقيمه لكم على الحدود وله أن ينفعكم فذودوا عنه “ .

بعد ذلك الفرعون صاحب السودان بحق ، فعلى عهده استقرت الأمور وانتشرت المعابد لأرباب البلاد وعلى الأخص “آمون” الذى ظل رب أرباب الوادى زهاء خمسة عشر قرناً ، وهنا يقول برستد “تمصرت بلاد النوبة وانطبع بطابع الحضارة الفرعونية انطباعاً لم يحج” (١) .

ثم تدور دورة الفلك وتصاب مصر بنكسة من نكسات الانحلال السياسى فيجتاحها الهكسوس ، ثم تنهض من وراء ذلك على يد أمراء من إقليم طيبة ، استعانوا فى جهادهم ضد الهكسوس بعساكر من رجال النوبة ، ثم وفق أحدهم وهو أحمس الى إجلاء الهكسوس . وهو لم يكذب يفعل حتى طار نحو الجنوب ، ليرد على الوادى وحده بعد أن أدرك أن الحياة المصرية تبقى مبتورة عرجاء ولن يتم لها الكمال بغير السودان . وخلفائه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة جهود جبارة موفقة معاً فى المحافظة على كيان الوادى والعمل على رفاهية مصره وسودانه ، فأنزلوا كثيراً من الأسر المصرية أقاليم السودان كما أكثروا من دور العبادة المصرية وعلى الأخص آمون رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب ، كما خاضوا على نائب الملك لقب أمير بلاد الذهب . وليس أدل على اهتمام فراعنة الأسرة الثامنة عشرة بالسودان وتقديرهم لجهود من تقدموهم فى العمل على توطيد أركانه من أنهم امرؤا بعبادة سنوسرت الثالث صاحب السودان الأول ، كما عبد خلفه رمسيس الكبير فى معابد السودان بعد ذلك بقرون .

ومنذ عهد فرعون أمنوفيس الأول (١٥٥٠) ونحن نسمع بسيرة حاكم الجنوب ينوب عن فرعون فى إدارة السودان ويحمل لقب “ابن الملك وحاكم السودان” وجعل عرشه فى “نباتا” على شاطئ النيل ، فى المكان المعروف اليوم باسم “جبل بركال” على مقربة من محطة كريمة .

ولقد كانت نائب الملك (حاكم السودان) يحج الى مصر فى كل عام ، فيقصد الى طيبة عاصمة الوادى يومئذ ومن حوله زعماء العشائر وجهاء السودان لتقديم الخراج والهدايا ولتقديم فروض الولاء لفرعون . ومظاهر تلك المواقب مسجلة على صفحات القبور فى طيبة ، وهى تشير جميعاً الى مقدار ما أصابت حياة السودان من تقدم فى شئون الحياة المختلفة .

(١) Breasted, op. cit., p. 446.

واستطاع الرعامسة أن يحافظوا على كيان الوادى ، وأصبحت حياة السودان على أيامهم أكبر قسطن من التقدم، ونزحت كثير من الأسر المصرية إلى السودان، كما نزحت أسر سودانية إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة، كما ساهموا في وحدات الجيش المصرى يسرون مع إخوانهم من المصريين تحت راية فرعون إلى أقطار الأرض وجزائر البحر، ليقموا له أول امبراطورية عرفها تاريخ الدنيا. وليس أدل على رفاهية السودان في ذلك العهد من شهادة المؤرخ برستد، إذ يقول في حديثه عن رسوم قبر من يدعى "بنو" أحد رجال رمسيس السادس في أبريم :

"ساد الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حملوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة (١)".

والواقع أن السودان قد أصبح في ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر، وإلى ذلك يشير ريسنر إذ يقول : "وفي عهد الدولة الحديثة أصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر" (٢).

ولما ضعفت امبراطورية الوادى وأذنت شمسها بمغيب، وسيطرت على مصر أسرة ليدية عند عام ٩٤٠ ق.م ، انقسمت مصر إمارات صغيرة وأخذ الأمراء يكافح بعضهم بعضا، والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم أبوا أن يخضعوا لسلطان الليبيين ، وأخذوا ينشرون الحضارة في ربوع السودان، وأقام كبيرهم في نباتا ملكا جديدا، وجعل من نفسه وارثا شرعيا لعرش فرعون. وظل ذلك الملك ينتقل من السلف إلى الخلف، حتى آل إلى الملك الشاب بعنخى وتراءى له أن يسترجع بقية الوادى من أيدي الغاصبين ، فسار إلى الشمال على رأس جيش قوى، وقدر له أن يجلب الغاصب عن شمال الوادى، فرد على الوادى وحدته وكان ذلك عام ٧٤٠ ق.م (٣).

وعلى حد قول برستد، يرينا هذا بشكل أوضح من أى وقت آخر الظروف التى كانت تنشأ على الدوام في مصر كلما انتاب السلطة المركزية أى ضعف . إذ كان ذلك الضعف يوحى للأمراء المحليين باستعادة استقلالهم بل باغتصاب عرش فرعون تدريجيا دون الاستهداف للخاطر (٤). فلم يكن إذن اتخاذ نباتا عاصمة لهذه الدولة الجديدة أكثر من انتقال الملك من أسرة مصرية إلى أخرى وانتقال العاصمة من الشمال إلى الجنوب. ويبدو أنه قد تبين على مضى الزمن، أنه لم يكن من اليسير حكم دولة النيل من عاصمتها الجديدة في أقصى الجنوب ، فنقل شاباكا (Shabaka) ثالث ملوك الجنوب مقره وعاصمة ملكه إلى طيبة (٥)، لتكون مكانا وسطا بين أقصى الشمال وأقصى الجنوب .

(١) Breasted, op. cit., pp. 507-508.

(٢) Reisner, op. cit., p. 237.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 35-36.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 537 ff.

(٥) Reisner, op. cit., vol. II, p. 48.

وعندما غزت آشور مصر في عهد طهرাকা (Taharka) خامس ملوك نباتا ، ولم يستطع هذا الملك صد الزحف الأجنبي عن شمال مملكته ، انسحب جنوبا تاركا الدلتا تحت رحمة الآشوريين^(١) . وما كاد آشورحادون (Esarhaddon) ينسحب الى نينغه ، بعد أن أقسم له أمراء الدلتا يمين الطاعة ، حتى بادر أولئك الأمراء الى الخنث بينهم للقاهر الأجنبي ، ودعوة فرعونهم الوطني "طهرাকা" لاستعادة سيطرته على الدلتا ، فلم يتوان طهرাকা عن الاستجابة الى دعوتهم^(٢) . وعندما عاودت آشور فتح مصر للمرة الثانية في عهد طهرাকা وكاد يتكرر ثانية ما حدث من قبل ، ألقي القبض على أمراء الدلتا . غير أن الآشوريين لم يلبثوا أن عفوا عن "نخاو" ، أمير سايس ، وأقاموه حاكما على الدلتا وأحاطوه برجال آشوريين ، فقال ذلك دون أفلاح طهرাকা في استعادة الدلتا ، لكن بقية الوادي جنوبى ذلك استمرت تحت سيطرته^(٣) . وعندما نجح تننمون (Tanutamoni) خليفة طهرাকা في غزو الدلتا ونصب نفسه في منف فرعوناً على مصر بجمعها ، أثار عليه ذلك "آشور بانينال" الذى غزا مصر ثانية عام ٦٦١ ق . م وطارد تننمون في الوجه القبلى ، مما حدا به الى الانسحاب الى أقصى الوادي ، فكان ذلك خاتمة سيادة نباتا على شمال الوادي^(٤) .

واذا كان منذ ذلك الوقت لم يتح للملك المصرية فى الجنوب استعادة الشمال ، فإنه لم يتح أيضا للملك الشمال ، سواء من أبناء البلاد الأصليين كملوك العصر الصاوى^(٥) أو من غزاتها الأجانب كالفرس^(٦) والبطالمة^(٧) والرومان^(٨) استعادة الجنوب ، وذلك بالرغم من المحاولات التى بذلها فى هذا السبيل إسماتيك الثانى وقمبيز وبطاميسوس الثانى . ولا ريب فى أن هذه المحاولات — بغض النظر عن نتائجها — تمض دليلا على أن حكام مصر مهما اختلفت أجناسهم والعصور التى تولوا الحكم فيها كانوا يرون أن جنوب الوادي جزء متمم لشماله .

وما دام الجنوب يهم الشمال الى هذا الحد ، فكيف نفسر عدم تحقيق الوحدة السياسية بين شقي الوادي منذ العصر الصاوى حتى نهاية العصر الرومانى ؟ يجب أن يلاحظ أولا ، أنه منذ العصر الصاوى أخذت مصر تولى وجهها شطر البحر الأبيض المتوسط ، بتأثير ما نشأ بين ملوكها والإغريق من علاقات لم يؤد كرا السنين وتعاقب الأجيال الا الى توكيدها . وقد كانت للملك العصر الصاوى صلات وثيقة بالإغريق ، هذا الى أنهم كانوا أضعف من أن يسيطروا على مملكة الجنوب ، بل من أن يصدوا عدوان الفرس عن مملكة الشمال . أما فى العصرين الفارسمى والرومانى ، فإن مصر لم تعد عندئذ وحدة سياسية مستقلة تدير شؤونها وترعى مصالحها وتستخدم كيانها ، وإنما

(١) Breasted, op. cit., p. 555 ; Reisner, op. cit., p. 49.

(٢) Breasted, op. cit., p. 556 ; Reisner, op. cit., p. 51.

(٣) Breasted, op. cit., pp. 557-8.

(٤) Breasted, op. cit., pp. 558-60.

(٥) Breasted, op. cit., pp. 561-585.

(٦) Budge, op. cit., vol. II, pp. 91-5.

(٧) Budge, op. cit., pp. 109 ff ; Diod. I, 37 ; Theocritus, Idyll XVII, 86 ff.

(٨) Budge, op. cit., pp. 166 ff.

غدث ولاية في امبراطورية كبيرة لا يعينها الا الفوز بأكبر قدر من المغنم المباشرة مع أقل قدر من التبعات وتجنب الانحدار بعيدا عن مركز الامبراطورية في قارة افريقية .

أما في عصر البطالمة فإن الملوك الفاتحين في هذه الأسرة قد انصرفوا بوجه عام الى تكوين امبراطورية بحرية لهم حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية وبحر ايجه ، مدفوعين الى ذلك بعدة عوامل ، أهمها ظروف النضال مع خلفاء الإسكندر الأكبر على اقتسام الامبراطورية المقدونية ، وطبيعة أصلهم ونشأتهم ، وما بينهم وبين الإغريق من الوشائج حتى انهم جعلوا أكثر اعتمادهم على الإغريق في تشييد صرح دولتهم ، وتقديرهم أن امبراطورية تتألف من أقاليم تمت بصلة الى الحضارة الإغريقية وتقع بالقرب من مراكز هذه الحضارة تكون أبقي لهم على الدهر ، وأجدى عليهم ، وخير نصير لهم في تحقيق ما كانوا يهدفون اليه من لعب الدور الأول في سياسة البحر الأبيض المتوسط الدولية . ولا ريب في أنهم قد استشعروا أن مكانتهم الدولية — في عالم تعتبر فيه الحضارة الإغريقية أرفع الحضارات طرا — كانت تتوقف الى حد كبير على ظهورهم في ثوب رافعي لواء الحضارة الإغريقية ، بخلع مسحة ولو ظاهرية من هذه الحضارة على دولتهم . وإذا كان ذلك ميسورا فيما يخص مصر ، فقد كان ضربا من المحال فيما يخص كل وادى النيل . ولعل البطالمة أن يكونوا قد قدروا أن تحقيق وحدة وادى النيل ، كان من الممكن أن يحل في طياتها خطرا داهما عليهم باعتبارهم ملوكا إغريقيا أخرجوا من أفق تفكيرهم بناء دولة قومية ، وذلك أن وحدة الوادى بما تتطوى عليه من احياء سيرة الفراعنة العظام ومجد وادى النيل القديم ، قد تفضى الى بعث أمة وادى النيل من جديد ، فيتلاشى في أرجاء بلادها الفسيحة رسل الحضارة الإغريقية ، ولا يلبث أن يرتقى فرعون وطنى عرش وادى النيل . ومن ثم اكتفى أظاب البطالمة بالمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية ، وعقد أواصر الصداقة مع مملكة الجنوب ، والاهتمام بتجارة الجنوب والشرق وخاصة عن طريق البحر الأحمر . ويتضح ذلك من اهتمامهم بانتاج مصنوعات تتفق وأذواق أهل الشرق والجنوب ؛ ومن ارتياد البحر الأحمر حيث وصل المستكشفون جنوبا حتى رأس غاردا فوى (Gardafui)^(١) ، ومن تأسيس النفور على شواطئ هذا البحر الغربية من رأس خليج السويس حتى بوغاز باب المندب^(٢) ، ومن تأمين الملاحة في هذا البحر بإنشاء أسطول لحماية التجارة في تلك الأصقاع^(٣) ، وكذلك من إنشاء منصب " قائد البحر الأحمر والبحر الهندي " ^(٤) ؛ ومن تيسير سبل اتصال وادى النيل بهذا البحر ، كما يبدو من العناية بالطرق المائية والبحرية التي تربط الوادى بالنفور المصرية على البحر الأحمر^(٥).

(١) Jouguet, L'Egypte Ptolém. sous L'Ég. et Nubie Egypte Hellenistique, ٢٠١١٢, ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥, ٢٠١٦, ٢٠١٧, ٢٠١٨, ٢٠١٩, ٢٠٢٠, ٢٠٢١, ٢٠٢٢, ٢٠٢٣, ٢٠٢٤, ٢٠٢٥, ٢٠٢٦, ٢٠٢٧, ٢٠٢٨, ٢٠٢٩, ٢٠٣٠, ٢٠٣١, ٢٠٣٢, ٢٠٣٣, ٢٠٣٤, ٢٠٣٥, ٢٠٣٦, ٢٠٣٧, ٢٠٣٨, ٢٠٣٩, ٢٠٤٠, ٢٠٤١, ٢٠٤٢, ٢٠٤٣, ٢٠٤٤, ٢٠٤٥, ٢٠٤٦, ٢٠٤٧, ٢٠٤٨, ٢٠٤٩, ٢٠٥٠, ٢٠٥١, ٢٠٥٢, ٢٠٥٣, ٢٠٥٤, ٢٠٥٥, ٢٠٥٦, ٢٠٥٧, ٢٠٥٨, ٢٠٥٩, ٢٠٦٠, ٢٠٦١, ٢٠٦٢, ٢٠٦٣, ٢٠٦٤, ٢٠٦٥, ٢٠٦٦, ٢٠٦٧, ٢٠٦٨, ٢٠٦٩, ٢٠٧٠, ٢٠٧١, ٢٠٧٢, ٢٠٧٣, ٢٠٧٤, ٢٠٧٥, ٢٠٧٦, ٢٠٧٧, ٢٠٧٨, ٢٠٧٩, ٢٠٨٠, ٢٠٨١, ٢٠٨٢, ٢٠٨٣, ٢٠٨٤, ٢٠٨٥, ٢٠٨٦, ٢٠٨٧, ٢٠٨٨, ٢٠٨٩, ٢٠٩٠, ٢٠٩١, ٢٠٩٢, ٢٠٩٣, ٢٠٩٤, ٢٠٩٥, ٢٠٩٦, ٢٠٩٧, ٢٠٩٨, ٢٠٩٩, ٢١٠٠, ٢١٠١, ٢١٠٢, ٢١٠٣, ٢١٠٤, ٢١٠٥, ٢١٠٦, ٢١٠٧, ٢١٠٨, ٢١٠٩, ٢١١٠, ٢١١١, ٢١١٢, ٢١١٣, ٢١١٤, ٢١١٥, ٢١١٦, ٢١١٧, ٢١١٨, ٢١١٩, ٢١٢٠, ٢١٢١, ٢١٢٢, ٢١٢٣, ٢١٢٤, ٢١٢٥, ٢١٢٦, ٢١٢٧, ٢١٢٨, ٢١٢٩, ٢١٣٠, ٢١٣١, ٢١٣٢, ٢١٣٣, ٢١٣٤, ٢١٣٥, ٢١٣٦, ٢١٣٧, ٢١٣٨, ٢١٣٩, ٢١٤٠, ٢١٤١, ٢١٤٢, ٢١٤٣, ٢١٤٤, ٢١٤٥, ٢١٤٦, ٢١٤٧, ٢١٤٨, ٢١٤٩, ٢١٥٠, ٢١٥١, ٢١٥٢, ٢١٥٣, ٢١٥٤, ٢١٥٥, ٢١٥٦, ٢١٥٧, ٢١٥٨, ٢١٥٩, ٢١٦٠, ٢١٦١, ٢١٦٢, ٢١٦٣, ٢١٦٤, ٢١٦٥, ٢١٦٦, ٢١٦٧, ٢١٦٨, ٢١٦٩, ٢١٧٠, ٢١٧١, ٢١٧٢, ٢١٧٣, ٢١٧٤, ٢١٧٥, ٢١٧٦, ٢١٧٧, ٢١٧٨, ٢١٧٩, ٢١٨٠, ٢١٨١, ٢١٨٢, ٢١٨٣, ٢١٨٤, ٢١٨٥, ٢١٨٦, ٢١٨٧, ٢١٨٨, ٢١٨٩, ٢١٩٠, ٢١٩١, ٢١٩٢, ٢١٩٣, ٢١٩٤, ٢١٩٥, ٢١٩٦, ٢١٩٧, ٢١٩٨, ٢١٩٩, ٢٢٠٠, ٢٢٠١, ٢٢٠٢, ٢٢٠٣, ٢٢٠٤, ٢٢٠٥, ٢٢٠٦, ٢٢٠٧, ٢٢٠٨, ٢٢٠٩, ٢٢١٠, ٢٢١١, ٢٢١٢, ٢٢١٣, ٢٢١٤, ٢٢١٥, ٢٢١٦, ٢٢١٧, ٢٢١٨, ٢٢١٩, ٢٢٢٠, ٢٢٢١, ٢٢٢٢, ٢٢٢٣, ٢٢٢٤, ٢٢٢٥, ٢٢٢٦, ٢٢٢٧, ٢٢٢٨, ٢٢٢٩, ٢٢٣٠, ٢٢٣١, ٢٢٣٢, ٢٢٣٣, ٢٢٣٤, ٢٢٣٥, ٢٢٣٦, ٢٢٣٧, ٢٢٣٨, ٢٢٣٩, ٢٢٤٠, ٢٢٤١, ٢٢٤٢, ٢٢٤٣, ٢٢٤٤, ٢٢٤٥, ٢٢٤٦, ٢٢٤٧, ٢٢٤٨, ٢٢٤٩, ٢٢٥٠, ٢٢٥١, ٢٢٥٢, ٢٢٥٣, ٢٢٥٤, ٢٢٥٥, ٢٢٥٦, ٢٢٥٧, ٢٢٥٨, ٢٢٥٩, ٢٢٦٠, ٢٢٦١, ٢٢٦٢, ٢٢٦٣, ٢٢٦٤, ٢٢٦٥, ٢٢٦٦, ٢٢٦٧, ٢٢٦٨, ٢٢٦٩, ٢٢٧٠, ٢٢٧١, ٢٢٧٢, ٢٢٧٣, ٢٢٧٤, ٢٢٧٥, ٢٢٧٦, ٢٢٧٧, ٢٢٧٨, ٢٢٧٩, ٢٢٨٠, ٢٢٨١, ٢٢٨٢, ٢٢٨٣, ٢٢٨٤, ٢٢٨٥, ٢٢٨٦, ٢٢٨٧, ٢٢٨٨, ٢٢٨٩, ٢٢٩٠, ٢٢٩١, ٢٢٩٢, ٢٢٩٣, ٢٢٩٤, ٢٢٩٥, ٢٢٩٦, ٢٢٩٧, ٢٢٩٨, ٢٢٩٩, ٢٣٠٠, ٢٣٠١, ٢٣٠٢, ٢٣٠٣, ٢٣٠٤, ٢٣٠٥, ٢٣٠٦, ٢٣٠٧, ٢٣٠٨, ٢٣٠٩, ٢٣١٠, ٢٣١١, ٢٣١٢, ٢٣١٣, ٢٣١٤, ٢٣١٥, ٢٣١٦, ٢٣١٧, ٢٣١٨, ٢٣١٩, ٢٣٢٠, ٢٣٢١, ٢٣٢٢, ٢٣٢٣, ٢٣٢٤, ٢٣٢٥, ٢٣٢٦, ٢٣٢٧, ٢٣٢٨, ٢٣٢٩, ٢٣٣٠, ٢٣٣١, ٢٣٣٢, ٢٣٣٣, ٢٣٣٤, ٢٣٣٥, ٢٣٣٦, ٢٣٣٧, ٢٣٣٨, ٢٣٣٩, ٢٣٤٠, ٢٣٤١, ٢٣٤٢, ٢٣٤٣, ٢٣٤٤, ٢٣٤٥, ٢٣٤٦, ٢٣٤٧, ٢٣٤٨, ٢٣٤٩, ٢٣٥٠, ٢٣٥١, ٢٣٥٢, ٢٣٥٣, ٢٣٥٤, ٢٣٥٥, ٢٣٥٦, ٢٣٥٧, ٢٣٥٨, ٢٣٥٩, ٢٣٦٠, ٢٣٦١, ٢٣٦٢, ٢٣٦٣, ٢٣٦٤, ٢٣٦٥, ٢٣٦٦, ٢٣٦٧, ٢٣٦٨, ٢٣٦٩, ٢٣٧٠, ٢٣٧١, ٢٣٧٢, ٢٣٧٣, ٢٣٧٤, ٢٣٧٥, ٢٣٧٦, ٢٣٧٧, ٢٣٧٨, ٢٣٧٩, ٢٣٨٠, ٢٣٨١, ٢٣٨٢, ٢٣٨٣, ٢٣٨٤, ٢٣٨٥, ٢٣٨٦, ٢٣٨٧, ٢٣٨٨, ٢٣٨٩, ٢٣٩٠, ٢٣٩١, ٢٣٩٢, ٢٣٩٣, ٢٣٩٤, ٢٣٩٥, ٢٣٩٦, ٢٣٩٧, ٢٣٩٨, ٢٣٩٩, ٢٤٠٠, ٢٤٠١, ٢٤٠٢, ٢٤٠٣, ٢٤٠٤, ٢٤٠٥, ٢٤٠٦, ٢٤٠٧, ٢٤٠٨, ٢٤٠٩, ٢٤١٠, ٢٤١١, ٢٤١٢, ٢٤١٣, ٢٤١٤, ٢٤١٥, ٢٤١٦, ٢٤١٧, ٢٤١٨, ٢٤١٩, ٢٤٢٠, ٢٤٢١, ٢٤٢٢, ٢٤٢٣, ٢٤٢٤, ٢٤٢٥, ٢٤٢٦, ٢٤٢٧, ٢٤٢٨, ٢٤٢٩, ٢٤٣٠, ٢٤٣١, ٢٤٣٢, ٢٤٣٣, ٢٤٣٤, ٢٤٣٥, ٢٤٣٦, ٢٤٣٧, ٢٤٣٨, ٢٤٣٩, ٢٤٤٠, ٢٤٤١, ٢٤٤٢, ٢٤٤٣, ٢٤٤٤, ٢٤٤٥, ٢٤٤٦, ٢٤٤٧, ٢٤٤٨, ٢٤٤٩, ٢٤٥٠, ٢٤٥١, ٢٤٥٢, ٢٤٥٣, ٢٤٥٤, ٢٤٥٥, ٢٤٥٦, ٢٤٥٧, ٢٤٥٨, ٢٤٥٩, ٢٤٦٠, ٢٤٦١, ٢٤٦٢, ٢٤٦٣, ٢٤٦٤, ٢٤٦٥, ٢٤٦٦, ٢٤٦٧, ٢٤٦٨, ٢٤٦٩, ٢٤٧٠, ٢٤٧١, ٢٤٧٢, ٢٤٧٣, ٢٤٧٤, ٢٤٧٥, ٢٤٧٦, ٢٤٧٧, ٢٤٧٨, ٢٤٧٩, ٢٤٨٠, ٢٤٨١, ٢٤٨٢, ٢٤٨٣, ٢٤٨٤, ٢٤٨٥, ٢٤٨٦, ٢٤٨٧, ٢٤٨٨, ٢٤٨٩, ٢٤٩٠, ٢٤٩١, ٢٤٩٢, ٢٤٩٣, ٢٤٩٤, ٢٤٩٥, ٢٤٩٦, ٢٤٩٧, ٢٤٩٨, ٢٤٩٩, ٢٥٠٠, ٢٥٠١, ٢٥٠٢, ٢٥٠٣, ٢٥٠٤, ٢٥٠٥, ٢٥٠٦, ٢٥٠٧, ٢٥٠٨, ٢٥٠٩, ٢٥١٠, ٢٥١١, ٢٥١٢, ٢٥١٣, ٢٥١٤, ٢٥١٥, ٢٥١٦, ٢٥١٧, ٢٥١٨, ٢٥١٩, ٢٥٢٠, ٢٥٢١, ٢٥٢٢, ٢٥٢٣, ٢٥٢٤, ٢٥٢٥, ٢٥٢٦, ٢٥٢٧, ٢٥٢٨, ٢٥٢٩, ٢٥٣٠, ٢٥٣١, ٢٥٣٢, ٢٥٣٣, ٢٥٣٤, ٢٥٣٥, ٢٥٣٦, ٢٥٣٧, ٢٥٣٨, ٢٥٣٩, ٢٥٤٠, ٢٥٤١, ٢٥٤٢, ٢٥٤٣, ٢٥٤٤, ٢٥٤٥, ٢٥٤٦, ٢٥٤٧, ٢٥٤٨, ٢٥٤٩, ٢٥٥٠, ٢٥٥١, ٢٥٥٢, ٢٥٥٣, ٢٥٥٤, ٢٥٥٥, ٢٥٥٦, ٢٥٥٧, ٢٥٥٨, ٢٥٥٩, ٢٥٦٠, ٢٥٦١, ٢٥٦٢, ٢٥٦٣, ٢٥٦٤, ٢٥٦٥, ٢٥٦٦, ٢٥٦٧, ٢٥٦٨, ٢٥٦٩, ٢٥٧٠, ٢٥٧١, ٢٥٧٢, ٢٥٧٣, ٢٥٧٤, ٢٥٧٥, ٢٥٧٦, ٢٥٧٧, ٢٥٧٨, ٢٥٧٩, ٢٥٨٠, ٢٥٨١, ٢٥٨٢, ٢٥٨٣, ٢٥٨٤, ٢٥٨٥, ٢٥٨٦, ٢٥٨٧, ٢٥٨٨, ٢٥٨٩, ٢٥٩٠, ٢٥٩١, ٢٥٩٢, ٢٥٩٣, ٢٥٩٤, ٢٥٩٥, ٢٥٩٦, ٢٥٩٧, ٢٥٩٨, ٢٥٩٩, ٢٦٠٠, ٢٦٠١, ٢٦٠٢, ٢٦٠٣, ٢٦٠٤, ٢٦٠٥, ٢٦٠٦, ٢٦٠٧, ٢٦٠٨, ٢٦٠٩, ٢٦١٠, ٢٦١١, ٢٦١٢, ٢٦١٣, ٢٦١٤, ٢٦١٥, ٢٦١٦, ٢٦١٧, ٢٦١٨, ٢٦١٩, ٢٦٢٠, ٢٦٢١, ٢٦٢٢, ٢٦٢٣, ٢٦٢٤, ٢٦٢٥, ٢٦٢٦, ٢٦٢٧, ٢٦٢٨, ٢٦٢٩, ٢٦٣٠, ٢٦٣١, ٢٦٣٢, ٢٦٣٣, ٢٦٣٤, ٢٦٣٥, ٢٦٣٦, ٢٦٣٧, ٢٦٣٨, ٢٦٣٩, ٢٦٤٠, ٢٦٤١, ٢٦٤٢, ٢٦٤٣, ٢٦٤٤, ٢٦٤٥, ٢٦٤٦, ٢٦٤٧, ٢٦٤٨, ٢٦٤٩, ٢٦٥٠, ٢٦٥١, ٢٦٥٢, ٢٦٥٣, ٢٦٥٤, ٢٦٥٥, ٢٦٥٦, ٢٦٥٧, ٢٦٥٨, ٢٦٥٩, ٢٦٦٠, ٢٦٦١, ٢٦٦٢, ٢٦٦٣, ٢٦٦٤, ٢٦٦٥, ٢٦٦٦, ٢٦٦٧, ٢٦٦٨, ٢٦٦٩, ٢٦٧٠, ٢٦٧١, ٢٦٧٢, ٢٦٧٣, ٢٦٧٤, ٢٦٧٥, ٢٦٧٦, ٢٦٧٧, ٢٦٧٨, ٢٦٧٩, ٢٦٨٠, ٢٦٨١, ٢٦٨٢, ٢٦٨٣, ٢٦٨٤, ٢٦٨٥, ٢٦٨٦, ٢٦٨٧, ٢٦٨٨, ٢٦٨٩, ٢٦٩٠, ٢٦٩١, ٢٦٩٢, ٢٦٩٣, ٢٦٩٤, ٢٦٩٥, ٢٦٩٦, ٢٦٩٧, ٢٦٩٨, ٢٦٩٩, ٢٧٠٠, ٢٧٠١, ٢٧٠٢, ٢٧٠٣, ٢٧٠٤, ٢٧٠٥, ٢٧٠٦, ٢٧٠٧, ٢٧٠٨, ٢٧٠٩, ٢٧١٠, ٢٧١١, ٢٧١٢, ٢٧١٣, ٢٧١٤, ٢٧١٥, ٢٧١٦, ٢٧١٧, ٢٧١٨, ٢٧١٩, ٢٧٢٠, ٢٧٢١, ٢٧٢٢, ٢٧٢٣, ٢٧٢٤, ٢٧٢٥, ٢٧٢٦, ٢٧٢٧, ٢٧٢٨, ٢٧٢٩, ٢٧٣٠, ٢٧٣١, ٢٧٣٢, ٢٧٣٣, ٢٧٣٤, ٢٧٣٥, ٢٧٣٦, ٢٧٣٧, ٢٧٣٨, ٢٧٣٩, ٢٧٤٠, ٢٧٤١, ٢٧٤٢, ٢٧٤٣, ٢٧٤٤, ٢٧٤٥, ٢٧٤٦, ٢٧٤٧, ٢٧٤٨, ٢٧٤٩, ٢٧٥٠, ٢٧٥١, ٢٧٥٢, ٢٧٥٣, ٢٧٥٤, ٢٧٥٥, ٢٧٥٦, ٢٧٥٧, ٢٧٥٨, ٢٧٥٩, ٢٧٦٠, ٢٧٦١, ٢٧٦٢, ٢٧٦٣, ٢٧٦٤, ٢٧٦٥, ٢٧٦٦, ٢٧٦٧, ٢٧٦٨, ٢٧٦٩, ٢٧٧٠, ٢٧٧١, ٢٧٧٢, ٢٧٧٣, ٢٧٧٤, ٢٧٧٥, ٢٧٧٦, ٢٧٧٧, ٢٧٧٨, ٢٧٧٩, ٢٧٨٠, ٢٧٨١, ٢٧٨٢, ٢٧٨٣, ٢٧٨٤, ٢٧٨٥, ٢٧٨٦, ٢٧٨٧, ٢٧٨٨, ٢٧٨٩, ٢٧٩٠, ٢٧٩١, ٢٧٩٢, ٢٧٩٣, ٢٧٩٤, ٢٧٩٥, ٢٧٩٦, ٢٧٩٧, ٢٧٩٨, ٢٧٩٩, ٢٨٠٠, ٢٨٠١, ٢٨٠٢, ٢٨٠٣, ٢٨٠٤, ٢٨٠٥, ٢٨٠٦, ٢٨٠٧, ٢٨٠٨, ٢٨٠٩, ٢٨١٠, ٢٨١١, ٢٨١٢, ٢٨١٣, ٢٨١٤, ٢٨١٥, ٢٨١٦, ٢٨١٧, ٢٨١٨, ٢٨١٩, ٢٨٢٠, ٢٨٢١, ٢٨٢٢, ٢٨٢٣, ٢٨٢٤, ٢٨٢٥, ٢٨٢٦, ٢٨٢٧, ٢٨٢٨, ٢٨٢٩, ٢٨٣٠, ٢٨٣١, ٢٨٣٢, ٢٨٣٣, ٢٨٣٤, ٢٨٣٥, ٢٨٣٦, ٢٨٣٧, ٢٨٣٨, ٢٨٣٩, ٢٨٤٠, ٢٨٤١, ٢٨٤٢, ٢٨٤٣, ٢٨٤٤, ٢٨٤٥, ٢٨٤٦, ٢٨٤٧, ٢٨٤٨, ٢٨٤٩, ٢٨٥٠, ٢٨٥١, ٢٨٥٢, ٢٨٥٣, ٢٨٥٤, ٢٨٥٥, ٢٨٥٦, ٢٨٥٧, ٢٨٥٨, ٢٨٥٩, ٢٨٦٠, ٢٨٦١, ٢٨٦٢, ٢٨٦٣, ٢٨٦٤, ٢٨٦٥, ٢٨٦٦, ٢٨٦٧, ٢٨٦٨, ٢٨٦٩, ٢٨٧٠, ٢٨٧١, ٢٨٧٢, ٢٨٧٣, ٢٨٧٤, ٢٨٧٥, ٢٨٧٦, ٢٨٧٧, ٢٨٧٨, ٢٨٧٩, ٢٨٨٠, ٢٨٨١, ٢٨٨٢, ٢٨٨٣, ٢٨٨٤, ٢٨٨٥, ٢٨٨٦, ٢٨٨٧, ٢٨٨٨, ٢٨٨٩, ٢٨٩٠, ٢٨٩١, ٢٨٩٢, ٢٨٩٣, ٢٨٩٤, ٢٨٩٥, ٢٨٩٦, ٢٨٩٧, ٢٨٩٨, ٢٨٩٩, ٢٩٠٠, ٢٩٠١, ٢٩٠٢, ٢٩٠٣, ٢٩٠٤, ٢٩٠٥, ٢٩٠٦, ٢٩٠٧, ٢٩٠٨, ٢٩٠٩, ٢٩١٠, ٢٩١١, ٢٩١٢, ٢٩١٣, ٢٩١٤, ٢٩١٥, ٢٩١٦, ٢٩١٧, ٢٩١٨, ٢٩١٩, ٢٩٢٠, ٢٩٢١, ٢٩٢٢, ٢٩٢٣, ٢٩٢٤, ٢٩٢٥, ٢٩٢٦, ٢٩٢٧, ٢٩٢٨, ٢٩٢٩, ٢٩٣٠, ٢٩٣١, ٢٩٣٢, ٢٩٣٣, ٢٩٣٤, ٢٩٣٥, ٢٩٣٦, ٢٩٣٧, ٢٩٣٨, ٢٩٣٩, ٢٩٤٠, ٢٩٤١, ٢٩٤٢, ٢٩٤٣, ٢٩٤٤, ٢٩٤٥, ٢٩٤٦, ٢٩٤٧, ٢٩٤٨, ٢٩٤٩, ٢٩٥٠, ٢٩٥١, ٢٩٥٢, ٢٩٥٣, ٢٩٥٤, ٢٩٥٥, ٢٩٥٦, ٢٩٥٧, ٢٩٥٨, ٢٩٥٩, ٢٩٦٠, ٢٩٦١, ٢٩٦٢, ٢٩٦٣, ٢٩٦٤, ٢٩٦٥, ٢٩٦٦, ٢٩٦٧, ٢٩٦٨, ٢٩٦٩, ٢٩٧٠, ٢٩٧١, ٢٩٧٢, ٢٩٧٣, ٢٩٧٤, ٢٩٧٥, ٢٩٧٦, ٢٩٧٧, ٢٩٧٨, ٢٩٧٩, ٢٩٨٠, ٢٩٨١, ٢٩٨٢, ٢٩٨٣, ٢٩٨٤, ٢٩٨٥, ٢٩٨٦, ٢٩٨٧, ٢٩٨٨, ٢٩٨٩, ٢٩٩٠, ٢٩٩١, ٢٩٩٢, ٢٩٩٣, ٢٩٩٤, ٢٩٩٥, ٢٩٩٦, ٢٩٩٧, ٢٩٩٨, ٢٩٩٩, ٣٠٠٠, ٣٠٠١, ٣٠٠٢, ٣٠٠٣, ٣٠٠٤, ٣٠٠٥, ٣٠٠٦, ٣٠٠٧, ٣٠٠٨, ٣٠٠٩, ٣٠١٠, ٣٠١١, ٣٠١٢, ٣٠١٣, ٣٠١٤, ٣٠١٥, ٣٠١٦, ٣٠١٧, ٣٠١٨, ٣٠١٩, ٣٠٢٠, ٣٠٢١, ٣٠٢٢, ٣٠٢٣, ٣٠٢٤, ٣٠٢٥, ٣٠٢٦, ٣٠٢٧, ٣٠٢٨, ٣٠٢٩, ٣٠٣٠, ٣٠٣١, ٣٠٣٢, ٣٠٣٣, ٣٠٣٤, ٣٠٣٥, ٣٠٣٦, ٣٠٣٧, ٣٠٣٨, ٣٠٣٩, ٣٠٤٠, ٣٠٤١, ٣٠٤٢, ٣٠٤٣, ٣٠٤٤, ٣٠٤٥, ٣٠٤٦, ٣٠٤٧, ٣٠٤٨, ٣٠٤٩, ٣٠٥٠, ٣٠٥١, ٣٠٥٢, ٣٠٥٣, ٣٠٥٤, ٣٠٥٥, ٣٠٥٦, ٣٠٥٧, ٣٠٥٨, ٣٠٥٩, ٣٠٦٠, ٣٠٦١, ٣٠٦٢, ٣٠٦٣, ٣٠٦٤, ٣٠٦٥, ٣٠٦٦, ٣٠٦٧, ٣٠٦٨, ٣٠٦٩, ٣٠٧٠, ٣٠٧١, ٣٠٧٢, ٣٠٧٣, ٣٠٧٤, ٣٠٧٥, ٣٠٧٦, ٣٠٧٧, ٣٠٧٨, ٣٠٧٩, ٣٠٨٠, ٣٠٨١, ٣٠٨٢, ٣٠٨٣, ٣٠٨٤, ٣٠٨٥, ٣٠٨٦, ٣٠٨٧, ٣٠٨٨, ٣٠٨٩, ٣٠٩٠, ٣٠٩١, ٣٠٩٢, ٣٠٩٣, ٣٠٩٤, ٣٠٩٥, ٣٠٩٦, ٣٠٩٧, ٣٠٩٨, ٣٠٩٩, ٣١٠٠, ٣١٠١, ٣١٠٢, ٣١٠٣, ٣١٠٤, ٣١٠٥, ٣١٠٦, ٣١٠٧, ٣١٠٨, ٣١٠٩, ٣١١٠, ٣١١١, ٣١١٢, ٣١١٣, ٣١١٤, ٣١١٥, ٣١١٦, ٣١١٧, ٣١١٨, ٣١١٩, ٣١٢٠, ٣١٢١, ٣١٢٢, ٣١٢٣, ٣١٢٤, ٣١٢٥, ٣١٢٦, ٣١٢٧, ٣١٢٨, ٣١٢٩, ٣١٣٠, ٣١٣١, ٣١٣٢, ٣١٣٣, ٣١٣٤, ٣١٣٥, ٣١٣٦, ٣١٣٧, ٣١٣٨, ٣١٣٩, ٣١٤٠, ٣١٤١, ٣١٤٢, ٣١٤٣, ٣١٤٤, ٣١٤٥, ٣١٤٦, ٣١٤٧, ٣١٤٨, ٣١٤٩, ٣١٥٠, ٣١٥١, ٣١٥٢, ٣١٥٣, ٣١٥٤, ٣١٥٥, ٣١٥٦, ٣١٥٧, ٣١٥٨, ٣١٥٩, ٣١٦٠, ٣١٦١, ٣١٦٢

ويتضح إذن أن البطالمة قد قدروا أنه كان يمكنهم الاستغناء عن وحدة وادى النيل بأمبراطوريتهم البحرية وبالعلاقات التجارية التي أنشأوها مع الجنوب والشرق . لكن يبين أن النوبيين قد أخطأهم في هذا التقدير ، فمن ناحية كلّفهم إنشاء هذه الامبراطورية جهودا وأموالا طائلة ، ودفعهم إلى ممالأة الإغريق على حساب المصريين ، واستنزاف موارد البلاد ، واستثارة عداء الكثيرين عليهم .

ومن ناحية أخرى عند ما اشتد مساعد منافسيهم ، وأخذت روما تتسع باطراد في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فقد البطالمة أمبراطوريتهم البحرية ولم يجدوا في داخل دولتهم عضدا كافيا حتى للاحتفاظ بملكهم من البدوان الخارجى . وهكذا استنفد البطالمة قوتهم ، وأضعفوا ثروتهم ، فالتهمت روما دولتهم لقمة سائغة .

وخير شاهد على أنه لم يكن لكل من شقى الوادى غنى عن الآخر ، ما رأيناه من مصير شمال الوادى بعد انصراف حكامه عن جنوبه ، وما نعرفه من مصير جنوبه بعد انفصاله عن شماله . حقا أن الجنوب قد أفلح في الاحتفاظ باستقلاله بضعة قرون ، إلا أن حضارته أخذت تتدهور باطراد ، كما أن عوامل الضعف والانحلال لم تلبث أن دبت إليه ، حتى راح في منتصف القرن الرابع ضحية للامبراطورية الرومانية المتحضرة ، بل لدولة اكسوم المتأخرة^(١) . وفى الواقع أن حالة البداوة التي كان عليها الجنوب قبل انضمامه إلى الشمال ، وحالة الحضارة والرفاهية التي بلغها الجنوب في أثناء وحدته مع الشمال ، وحالة الهمجية التي آل إليها آخر الأمر بعد انفصاله عن الشمال ، وما يعمل المستعمرون اليوم على تحقيقه من الاحتفاظ بجنوب السودان على ما هو عليه من التأخر ، كل ذلك ينهض دليلا قاطعا على أن جنوب الوادى لا يستطيع أن ينفصل عن شماله إذا كان يرجو لنفسه ما يرجوه الشمال له من حياة متحضرة كريمة .

وقد كان يحز في نفوس أهل الجنوب ، حتى بعد انفصالهم السياسى عن الشمال ، خضوع أشقائهم في الشمال للحكم الأجنبي . وأبلغ دليل على ذلك ، وعلى قوة الرابطة بين الفريقين في الإخاء والحضارة والمشاعر ، أنه عندما انتفض المصريون تأثرين على عسف البطالمة وإرهاقهم ، واشتعلت نيران الثورة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها على عهد بطليموس الرابع والخامس ، مد لهم أهل الجنوب يد المساعدة إلى حد أنه قد تزعم ثورة المصريين في منطقة طيبة أميران نوبيان ، كانا على التعاقب أرماخيس (Armachis) وأنخماخيس (Anchmachis) ، وأفلحت هذه المنطقة في الانفصال عن ملك البطالمة فترة دامت عشرين عاما (من عام ٢٠٦ — ١٨٦ ق . م) ، كانت خلالها تحت أمرة الأميرين النوبيين سالفى الذكر ، إذ أن الكثير من الوثائق الديموتيقية التي وجدت في تلك المنطقة مؤرخة بسنى حكم أرماخيس أولا ثم أنخماخيس ثانيا^(٢) . وتحدث الوثائق

(١) Mac Michael, Historical Background, p. 19, in "The Anglo-Egyptian Sudan from Within"; Addison op. cit., p. 35.

(٢) Préaux, in Chronique d'Egypte, 1930, pp. 531-2.

أيضا عن أمير نوبى ثالث ، يدعى هيرجونافور (Hyrgonaphor) ، هزم الجيش البطلمي وكان يحكم أبيدوس فى عهد بطليموس الخامس فيما يظن ^(١) .

ويشير ذلك إلى أن أرجامنس (Ergamnes) ، ملك دولة الوادى الجنوبية فى ذلك الوقت وهو الذى يحدثنا ديودوروس الصقلى ^(٢) بأنه تلقى تعليمًا أغريقيا ، لم يدخر وسعا فى مساعدة ثورات المصريين على البطلمسة . ويحدثنا المؤرخ البريطانى بدج (Budge) ^(٣) بأن هذا الملك انتهز هذه الفرصة وأعلن نفسه ملكا على الجنوب والشمال ، أى على كل دولة النيل الكبرى .

ومما يستحق التسجيل أن مؤرخا بريطانيا آخر ، "بېشن Bevan" ، يحدثنا بصدد الثورات المصرية فى عصر البطلمة على النحو التالى ، "وعند ما نبحث عن العوامل التى تمخضت عن روح هذه الثورة القومية على عهد البطلمة الأواخر ، وخاصة فى مصر العليا ، نقدر أن أحد هذه العوامل العامة ، كان استمرار بقاء التقاليد الفرعونية فى وادى النيل جنوبى مصر ، فإن الغزاة الأغريق قد أخضعوا مصر ، لكنهم لم يخضعوا كل دولة الفراعنة القدماء ، كل منطقة الحضارة المصرية . وطالما أن المصريين كانوا يرون تقاليدهم القديمة لا تزال سائدة إلى ما وراء الحدود الجنوبية ، فقد كان طبيعيا أن يأبوا الاعتقاد بأنه قد قضى عليها إلى الأبد . أضف إلى ذلك أن القصص القديمة كانت تحدثهم عن ملوك مصريين إحتتموا قديما فى اثيوبيا على أعالي النيل ، عند مادهم الأجانب مصر ، ثم هبوا من هناك لاستعادة الوطن حتى شواطئ البحر" ^(٤) .

وعند ما غزا الرومان مصر ، هب الوجه القبلى نائرا فى وجههم بمساعدة اخوانهم أهل الجنوب ^(٥) وما كادت الفرق الرومانية تصل إلى أسوان حتى انقض النوبيون عليها كذلك ^(٦) . وعند ما علم أهل الجنوب بما صادف "أوليوس جالوس Aelius Gallus" ، حاكم مصر الرومانى فى عام ٢٥ ق . م . خلال حملته فى بلاد العرب ، انتهزوا هذه الفرصة لغزو منطقة طيبة ، فاستولوا على أسوان والفنتين وفياله ، فأرسل ضدهم أغسطس حملة بقيادة بترونيوس ردتهم على أعقابهم وتوغلت فى بلادهم جنوبا حتى نباتا وخربتها تخريبا ^(٧) .

ومنذ انصرف ملوك دولة الجنوب عن الشمال ، وجهوا اهتمامهم صوب أواسط أفريقية ولا سيما أن النصف الشمالى من السودان يعتبر أفقر أجزاء الوادى على حين أن نصفه الجنوبى عامر بالخيرات ،

(١) Lacau, Un graffito d'Abydos écrit en lettres grecs, Etudes de Papyrologie, II, 1934, pp. 229-249.

(٢) Diod. III, 6.

(٣) Budge, op. cit., vol. II, p. 115.

(٤) Bevan, op. cit., pp. 260-1.

(٥) Budge, op. cit., vol. II, p. 166.

(٦) Mac Michael, op. cit., p. 19.

(٧) Budge, op. cit., vol. II, pp. 167-8

ففيه مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، ويتسلط على مختلف طرق التجارة ، بما في ذلك الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب في الصحراء الشرقية وإلى بلاد الحبشة ، وكذلك لم يكن بعيدا عن أراضي الجزيرة وكردفان التي تفيض بالخير العقيم . وإذا كان من العسير أن نحدد على وجه الدقة مدى امتداد مملكة الجنوب تجاه أواسط أفريقية ، فإنه يستخلص من الأسانيد التاريخية أن ملوك هذه الدولة كانوا يسيطرون على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخروطوم والنيل الأزرق والجزيرة وذلك الجزء الذي يحاورها من النيل الأبيض ، وأن نشاطهم الحربي قد امتد إلى مديريات كسلا والبحر الأحمر وكردفان (١) .

وقد بقيت نباتا عاصمة لدولة الجنوب حتى حوالي عام ٣٠٨ ق . م . عند ما انقسمت أثيوبيا إلى مملكتين ، كانت نباتا عاصمة لاحدهما ومروى عاصمة للأخرى (٢) . وحوالي عام ٢٢٥ ق . م . أفصح أرجامنس ، ملك مروى ، في توحيد أثيوبيا تحت سلطانه (٣) . واستمرت أثيوبيا موحدة حتى حوالي عام ١٠٠ ق . م . عند ما انقسمت ثانية إلى مملكتين لم يعد توحيدهما إلا حوالي عام ٢٢ ق . م . (٤) . وفي أواخر القرن الأول ليلاد ، كانت السلطة الحقيقية في البلاد قد آلت إلى زعماء القبائل ، فلا عجب إذن أنه قد إنتاب أثيوبيا الضعف والانحلال ، وغشيتها الفوضى والاضطرابات ، ونحرت فريسة سهلة للملك أكسوم (٥) .

وعلى الرغم من انفصال دولة الجنوب عن دولة الشمال سياسيا ، فإن دولة الجنوب أي أثيوبيا بقيت من ناحية الحضارة جزءا من مصر ، وعن ذلك يحدثنا ريسنر (٦) فيقول : "لقد كانت أسرة كاشتا القوية لا تزال في البلاد ، كما كانت هناك طبقة عليا من المصريين ، تتألف من كهنة وكتابة وموظفين وصناع من كل نوع . وفي المعابد التي شيدها التهامسة وخلفاؤهم والرعامسة وبعثنخي وطهراقا كانت طقوس مصر لا تزال تقام يوما بعد يوم ، وفقا لما ورد في لفائف البردي المصرية التي حفظت في سجلات المعابد ، فكانت أثيوبيا من الناحية الثقافية لا تزال جزءا من مصر" .

وقد ساعد على استمرار الحضارة المصرية أمدا طويلا في أثيوبيا عاملان : وهما استمرار العلاقات التجارية بين شق الوادي من ناحية ، واستمساك أهل الجنوب بالديانة المصرية من ناحية أخرى ، فقد استمر آمون صاحب المسكنة الأولى عندهم ، حتى أن ملوكهم كانوا يتوجون في معبده الكبير في نباتا .

(١) Reisner, op. cit., vol. II. pp. 60-66.

(٢) Bevan, op. cit., p. 76.

(٣) Bevan, op. cit., p. 244; Cf. Griffith, Meroitic Inscriptions, Part II, p. 24.

(٤) Bevan, op. cit., p. 338.

(٥) Mac Michael, op. cit., pp. 18-19; Addison, op. cit., p. 35.

(٦) Reisner, op. cit., vol. II, p. 56.

وقد درج ملوك أثيوبيا المتعاقبون على تشييد المعابد للآلهة المصرية المختلفة . ويبدو الأثر المصرى واضحاً في طراز العمارة وزخرفة النقوش في هذه المعابد (١) .

ولا أدل على استمساك أثيوبيا بالديانة المصرية ، من أنها كانت آخر معاقل الوثنية في وادي النيل ، فإن الديانة المسيحية لم تصبح ديناً رسمياً هناك إلا في منتصف القرن السادس الميلادى . وحسبنا دليلاً آخر على مظاهر الحضارة المصرية في أثيوبيا ، أن حفريات العلماء قد كشفت هناك عن خمسين همرا اتخذها ملوك دولة الجنوب وملكاتهن قبوراً لهم (٢) . وتبدو جلياً قوة الصبغة المصرية التي اصطبغت بها أثيوبيا في أنه على الرغم من إقبال ارجامنس على التعليم الأغريقى ، وعلى الرغم من انفصال أثيوبيا عن مصر سياسياً منذ أربعة قرون ونصف قرن تقريباً إذ ذاك ، فإن صبغة القصر والدولة كانت لا تزال فرعونية . فانظر الى بيثن (٣) يقول : ” ومع ذلك اذا كان ارجامنس نفسه قد أقبل على الفلسفة الأغريقية ، فإن بقايا الآثار تشهد على أن القصر والدولة استمرا في مظاهرهما على النمط الفرعونى ... وعند ما توفى ارجامنس كان مئوى مومياء الأخير همرا بالقرب من مروي . وقد زين هذا الحرم بمناظر مأخوذة من ” كتاب الموتى “ وفقاً للتقاليد المصرية الصحيحة . وقد لوحظ أيضاً أن النقوش الهيروغليفية في مقبرة ارجامنس كانت ذات طابع فرعونى جميل الى حد يبعث على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استحضر من مصر صناعات كهنوتيين ...

”وعند ”دبود“ الحالية ، لا يزال في الامكان رؤية هيكل شيدته ملك أثيوبى آخر يدعى ”ازخرامون“ (Azechramon) يبدو أنه كان خليفة ارجامنس ، ومن المحتمل أنه كان ابنه . ويبدو هذا الملك في النقوش الهيروغليفية فرعوناً مصرياً كاملاً ، خلا من كل مظهر نوبي أو دم زنجي ، وينادى بالحق التقليدى لكل فرعون في أنه ، ملك القطرين ، ...

وإذا كان الانفصال السياسى بين شطرى الوادى قد حد من الاتصال المباشر بينهما وأضعف أثر الحضارة المصرية في الجنوب فأخذت تضمحل هناك على مرور الزمن ، فإن مصر بقيت على الدوام الطريق الذى تسلكه الحضارة من مراكرها نحو الجنوب . فانه كما نقلت مصر الى أثيوبيا حضارتها المجيدة ، نقلت اليها كذلك طرفاً ولو طفيفاً من حضارة الاغريق والرومان (٤) .

وبما وفدت على السودان وثنية مصر ، فقد وفد عليها كذلك الدين الجديد الذى كانت مصر في مقدمة البلاد التى اعتنقته وأعنى المسيحية . فإن المسيحية لم تدخل السودان عن طريق الحبشة وإنما عن طريق مصر ، نتيجة للتعاليم التى كان القديس مارك يبشر بها في الاسكندرية . وتتضح الصلة الوثيقة بين مسيحيي شمال الوادى وجنوبه من أن مسيحيي الجنوب كانوا من اتباع مذهب

(١) Budge, op. cit., vol. II, pp. 116 ff.

(٢) Reisner, op. cit., vol. V, pp. 175 ff.

(٣) Beran, op. cit., pp. 245-6.

(٤) Mac Michael, op. cit., p. 18.

اليعاقبة الذى كانت له الغلبة فى الشمال . ويبدو أن الاضطهادات التى قاساها المسيحيون فى مصر على أيدي أباطرة الرومان كانت عاملا هاما فى تسرب المسيحية الى السودان ، حيث يظن أن بعض المسيحيين الذين أبوا الارتداد عن دينهم قد راحوا يبحثون عن ملجأ لهم . بيد أن المسيحية لم تصبح دين اثيوبيا الرسمى إلا حوالى منتصف القرن السادس^(١) . ولم تكن المسيحية إلا أحد مشاعل الهداية والعرفان التى تلقفها السودان قديما عن مصر ، إذ لم تلبث مصر أن زفت إليه الإسلام بعد ذلك بسبعة قرون^(٢) .

ابراهيم نصيحى أحمد بدوى

(١) Mac Michael, op. cit., p. 19 ; Budgo, op. cit., vol. II, pp. 288 ff.

(٢) Mac Michael, op. cit., p. 20.

٣ - تحوّل أهل مصر والسودان إلى أمة عربية إسلامية

والآن وقد انتهينا من كل هذه النواحي ، يمكن أن نعالج موضوع دخول القبائل العربية ارض السودان وانتشارها في جهاته المختلفة باختصار... ظهر الاسلام في القرن السابع الميلادي ، وفتحت مصر في أيام عمر بن الخطاب ، وتوالى الولاة عليها ، وأخذت القبائل المختلفة تهاجر الى مصر بانتظام واستمرار... وإذا كانت القبائل العربية قد سكنت أول ما سكنت حواف الدلتا ، فانها لم تلبث أن انتشرت في جهات القطر المختلفة ؛ وامتد توزيعها من الدلتا الى أقصى جنوب الصعيد... وليس من شك في أن الاتجاه الى ما وراء الحدود المصرية الجنوبية كان سياسة مقررة لولاة مصر وحكامها منذ الفتح الاسلامي ؛ لكن كان لابد من مرور وقت يكفي لتوطيد حكمهم في مصر قبل أن يفكروا في التوسع الى خارج حدودها ، كما أن القبائل نفسها لم تكن بحاجة الى أن تترك مصر في أول الفتح ، إذ كانت سبل الحياة ميسرة لها ، وكان لها بين السكان مركز ممتاز .

ثم مرت السنوات ، ودخلت مصر في العهد المملوكي ، وتغير الموقف بالنسبة للقبائل العربية ؛ فاستقر عدد منها بين سكان مصر الأصليين ، واندجبت جماعات كبيرة في سكان الدلتا والصعيد ، لكن عددا كبيرا من القبائل ظل محتفظا ببداوته ، واستمر يعيش نفس العيشة التي تعودها في بيئته الأصلية ، وفضلت قبائل كثيرة أن تبعد عن قوة سلاطين المماليك المركزة في الشمال ، وأن تتحرك بعيدا عنها في الجنوب ، كما رأى المماليك أن الوقت قد حان لبسط نفوذ الإسلام خارج حدود مصر ، فلم يكن أمامهم إلا الأراضي الواقعة الى الجنوب منهم ، إذ كان الإسلام قد عم شمال افريقيا وامتد نفوذ المسلمين حتى المحيط الأطلسي ، وبهذا التقت وجهة نظر سلاطين المماليك بوجهة نظر القبائل العربية البدوية ، التي كانت رغبته قوية في أن تم رسالتها بنشر دعوة الإسلام وادخال غير المسلمين في دين الله .

لكن كان هنالك عقبتان في طريق هذا التوسع : أولا هما قبائل البجاء الحامية ، التي رأيناها تسكن الصحراء الى جنوب شرق مصر وإلى شرق السودان ، والثانية مملكة النوبة المسيحية التي كانت قائمة في الجزء الشمالي من السودان . أما البجاء فلم يصمدوا للعرب ، وما لبثوا أن خضعوا لهم ، واختلطوا بهم ، وظهرت فيهم صفات العرب الجثمانية وبعض مميزاتهم الثقافية ، وهي صفات ومميزات برزت على مرور الوقت في جماعات العابدة خاصة ، لكنها قائمة بصورة مخففة في البشاريين والمهادندوة وبني عامر والأمارار... وأما المملكة المسيحية في النوبة فقد رأيناها تتفكك تدريجيا أمام ضغط الإسلام وانتشاره الى أن سقطت نهائيا في القرن الرابع عشر للمسيح ، حيث عمت العقيدة

الإسلامية هنالك ، واستقرت قبائل عربية كثيرة في بلاد النوبة نفسها ، واختلطت الجماعات بعضها ببعض اختلاطا كان يغذيه وصول القبائل وسكنائها بين النوبيين عاما بعد عام .

وبسقوط هذه المملكة المسيحية تدخل علاقة مصر بالسودان في دور جديد ، وتختلط الأصول والانساب اختلاطا يصل الى درجة الاندماج ، وتسرى دماء الشمال في دماء سكان الجنوب ، سرينا سريريا لم يكن هنالك ما يوقفه أو يحد من شدته ، ونصبح وإذا العشائر والبطون في السودان متفرعة عن العشائر والبطون التي استقرت في الشمال ، وإذا الأمر السودانية تتصل أنسابها بأولاد عمومها وخطولتها في صعيد مصر بوجه خاص . . ذلك لأن زوال مملكة النوبة المسيحية قضى على العقبة التي كان يمكن أن تعترض الإسلام والقبائل الإسلامية في حركتها نحو الجنوب ، وهي عقبة طارئة لا يسندها سند من العوامل الجغرافية ، ولا يساعدها مساعد من العوائق الطبيعية ، فقد رأينا أسباب الاتصال كلها قائمة بين شطرى الوادى منذ فجر التاريخ ، ورأينا أن التداخل والاندماج مما توحى بهما كل مقومات البيئة ، . . وكان أهم الشرايين التي سرى عن طريقها الدم العربى والثقافة الإسلامية الى أجزاء السودان المختلفة هي :

(أ) الطريق الذى كان يتجه جنوبا بشرق من أسوان وكوروسكو ، قاطعا أرض البجاء ، ورابطا بين مصر والأقاليم السودانية المساحلة للبحر الأحمر ، وأهمية هذا الطريق أهمية محدودة إذا هي قيسست بأهمية الطرق الأخرى في (تعريب) السودان ، نظرا لما تميز به أرض البجاء من فقر في المرعى ، وقلة في الماء ، ونظرا لأنها تبعد عن مجرى النيل الذى كان السكان يحاولون أن يقتربوا منه بقدر الامكان .

(ب) الطريق الذى كان يتبع مجرى النهر ، وهذا هو الطريق الطبيعى الذى ربط بين مصر والسودان منذ أقدم الأزمنة ، وإذا كانت بعض القبائل قد آثرت أن تستقر على جوانب النهر ، فإن منها ما انتقل غربا بطريق وادى الكاب ونزل الأراضي المحيطة به .

(ج) الطريق الذى كان يبدأ من كورتى ، على طول وادى (مقدم) وعبر الدبة على طول وادى (الملك) الى كردفان ، حيث تتفرع الهجرات في شكل المروحة ، فمنها ما يتحرك الى دارفور وما يتصل بها في الغرب والجنوب ، ومنها ما يسير على جوانب النيل الأبيض وعبر صحراء (بيوضة) وأعلى العطبرة والنيل الأزرق في اتجاه جنوبى شرقى الى حدود الحبشة .

وقد وجدت القبائل في هذه البيئة الجديدة ما ذكرها بيئتها الأولى ، بل لعلها وجدت في غنى مراعيها ما لم تجده في أراضي مصر من مراعى كافية ، وكان انبساط سهول السودان ، وعدم وجود

معارضة تذكر من جانب القلة التي كانت تسكن السودان وقتئذ ، والتحمس لنشر الدعوة الإسلامية مما وسع نفوذ العرب بسرعة ، وأعطى معظم أقاليم السودان ذلك الطابع الذي ربطها بباقي العالم الإسلامي ؛ وجعل سكانها يتجهون إليه ، ويعقدون آمالهم عليه ، ويعتبرون أنفسهم جزءا لا يتجزأ من أراضيه .

ولكى نفهم انتشار العرب في جهات السودان المختلفة ؛ وندرك صلة قبائله بالقبائل العربية التي تسكن مصر وتوزع في الدلتا والصعيد ؛ لابد من الإشارة الى أن العرب يقسمون تقسيما عاما الى مجموعتين رئيسيتين :

الأولى — مجموعة العرب الجنوبيين أو الفيحطانيين ؛ ومن هؤلاء بنو قضاة (بلى ، بنو كلب ، جهينة) وطىء (جذام ، لحم ، الأزد ، الأوس ، الخزرج) الخ .

الثانية — مجموعة العرب الشماليين أو العدنانيين ، ومنهم قيس عيلان وربيعه وكنانة (قريش بنو العباس ، بنو أمية) وسليم وهوازن ... الخ .

ويكفى أن نستعرض هنا تلك القبائل التي لها ما يمثلها الآن بين سكان السودان ، مشيرين الى سكناها في مصر ثم حركتها الى الجنوب :

١ — بنو جذام : سكنوا شرق الدلتا منذ أيام الفتح الإسلامي لمصر حتى حوالى ١٤٠٠م ، ومن هؤلاء (بنو عقبة) الذين انفصلوا عن بقية الجذاميين ليأخذوا بنى دلال في شمال أفريقيا ، ثم هم يظهرون في فترة متأخرة في السودان ، إذ هم يمثلون في جماعات (الكبابيش) الذين يسكنون الإقليم الواقع شمال كردفان .

٢ — بنو طىء : هبطوا مصر بعد الفتح بحوالى قرنين أو ثلاثة قرون ، وسكنوا جهات الدلتا المختلفة حيث لحق بهم عدد كبير من أهليهم ؛ ومن بنى طىء (بعلبة) الذين يمثلون تمثيلا واضحيا جدا بين (البقارة) وهم رعاة الماشية في السودان .

٣ — جهينة : هذه هي أكبر القبائل تمثيلا في السودان ، واليه ينسب أكثر من نصف القبائل العربية فيه ، وعرب جهينة أتوا أصلا من الحجاز ، ودخلوا مصر مع الفتح ، وقد اشتركوا مع غيرهم من العرب في غزو بلاد البجاء في حوالى منتصف القرن التاسع ، وقد انتقلت غالبية جهينة الى الصعيد ، ثم اشتركوا في إسقاط مملكة النوبة المسيحية ؛ وزحفوا على انقاضها الى كردفان ودارفور ، كما تحركوا جنوبا متبعين مجرى النيل وروافده تجاه الحبشة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

٤ — كثانة وقریش : ومن هؤلاء بنو أمية وبنو العباس ، مواطنهم في الجزيرة العربية تهامة والجزاز ، وقد وصلت أعداد كبيرة منهم الى مصر مع الفتح ، وكانوا ممثلين تمثيلا قويا في الصعيد في القرن الخامس عشر الى جانب عرب جهينة. وفي السودان الآن قبائل كثيرة من كثانة يملكون الماشية غالبا ، وأكثر القبائل التي تعيش على جانبي النيل في شمال السودان تنسب الى بني العباس ، ومن الكتاب من يرى أن عربا من بني أمية قد عبروا البحر الأحمر ونزلوا مباشرة في أراض السودان في القرن الثامن ، وربما كان (الفتح) صلة هؤلاء ، إذ أن العرف يجري بين (الفتح) بأنهم أمويون منسبون .

٥ — فزارة : كانوا ينزلون حول مكة في الجزيرة العربية ، ثم هاجروا الى مصر في فترات متباعدة ، فمنهم من جاء مع الفتح ، ومنهم من جاء في القرن الحادى عشر مع بني هلال ، وإلى فزارة ينسب معظم رعاة الإبل في غرب النيل الأبيض .

٦ — ربيعة : وصلت غالبيتهم الى مصر في منتصف القرن التاسع ، وقد اندفعوا بسرعة إلى الجنوب ، وانضموا إلى جهينة في حملاتهم ضد البجاء... وقد استقرت ربيع على حدود النوبة شمال أسوان ، واختلطوا دون شك بالنوبيين ، وإليهم ينسب بنوكنز (الكنوز) الذين يسكنون وادى النيل فيما بين حلفا وأسران . (يحد الفارئ تفاصيل هذا في كتاب البيان والاعراب للقريزى ، وفي كتاب تاريخ العرب في السودان لما كمال يكل) .

فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التي وصلت إلى السودان رأسا ، عبر البحر الأحمر — سواء أ كان ذلك قبل الإسلام أم في زمن التوسع الإسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشيدة) إلى حيث ينزلون الآن في الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان في الواقع إنما تم عن طريق مصر ، إذ لا يسجل التاريخ — في أى عهد من عهوده — وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق بحرى النيل من الشمال إلى الجنوب ، وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة . ولو أن "تعريب" السودان قد تم عن طريق الشرق مثلا ، وكانت القبائل قد جاءت عبر البحر الأحمر وباب المندب ، إذن لكان لتوجيه السودان وعلاقته الاثنوجرافية بمصر قصة أخرى ، تفيد دعاء الانفصال ، الذين لا يمكن أن يحذوا لدعواهم سندا إذا أخذت هذه الحقائق الثابتة في الحسبان .

ويصح أن نشير — قبل أن ننتهى من هذه النقطة من البحث — إلى أنه من المحتمل أن بعض القبائل العربية قد وصلت إلى غرب السودان من شمال أفريقيا ، متبعة الطرق التى كانت تسلكها القوافل وهى تقطع الصحراء الليبية شمالا وجنوبا ، وربما وصل إلى أرض دارفور قبائل

عن هذا الطريق ، وكان لهم أثر في صيغ هذا الإقليم بالصيغة العربية ، فإذا تحقق هذا كان لبعض الأساطير السائدة بين سكان هذه المنطقة عن أصولهم وأنسابهم أساس من الحقيقة ، فالتقاليد السودانية يجمع على ربط سلاطين دارفور بأصل عربي من سلالة بنى العباس ، الذين جاءوا من شمال أفريقيا ، وكانوا قد هاجروا إليها بعد سقوط بغداد ، وتفرقوا فيها بعد ذلك إلى جهات أفريقيا المختلفة ... وعامة أهل دارفور يرجعون أنسابهم إلى الهلالين الذين أشتروا في تونس بعد هجرة تلك القبائل إليها ... وأياً كان الأمر فإن ذلك لا يغير من الحقيقة السابقة في شيء ، ولا يشكك في أن "عريب" السودان إنما تم عن طريق هجرات القبائل العربية من الشمال ، متبعة في معظم الأحوال مجرى النيل .

وسبق علينا بعد ذلك أن نؤكد صعوبة تحديد مدى انتشار العرب في أرجاء السودان ، ذلك لأن الدراسة الأنثروپولوجية لسكان هذا الشطر من حوض النيل دراسة ناقصة ، وكل ما يقال عن التمييز بين الجماعات المختلفة إنما يستند غالباً على تلك الصفات الظاهرية التي لا يمكن الاعتماد كثيراً عليها ، وعلى لون البشرة بصفة خاصة ، مع أن هذا المقياس أضعف المقاييس التي يمكن الأخذ بها في دراسة الأجناس . وإذا اتخذ توزيع القبائل العربية أساساً ، فالعرب إذن يسكنون غالبية الجزء الواقع شرق مجرى النيل فيما عدا منطقة البجاء (ولو أن البجاء لم يخلصوا من أثر العرب) من حدود السودان الشمالية حتى جنوب النيل الأزرق ، كما يتوزعون على جانبي النهر من الشمال حتى جنوب (جبلين) ، أما في غربي النيل فلهم معظم الأراضي حتى أعالي بحر الغزال ... لكن ماذا في الإقليم الانتقالي إلى أدنى النيل ؟؟

لقد أشرنا إلى أن الظروف الطبيعية تقتضي التدرج وتستوجب التداخل ، وإذن فما من شك في أن الأثر العربي في الناحية الجنوبية قد وصل بدرجات متفاوتة إلى أرض (النيلوتين) ، كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الإقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المتظر أن يتم في الجنوب شيء مما تم في الشمال ، ولولا حالة الفوضى التي انتشرت في السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجائزية التي تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب ، ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجري طبيعياً في السودان لموصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم (النيلوتين) ، ولما اقتلعت العزلة الجبلية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل حصوله أهل الشمال .. وإن يكون هناك ما يقف في سبيل هجرة الجماعات الشمالية ، إذ أنها ستنتقل إلى بيئات نظامها الاقتصادي يقوم على الرعي وهو نفس النظام الذي يعيش عليه غالبية القبائل الشمالية إلى الآن .

على أنه رغم انتشار الإسلام في السودان ، وتعمير كثير من القبائل العربية لأقاليمه المختلفة ، فقد ظلت شخصيته — حتى الفتح المصري — مفقودة ، ولم يكن هنالك في الواقع اسم واحد

يمكن أن نطلقه على كل أقاليمه ، فنظام العرب نظام قبلى يشجع الانفصالية والانزعال ، ودخول الاسلام فى السودان لم يتم بطريق الفتح المنظم الذى كان يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان ، وإنما تم على أيدي قبائل مختلفة وفى فترات متعددة ، وكان هم كل قبيلة أو مجموعة من القبائل أن تبسط سلطانها على إقليم معين ، تنفرد به وتعيش فيه ، وما يعينها بعد هذا أن تتحد مع غيرها من القبائل ، أو تبذل مجهودا مشتركا لتنظيم حكم البلاد .

ومن هنا كان هذا التفكك الذى تميز السودان به حتى أوائل القرن التاسع عشر ، وكانت تلك الإمارات والسلطنات المتعددة ، التى يكفى أن نشير هنا الى أهمها إشارة سريعة ، لنكمل الصورة ولنرى كيف أن السودان مدين فى الواقع — بوجوده كوحدة لها كيان ولها شخصية — الى الفتح المصرى الذى تم على يد اهل مصر الكبير^(١) :

أولا — مملكة سنار — وكانت تمتد من الشلال الثالث الى أقصى جبال فازوغلى ، ومن سواكن على البحر الأحمر الى النيل الأبيض ، وكانت مملكة سنار مقسمة الى عدة ممالك ومشيخات ، وكان لكل ملك أو شيخ استقلاله ما دام يدفع الجزية المقررة لملاوك سنار ، وقد تقسمت هذه المملكة قسمين ، قسم تابع للفتح هو الذى كان يقع جنوب بلدة (أريجى) قرب المسلمية ، وقسم يقع شمال هذه البلدة تابع لمشيخة قزى الخاضعة لسلطان الفنج .

ثانيا — مشيخة العابدلاب — وهى التى كان مركزها بلدة (قزى) ثم انتقلت الى الحلفاية فعرفت بمشيخة الحلفاية ، وقد امتدت من حجر العسل الى سوبة ، وكان لها السلطة على جميع الأراضى من أريجى الى الشلال الثالث .

ثالثا — الممالك والمشيخات التى خضعت رأسا لملاوك الفنج :

١ — مشيخة خشم البحر : قامت شرقي النيل الأزرق بين رنقة والرصيرص ، وكان مركزها (رنقة) ، وقد عرفت ببلاد خشم البحر أو فم البحر لأن بحر النيل لا يصلح منها جنوبا .

٢ — مملكة فازوغلى : قامت جنوب مشيخة خشم البحر ، وامتدت من الرصيرص الى قداسى وكانت عاصمتها (فازوغلى) .

٣ — مشيخة الحمدة : قامت على نهر الدندر ومركزها دبركى .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت فى الصحراء الشرقية بين البحر الأحمر وخور بركة شرقا وغربا ، وبين عقيق على البحر الأحمر وبلاد الحبشة شمالا وجنوبا .

٥ — مملكة الحلائقة : نسبة الى قبيلة الحلائقة — وهى من البجاه — ومركزها جبل كسلا على نهر الجاش .

(١) اعتمدنا فى الكلام على مشيخات السودان وسلطاناه — قبل الفتح المصرى فى القرن التاسع عشر — على كتاب

تاريخ السودان ، لنوم بك شقير .

رابعاً — الممالك والمشيخات التي خضعت للفتح بواسطة العابد لاب :

- ١ — مشيخة الشنابلة : قامت على النيل الأزرق شمال سنار ومركزها المسلمية .
 - ٢ — مملكة الجعليين : قامت شمال مشيخة العابد لاب على انقاض مملكة (مروى) القديمة ، بين حجر العسل والدامر ، وكان مركزها (شندى) ، وكانت مملكة قوية تولاهها ملوك الجعليين ، وكانت شندى قبل الفتح الإسلامى مركزاً من أهم مراكز التجارة فى السودان .
 - ٣ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين ، بين المقرن ووادى السنقيرو ومركزها بربر ، وكان لها ككروطاقية .
 - ٤ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقيرو الى الشاخية فيما وراء أبو حمد ، وكانت تتنازع ككروطاقية مع الميررفاب .
 - ٥ — مشيخة المناصير : امتدت من الشاخية الى الشلال الرابع وكان مركزها السلامات .
 - ٦ — مملكة الشايقية : التي قامت على أطلال مملكة نبتة القديمة ، وقد امتدت أراضيها من الشلال الرابع الى أبى دوم قشابى ، وكان مركزها مروى ، وهى مملكة عربية بحثة ، قام شمالها مملكة الدقار ودنقلة والخذق وارقو ، وكانت كلها ممالك نوبية أو نوبية متأثرة بالعرب . وكانت مملكة ارقو هي أقصى الممالك التي امتد اليها نفوذ الفنج شمالاً ، أما البلاد بينها وبين الشلال الأول فقد تولاهما الكُشَاف الأتراك فى سكوت والمحس .
- خامساً — سلطنة دارفور — ويظهر أنها كانت مقسمة قبل وصول العرب اليها الى عدة سلطنات فى جهاتها سلطنة الفور فى جبل مرة ، وقد استمر النفوذ لسلطين الفور حتى ١٨٧٥ ، حين استولت مصر على بلادها وضممتها الى أراضيها فى السودان .
- ولعل من المهم أن نشير الى أن سلطان الفور كان يمتد عند الفتح المصرى فيشمل كردفان ، التي كانت تحكم بحكم يعينون من قبل سلطان دارفور ، وربما كان هذا من الأسباب التي سهلت سقوط كردفان بعد دخول جيش محمد على مدينة الأبيض تحت قيادة محمد الدفتردار عام ١٨٢١ .
- هكذا كان السودان مقسماً الى ممالك وسلطناته ، وكانت وحدة سكانه منعقدة ، لا تجمع جهود أهله سلطة مركزية ، ولا تنظم شؤونه حكومة موحدة قوية ، بل كان الأمر أمر مشاحنات وعداء ، وكانت المطامع الشخصية والمنافسات المحلية والمطامع العاجلة هي الطابع الذى يسود كل ربوع السودان فيؤخر تقدمه ، ويعطل استغلاله ، ويشجع فى أقاليمه هذه الفوضى التي كانت الرغبة فى القضاء عليها دافعا من الدوافع التي حفزت مصر الى أن تتجه فى فتوحاتها ناحية الجنوب ، وكان من نتيجة هذا بعث السودان كوحدة تضم — الى جانب تلك الإمارات والشيخات الشمالية — مديريات الجنوب وجماعات أعلى النيل التي تدخل بحكم موقعها وتوجيهها ضمن حدود السودان .

٤ - بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر عهد محمد على وإسماعيل

وصف الدكتور عباس عمار فى الفصل السابق كيف أصبح أهل مصر والأقاليم السودانية أمة عربية اسلامية ونتولى فى الفصل الحاضر الكلام عن تاريخ بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الاسلامية فى القرن التاسع عشر : عصر تشييد الأوطان الموحدة فى الشرق والغرب . فقد شهد ذلك القرن تأليف الوحدة الألمانية والايطالية والحركات القومية الصقلية نحو لم الشتات وجمع الأوصال كما شهد لونا آخر من التآلف والتآزر فى الأمة الواحدة حققه زوال امتيازات الطبقات والجماعات على أثر الحركات الدستورية والانقلابات الاجتماعية فى الشرق وفى الغرب أيضا .

وقد قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته نامية فى هواء الوادى وتحت شمس ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهى بعد جديدة ، فى هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطأنينة وكفالة الحقوق وقد بدأ البناء عند ما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى . فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة الى البحرين الأبيض والأحمر . هذه هى أرض الوطن الأولى . أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل إقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبية الخاصة والرياسات المنفصلة . والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .

وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقديمها وانا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على اتساع آفاق وادى النيل ، نود ألا ينحصر الأمر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا ننسى أن إدارة محمد على لشؤون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفننا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية

والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين. كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الادارة في عهد محمد علي وعهدنا الحاضر ألا يقتضى الانصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٣٠ في مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ومقارنة حالة فلاحي مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت بحالة أمثالهم في الوقت نفسه في سهول روسيا والمجر وألمانيا، بل وفي غرب أوربا أيضا وفي مدن إنجلترا وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق في العالم الاسلامي وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوروبية في إفريقيا وفي آسيا وفي الأقيانوسية فليرتق نظرنا لاذن الى الجوهر الباقى والى صميم الأشياء .

وأول تلك الأشياء أن محمد علي الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح في بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود. ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا ولا استعمارا فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجنس والدين والمنافع في رابطة الوحدة القومية، ولذا فقد خالق الحكم المحمدي العلوي من إمارات وقبائل متفرقة وطنا اسلاميا وهيا لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوربي الذي كان قد أخذ في الاقتراب نحو وادي النيل قادما من الأطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الحديد بالوطن الأكبر وبجياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد علي أدرك الحديو اسماعيل خطط جده ومراميه ادراكا تاما فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية في مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانتة وتيسير ادارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الوادي والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه وكانت اذ ذاك تتجه نحوها المساعي الاستعمارية الأوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق سبق ونظم وعمل وضحي بالمال والرجال . وتجد في موضع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وان تلك المآثر قد تعرض للذكران وللغمت أو للنسيان والاهمال أو للنقص والتشويه ولكنها باقية، اذ هي مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد علي واسماعيل فخرا أبديا أنهما ترعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وان تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التي عمت سائر الأجزاء الأخرى فثبت البناء عند ما بلغته موجة الزحف الاستعماري الأوروبي قرب نهاية حكم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الأجنبي في شؤون الوادي وأهله سمجة صيف عن قريب تقشع .

٥ - السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى

توالى فى أثناء العقد المبتدئ بسنة ١٨٧٠ الطعنات فى جسم الاستقلال المصرى . فزاد تدخل الدول الأوروبية فى شؤون الادارة المصرية سواء كان ذلك على يد ممثليها السياسيين والقنصليين أو على يد رجال من الأوروبيين خبراء فى الظاهر وصنائع للسياسة فى الباطن أو على يد وكلاء المرابين الدوليين وسماسرتهم . وتطور الأمر فاخضعت تلك الادارة لرقابة دولية وحرم عليها التصرف فى مواردها المادية والمعنوية ثم اتفقت الكلمة على خلع الخديو اسماعيل وقد وجدت السلطنة العثمانية الغادرة الضعيفة فى هذا فرصة لاثبات حقوق خامدة — وانتهت المأساة باحتلال بريطانيا لمصر احتلالا عسكريا صحبته الهيمنة التامة على شؤونها .

وقد حد من تلك الهيمنة وجود أنظمة دولية مالية وقضائية تنازع فنصل انجلترا العام سلطانه ، كما حد منها نظام امتيازات الأجانب . وقد حاولت وزارات الخديو المتعاقبة التماس قدر استطاعتها من امتداد الاشراف البريطانى الى كليات الحكم وجزئياته . ولم يفد تلك الوزارات ما أثارت عداوات الدول ومنافساتها ، إذ أن الدول الأخرى كثيرا ما أثارت للسياسة البريطانية صعوبات وكثيرا ما طالبوها بأن تحدد موعدا لجلاء جنودها عن مصر طبقا لما قطعته على نفسها من الوعود ، ولكن كان يحدث ذلك عادة عند ما تريد الحكومات أن تنال من بريطانية مغنا فى جزء من أجزاء مناطق الاستعمار الشاسعة أو عند ما تريد أن تحملها على التزام أمر أو تجنب خطوة فاذا ما تم لها ما أرادت أو بعض ما أرادت أغفلت أمر الجلاء عن مصر فكانت بلادنا فى الواقع فى أيدي الدول بمثابة البيادق بين لاعبي الشطرنج وفى الواقع مهما قيل عن المنافسات الأوروبية وعن حقيقة وجودها فإن الحقيقة المرة هى أن تلك الدول تتكاتف وتتلاقى وتتقابل فى التضامن على إهدار حقوق الأمم غير الأوروبية واستقلالها وشرفها وكرامتها وعزتها فكان الأمر فيما يتعلق بمصر ينتهى عادة بتسوية من نوع ما وأخيرا تم التراضى فيما بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٠٤ على تسوية ما بينهما فى مصر ومراكش وغيرهما فى الاتفاق الودى المشهور .

لاندesh اذن من تغلغل النفوذ البريطانى فى دوائر الادارة المصرية شيئا فشيئا على أيدي مستشارين من البريطانيين فى الوزارات المصرية عم استخدامهم على الرغم من معارضاة رؤساء الوزارة الذين تولوها منذ الاحتلال — ولكن مصر لم تدعن ، وقد قلنا فى الفصل السابق إن الاحتلال البريطانى وصلها — بفضل عهد على واسماعيل — متأخرا عن أوانه ففاته فرصة الرسوخ فى أرض الوطن . فتمسكت الأمة بحقوقها ونادى زعمائها بالمطالبة بها وأعلنها مثلها فى المجالس النيابية فى كل موقف على الرغم من أنها كانت محدودة التكوين والسلطة .

وقد تجلت صلابة المصريين وتمسكهم بحقوقهم فى أبهر مظاهرها عند ما مست السياسة البريطانية مستقبل مواطنيهم السودانيين وذلك حينما تعرض هذا المستقبل على أثر ما أصاب

الاستقلال المصرى من ضربات لنكبة الحركة المهديّة وما حاولته تلك الحركة من تقويض جهود
إلها المصريون والسودانيون زهاء ستين عاما في تنظيم السودان وحضارته .

وعليّنا قبل أن نشرح ما أشرنا إليه عن موقف مصر في السنوات الأولى من تلك الحركة أن
نبين رأيّنا في مصدرها وفي التطور الذي اتخذته في السودان مما فرق بينها وبين ما قد يخالها من
الحركات الدينيّة في السودان وفي غيره من الأمم الاسلاميّة . وذلك أن الحياة الدينيّة الاسلاميّة
كثيرا ما عبرت عن نفسها في مظهرين أحدهما فردى ينبجى في زهد المتعبد وتقشفه وانزوائه عن
الناس وانطوائه على نفسه وثانيهما اجتماعى يتجلى في اتجاه رجل الدين الى تأليف الجماعة التي تتبع
طريقته وذلك اذا ما أنس في نفسه كفاية ومواهب لتقلد الزعامة أو ميلا لاصلاح الفساد أو خدمة
إخوانه وقد عرفت الأمم الاسلاميّة أمثلة عديدة من كلا النوعين وأحلتها منزلتها اللائقة في الحياة
الاجتماعيّة . ولم يجد المفكرون المسلمون بها بأسا إلا اذا ما زج الدعوة لون من ألوان الاعتقاد
في قرب نهاية العالم وظهور المهدي لاصلاح ما فسد وتقويم ما أعوج ؛ عندما يحدث ذلك ويرى
رجل الدين في نفسه أو يرى فيه غيره "علامات" المهدي المأثورة عن السالف أو علامات قرب
قيام الساعة، عندما يحدث ذلك فلا حذرا قد يترتب على دعوة الصلاح المزوجة بالعقيدة المهديّة
من نتائج .

حدث هذا فيما يتعاقب برجل الزهد والتعبد محمد أحمد وصادف هذا صعوبات الادارة السودانية
من جراء الحوادث في مصر التي أشرنا إليها . فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى
ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهديّة . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح
له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها ، فكانت حركة تحطيم وتخريب ، وجنت على نفسها وعلى السودان
وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التي أبدتها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت
القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي في سبيل الهدم لا في البناء .
ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق
وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجرّانه على قواعد ثباته واستقرار
أسبابه في أنظمة عامّة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم
والترقى فكان الانحلال والربا والخراب ، وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان
في سنة ١٨٩٨ (١) — أى على اثر اتحاد الحركة المهديّة " أن الاقليم الواقع بين عطبرة
والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا .
قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجاريّة الهامة (أى في العهد
البيّض السابق للثورة المهديّة) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت
مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثوني هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر
من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا

على جميع المذكور البالغين^(١) وذكر في موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصته حكومة السودان في سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥٠٠٠ جنيه — وفي هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل .

هذاما كان من أمر العهد المهدي واذرجع إلى مصر حيث الآن تعاني ما تعاني في تلك السنوات السود وقد اجتمعت إلى حوادث الحركة العربية ومآسى الاحتلال الأجنبي اضطراب الأمر في السودان . ففي تلك الأيام التي انقادت فيها الحكومة المصرية إلى تسريح الجيش المصري بذكريتو خديوي مكون من حملة واحدة^(٢) وعلم الله أن ذلك الجيش في ماضيه كان يستحق نهاية أكرم مما نال) ، وفي تلك الأيام التي حيل فيها بين الحكومة والتصرف في قرش من مالها وفي جندي من الفرق الجديدة التي تولى الضباط الانجليز قيادتها — في تلك الأيام التي أخذ القنصل البريطاني في مصر على نفسه توجيه كل أمورها ، بدأت الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة المصرية أن أمر السودان وما يجري فيه لا يعني الامصر وحدها وأنها لا ينبغي لها أن تنتظر من الحكومة البريطانية أي عون^(٣) . ومصر لم تكن تطلب عونا ، ولكنها كانت تطلب في الواقع أن لا يحال بينها وبين أموالها ورجالها في الدفاع عن أمن السودان ورفاهية أهله ، ومما يستوقف النظر أن تلك الخطة لم تمنع الحكومة البريطانية من الاهتمام بأمر مناطق مصوع وسواكن ، فأرسلت لتلك البحار سفنا حربية وراقب رجال البحر البريطانيون ومنذوبوهم هناك أحوال تلك المناطق وما يجري فيها — ولعل ذلك يرتبط بما تم في سنة ١٨٨٤ من احتلال الايطاليين نقر مصرع ومنطقتها الداخلية ، وسواء صدق حريا ما ذكره الايطاليون من أن كرومر اقترح على قنصلهم في القاهرة ذلك الاحتلال في أكتوبر سنة ١٨٨٤ أو لم يصح فالثابت أن الحكومة البريطانية نظرت بعين الرضا إلى ذلك الاحتلال ، فاعتبرته من جهتها مكافأة لاطاليا على تأييدها العام للسياسة البريطانية في مصر منذ أيام الاحتلال كما رحبت به من جهة أخرى خشية أن يسبق الفرنسيون الايطاليين إلى وضع يدهم على تلك المناطق . وهكذا بدأ في سنة ١٨٨٤ ما خشيته إذ ذاك وما نخشاه في سنة ١٩٤٧ من أنه دخول الأجنبي القريب في وادي النيل معناه إذ ذاك ومعناه الآن أن أراضيه ما هي إلا سلع التبادل والمساومات^(٤) .

ولما حيل بين الحكومة المصرية واستخدام مواردها اتجه رأيها إلى الاستعانة بالجيش العثماني ولا يضير مصر هذا ، فقد سبق لها أن عاونت حكومة السلطان في بلاد العرب والمورة والقرم والبلقان وكريد بجيوش مصرية . وهنا أتاوت الحكومة البريطانية شرطين لاستخدام العثمانيين ، أول الشرطين أن تكون قاعدتهم العسكرية سواكن ، والثاني أن نفقات الحملة تكون على حكومة السلطان ، وواضح أن الشرطين شرطا تعجيز . وقد أضافت تعليقات وزير الخارجية البريطانية لقنصلها العام المؤرخة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ العبارة الآتية ، وهالك ترجمتها : ” إن حكومة جلالة الملكة لا تستطيع أن توافق على زيادة ما على المسالية المصرية من أعباء سوف تتوجب على الإنفاق على

(١) برقية بارنج لجراقتيل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٣ — في مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) موضوع مصوع راجع بحث المؤرخ الأمريكي LANGER في كتاب EUROPEAN ALLIANCES ص ٣٨٨

حملات حربية في السودان غير محققة النجاح، وحتى إذا كتب لها النجاح فهي أمر مشكوك في نفعه لمصر . ولكن حكومة صاحبة الجلالة تقرر الحملات التي ترمى إلى تأمين طريق تقهقر الحاميات المصرية في السودان نحو بلادها . وحكومة صاحبة الجلالة تشير على وزراء الخديو بأن يصلوا سريعا إلى قرار الجلاء عن كل الأقاليم الواقعة جنوبى أسوان أو — على الأقل — جنوبى وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في المحافظة على النظام في مصر نفسها وفى الدفاع عنها وعن ثغور البحر الأحمر^(١) . وقد صدرت هذه التعليمات من لندرة على أثر تسلم وزارة الخارجية تقريرا مفصلا من القنصل العام بالقاهرة تاريخه ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، ويمكننا أن نعتبر ذلك التقرير أساس السياسة البريطانية في الموضوع كله . وقد بدأ السير اذلى بارنج (لورد كرومر فيما بعد) بفحص الموقف الحربى ثم السياسى من جميع جوانبه وانتهى إلى الأحكام الآتية :

أولا — أنه لولا ما يشعر به من أسى لعدد القتلى الذين خسرتهم مصر لما سحق الدراويش جيش الجنرال هكس لكان فقدان مصر للأقاليم الواقعة جنوبى الخرطوم وغيرها أمرا لا يدعو لأى أسف ، وذلك لسوء الإدارة المصرية ولعجز المصريين المطابق عن حكم غيرهم حكما صالحا بله عن حكم أنفسهم ، فكل ما يمكن تركه لهم من تلك الأقاليم الشاسعة لا ينبغي أن يزيد على الأقاليم الواقعة شمالى وادى حلفا وثغور البحر الأحمر .

ثانيا — أن اتباع سياسة الجلاء عن الأقاليم السودانية سيؤدى حتما إلى إضعاف حكومة الخديوى في مصر ، وأنه سيؤدى حتما إلى تهديد الدراويش — إذا قدر لهم النجاح التام في السودان — لأرض مصر ، وأن هذا التهديد سوف يعقبه هياج المتعصبين من أهل الصعيد بصفة خاصة ، وأن هذا كله سيزيد في صعوبات الحكومة المصرية ويلقى عبء الدفاع عن مصر على جيش الاحتلال البريطانى وحده .

ثالثا — أن الحكومة البريطانية لا ينبغي لها أن تحيد عن خطة تجنب التدخل الحربى في السودان بقوات بريطانية ، كما ينبغي لها ألا تسمح باستخدام الجيش المصرى الحديد إلا في مصر نفسها . وهو يرى أن أى تدخل بريطانى سيؤدى حتما — بحكم الظروف — إلى بسط السيطرة البريطانية (بصفة دائمة أو شبه دائمة) على ضفاف معظم وادى النيل^(٢) .

تقف عند هذا التقرير الخطير لنقرر نحن أيضا حكمين :

الحكم الأول : أن السياسة البريطانية لم تر بأسا في أن تترك الأقاليم السودانية وأهلها لعوامل التخريب والقتيل ، ولم تر بأسا — كما سنرى بعد قليل — في أن ترغم الحكومة المصرية على اتباع تلك السياسة . وإن كان هذا لم يمنعها فيما بعد من تسمية ترك السودان وصمة عار .

(١) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨٤

الحكم الثانى : أنها — مع عزمها على ألا يكون لمصر من الأمر فى السودان شىء — سوف تقدم فى الوقت المناسب على إهراق الدماء المصرية والعقول المصرية والأموال المصرية فى القضاء على الحركة المهدية وفى إدارة السودان بعد القضاء على تلك الحركة ، بل إنها — مع ذلك العزم — ولكى تبرر ذلك الإهراق — سوف ترفع للمصريين فوق الأبنية الرسمية السودانية علما ، وسوف توقف كل من عداها من الدول الأوروبية الأخرى عن التقدم فى الأراضى السودانية باسم السيادة المصرية على تلك الأراضى ، فإذا ماتمسك المصريون بما أعلنه البريطانيون عن سيادتهم وحقوقهم وإذا ما ذكروا دماء إخوانهم وعقولهم وأموالهم وأن تحت كل "فلانكة" من فلانكات السكك الحديدية يرقد جندى مصرى مجهول رقدته الأبدية . إذا ذكروا هذا قيل لهم ما مؤداه أن لكل زمان مقالا ! وإنا الآن فى عصر تقرير المصير .

ولنستأنف الآن رواية الوقائع ، قال بارنج فى تقريره الخطير السالف الذكر العبارة الآتية :

"إن الحكومة المصرية تجد الآراء التى كوتتها عن الموقف فى السودان كريهة مرة المذاق ، وطبيعى أن تكون كذلك وإنى لا أظن أن شريف باشا يعتقد فى قرارة نفسه أن مصر تستطيع أن تحتفظ بالخرطوم اذا ما تحرك المهدي ، ولكنه لا يستطيع هو ولا زملاؤه أن يحملوا أنفسهم على التسليم بالتخلي عن السودان " يبقى اذن أن تحملهم الحكومة البريطانية على ذلك .

ولم يكن الأمر فى نظر شريف كما صوره ، كلام بارنج بالضبط أى لم يكن التخلي عن السودان ضرورة يقرها عقله وينغضا قلبه ، بل كانت مما ينكرها عقله وقلبه معا ، ينكرها عقله لاستحالة جلاء الحاميات المصرية سالمة بعد إعلان التخلي ولأن معاونة تلك الحاميات على التفهقر الآمن أولا ثم التزام خطة الدناغ عن وادى حلفا أو أسوان ثانيا لىكلفان مصر من الأموال والرجال أكثر مما تتكلفه خطة المحافظة على دنقله والخرطوم والسودان الشرق وينكرها قلبه لأن مصر لا تستطيع أن تترك أهل السودان لمصيرهم المحتوم ولا تستطيع أن تسلم بعجزها عن متابعة ما قامت به لحضارتهم وأمنهم ورفاهيتهم أو أن تترك البناء ينهار تحت نظرها^(١) . ولا يسع المؤرخ المنصف الا أن يسلم بأن شريف باشا كان صادق النظر عندما قرر استحالة الجلاء الآمن عن السودان بعد اعلان التخلي عنه ويؤيد صدق نظره ما جرى لجوردون عندما حاوله فيما بعد كما يؤيد به أن مصر لا تستطيع أن تترك السودانيين لمصيرهم ما حاوله جوردون فيما بعد من إقامة نوع ما من الحكومة يسلمه مقاليد الأمور وعجزه فى تحقيق ذلك .

لم يستطع شريف أن يقنع بارنج ولم يستطع بارنج أن يقنع شريف ، فكتب بارنج لوزير خارجيته فى ٢٢ ديسمبر بأن المخرج الوحيد هو أن يبلغ الخديوى بأن حكومة جلالة الملكة تصر على اتباع خطة التخلي عن السودان وأنه إذا لم يقبل وزراؤه الحاليون تنفيذ تلك الخطة فعليه أن

(١) مذكرة شريف باشا الشفوية المؤرخة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ الملحقه بتقرير بارنج المؤرخ ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣

يعين غيرهم ممن يقبلون . وقد رد وزير الخارجية عليه بقرينة المشهورة المؤرخة في ٤ يناير ١٨٨٤ التي أصبحت دستور العلاقة فيما بين الوزارات المصرية والحكومة البريطانية في عهد الاحتلال ومؤدى هذه البرقية أن الوزراء المصريين ومديرى الأقاليم الذين لا يقبلون العمل بما تشير الحكومة البريطانية عليهم باتخاذ — وذلك فى المسائل الهامة وبعد سماع رأى الحكومة المصرية — عليهم أن يتخلوا عن مناصبهم . وقد أكد وزير الخارجية لبارنج أن حكومة صاحبة الجلالة ستؤيده كل التأييد فى كل ما يتخذ لتنفيذ تلك القاعدة الأساسية .

استقالت وزارة شريف وقبل نوبار أن يؤلف الوزارة على أساس التخلي عن السودان .

وتوالى الحوادث — وغرق السودان وأهله فى باج من الدماء — ووضعت الحكومة البريطانية يدها على الصومال وفرنسا على تاجوره والأحباش على هرر — ثم آن الوقت لكى تضع الحكومة البريطانية لهذا حدا باسترداد السودان . وذلك أن الخزانة المصرية قد أصبحت لديها فضلة تزيدها على حاجات المراتب الدوليين ، وأن الإدارة المصرية كانت قد أصبحت لا تملك استقلالاً رأى أو احتفاظاً ببدء أى تحفظ ، فمن المستطاع تسخيرها فى التنفيذ بدون أى قلق ، وأنه إذا لم تتقدم بريطانيا سبقها غيرها لامتلاك أرض بلا مالك — فاستقر الرأى إذن على استرداد السودان فتم وحدة وادى النيل تحت السيطرة الانجليزية الشاملة .

كانت الحملة الأولى ، حملة دنقلة فى سنة ١٨٩٦ ، وتم لها استرداد الأراضى حتى مروى — وقد تكونت تلك الحملة من آلاى من السوارى فيه ١٢٥٣ فارساً وآلاى من الطوبجية فيه ٩٥٣ رجلاً و ١٨ مدفعاً وآلاى من الهجانة المصرية والسودانية فيه ٦١٨ رجلاً وثمانى أورط بقيادة مصرية ونمىس أورط بقيادة سودانية ومجموع ذلك ١٠٧١٥ رجلاً مصرياً وسودانياً وأركان حرب مصالح الجيش وعددهم ١٦٠١ رجلاً ذلك ما عدا ٩٤٢ من العساكر غير المنظمة ونحو ٦٠٠ من رجال حملة النقل ومجموعهم كلهم ١٦٦٨٠ فيهم نحو ٧٠٠ ضابط . واشتركت فى إحدى وقائع الحملة أورطة آلاى نورث ستفوردشير فيها ٨٧٠ رجلاً (تاريخ السودان نعوم بك شقير ص ٥٧٦ ويلاحظ أن شقير كان من رجال قلم المخابرات وأنه يستمد أرقامه من الوثائق الرسمية) — ولم يقتصر الأمر فى تلك الحملة وفيما بعدها على القتل والقتال . بل عمل الجنود فى مد السكك الحديدية وأسلاك التلغراف والتليفون وما إلى ذلك . وفى السنتين التاليتين استمر التقدم إلى أن أتم النصر وسحق الثورة المهديّة وقد تكون الجيش المشترك فى الواقعة الرئيسية قرب أم درمان على الوجه الآتى : ٤ أورط سوارى انجليزى و ٩ أورط سوارى مصريين و ٨ بلوكات هجانة ، وبطاريتين انجليزية ونمىس بطاريات مدافع مصرية والفرقة البيادة الانجليزية ، وفيها أليان بثمانى أورط والفرقة البيادة المصرية وفيها أربع أليان بست عشرة أورطة وجملة الجيش نحو ٢٥ ألفاً . ضم إليه نحو ألفى رجل من العربان المنحابة من العباددة والجعلين والجميصات والمسلمية والشكولاية والشانقين والبطاحيين وغيرهم (كتاب نعوم شقير ص ٦٣٣) ونسبة الانجائز المشتركين نحو خمس المجموع .

أما ما أنفق من الأموال على تلك الحملات فقد بلغ ما يأتى (نقلا عن مصر رقم ٣ لسنة ١٨٩٩) .

أولا — حملة دنقلة ومجموع ما تكلفته ٧٢٥,٦٤١ جنيهًا مصريًا مفرداتها كما يأتى : ١٨١,٨٥١ جنيهًا لمسكة الحديدية و ٨,٢٩٩ جنيهًا للتغراف و ٦٥,٨٦٩ جنيهًا للسفن النهرية المسلحة و ٤٦٩,٦٢٢ جنيهًا للنفقات العسكرية .

ثانياً — الحملات التالية فى ١٨٩٧ و ١٨٩٨ تكلفت ١,٣٢٨,٧١٣ جنيهًا مفرداتها كما يأتى : ٦٩٩,٥٢١ جنيهًا للسكك الحديدية و ١٣,٠٢٦ جنيهًا للتغراف و ٨٩,٠٦٥ للسفن النهرية المسلحة و ٦٢٩,٦٠١ جنيهًا للنفقات العسكرية .

ثالثاً — إنشاء سكة حديد الخرطوم ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومجموع هذا كله ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيهًا تحملت منها فيما يقول ما كيكل فى كتابه عن السودان الخزانة الإنكليزية مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

وقد عقد بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى ١٨٩٩ الاتفاق الذى أقيم عليه الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى السودان . وقد علق كرومر على هذا الاتفاق مبينا ما جنته مصر وما تجنيه من المزايا (مصر رقم ١ لسنة ١٩٠١) كما يأتى : "لقد اطمأنت مصر واستراحت من تهديد الدراويش إياها . كما اطمأنت إلى سلامة وصول ماء النيل إلى أراضيها . بل يحق لنا أن نمهد للبحث فى الوقت المناسب عن مدى إمكان إنشاء مشروعات فى السودان للرى ينتفع بها أهل الوادى كله ، كما أن التجارة السودانية لن تلبث أن تتعش مما يفيد مصر ، وستقل الحاجة إلى بقاء جيش مصرى كبير تحت السلاح ، وسيؤدى ذلك حتما إلى التخفيف من أعباء الخدمة العسكرية — وأخيرا — وهذه حجة أرجو وأعتقد أن المصريين والإنجليز يقدرونها حق قدرها — لقد محونا العار الذى سببه ترك أقاليم واسعة كانت تحكمها مصر لعوامل الهمجية والتبربر .

"هذا وقد لاحظت أن مجلس شورى القوانين عندما كان ينظر فى الميزانية قرر بأنه يوافق على المصروفات المقررة فى الميزانية المصرية لشؤون السودان لأنه (أى المجلس) يعتبر السودان "جزءا أساسيا من مصر" . وهذا رأى صحيح فى جماته . إلا أن نظام الإدارة فى السودان يقوم على الاتفاق الذى عقد بين بريطانيا ومصر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وما كان من الممكن أن بعض أعضاء شورى القوانين قد لا يدركون تماما الغرض الذى عقد هذا الاتفاق من أجله فإنى أنتهز الفرصة لى أوضح أن ذلك الاتفاق لا يرمى إلى ألا تتغاضى عن حقوق مصر الشرعية ، بل كانت الأغراض الأساسية التى رعى إليها واضعو هذا الاتفاق هى : أولا ضمان الحكم الصالح لأهل السودان ، وثانيا تجنب السودان التعقيدات الإدارية التى أدى إلى وجودها فى مصر الهيئات والأنظمة الدولية القائمة فيها .

وقد لاحظت أخيراً أن المجلس طاب أن تقدم إليه الحكومة سنوياً تفصيل الإيرادات والمصروفات في السودان. ولا يمكن بالطبع أن يكون هناك أى اعتراض على تحقيق هذه الرغبة...

هذا هو تفسير كرومر لاتفاق ١٨٩٩

والثابت أن الحكومة البريطانية استغلت السيادة المصرية استغلالاً تاماً. فباسم مصر أوقفت تقدم الفرنسيين نحو حوض النيل حتى قبل استرداد السودان ^(١).

وباسم اشتراك مصر في الحكومة الثنائية أعانت مصر الإدارة السودانية بأموالها ورجالها وجنودها ومأموريها وقضااتها ومهندسيها ومعلميها ثم لما نجحت مصر في تخليص إدارتها من الهيمنة البريطانية ولما اعتقدت الحكومة البريطانية أنه لم يعد لها بعد حاجة لهؤلاء المصريين كشفت القناع وجعلت الثنائية اسماً لا مسمى له.

وفي سنة ١٩٢٤ عند ما قتل حاكم السودان العام في القاهرة انتهزت الفرصة لتصفية أمر مصر في السودان نهائياً. وكان من رأى الحاكم العام بالنيابة بالاتفاق مع السردار بالنيابة (وهو إذ ذاك الكولونيل هدلستون) أن تنتهز الفرصة لإنزال العلم المصرى نهائياً، ولكن الحكومة البريطانية اكتفت عندئذ بالفصل الفعلي بين مصر والسودان دون الفصل الشكلي ^(٢).

محمد شفيق غمبال

(١) راجع خطاب السردار دجراي وكيل الخارجية في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٨٩٥

(٢) نص البرقية المؤرخة ٦ ديسمبر ١٩٢٤ في كتاب لود لويدي Egypt Since Cromer الجزء الثاني ص ١٣٦

٦ - تقدم السودان في القرن التاسع عشر

١ - مراحل تكوين الوحدة السودانية :

كانت حدود مصر الجنوبية قبل فتح مجد على للسودان تصل إلى جزيرة "ساي" جنوبى وادى حلفا . لما تم هذا الفتح — اتسعت رقعة الوطن المصرى السودانى شرقا فوضمت إليها أقاليم التاكا (كسلا) الواقعة بين نهر العطبرة والبحر الأحمر كما وصلت إلى القضايف بالقرب من حدود الحبشة .

ثم دخلت سواكن ومصوع فى نطاق ذلك الوطن لأنهما منفذ السودان على البحر الأحمر ، بعد أن استأجرهما مجد على من سلطان تركيا . وبذلك ألحقنا بالدولة المصرية .

ومن جهة الجنوب وصلت حدود السودان إلى جزيرة "جونكر" جنسند وكرو — آخر ما وصلت إليه الحملات النهرية فى أيام مجد على .

ومن الغرب شمل الوطن كردفان التى فتحها الدفتردار . أما سلطنة دارفور فلم تفتح إلا فى عهد اسماعيل باشا . ولكنها دخلت رسميا فى أملاك مصر على عهد مجد على بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى أسند إليه فيما بعد ولاية أقاليم السودان — وهى كما وردت فى فرمان المذكور النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها .

ولكن كيف صدر فرمان التعديل إلى مجد على بضم دارفور إلى ولايته مع أنه لم يكن قد فتحها بعد . ولعلنا نجد الجواب فى إصرار مجد على على دخولها فى فرمان — لأنه عدها من أقطار مصر والسودان الطبيعية . والمعروف أن هذا فرمان قد صدر بموافقة الدول الكبرى . فانضمام السودان لمصر كان قد حاز الصفة الرسمية الشرعية والدولية . فضلا عن الصلة الطبيعية .

هذا هو ما كان من أمر السودان إلى عام ١٨٤٨ — فلما ولى الحكم عباس الأول استمر النشاط المصرى فى ربوع الأقاليم السودانية — ووصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة ١٢٠ ميلا جنوبى الخرطوم يشهد بذلك ما كتبه مستر بريك القنصل الانجليزى فى مصر وقد قام برحلة طويلة فى السودان فى أيام عباس باشا .

وفى عام ١٨٥٧ قام سعيد باشا برحلة هامة فى السودان ، وأعلن فى بربر وغيرها من المدن السودانية محو تجارة الرقيق — وفى أثناء وجوده فى الخرطوم أعلن نظاما جديدا للحكومة السودانية ليسهل إدارة كردفان وسنار والتاكا وبربر ودنقلة (لأن حلفا كانت مديرية مصرية بمحلة) ، وألغى كثيرا من الضرائب ونظم القوافل والبريد . وكان سعيد أول من فكر فى وصل القطرين بالسكة الحديدية — كما شجع سير صمويل بيكر للقيام برحلاته المشهورة لاستكشاف بحيرة البرت نيازا عام ١٨٦٤ .

« ولما ولى حكم مصر اسماعيل باشا (١٨٦٣) وجه عنايته إلى الغاء تجارة الرقيق السودانى . ولكن يستنبط له حكم الأقطار الجنوبية من وادى النيل وتوطيد الإدارة والأمن هناك — بلحا إلى استخدام عدد من الموظفين البريطانيين والأجانب ترضية لهم . وكان السير صمويل بيكر فى مقدمتهم — كان ذلك فى أبريل عام ١٨٦٩ وقد منحه الخديو سلطة فوق العادة ليحكم باسمه كل الأقاليم جنوبى جندوكرو التى كان قد وصل إليها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ورفع العلم المصرى عليها وقد كان اسمها « الاسماعيلية »

ولن نحاول الاهتمام بذكر التفاصيل الخاصة برحلة صمويل بيكر فقد دونها فى كتابه «اسماعيلية» ولكن نذكر أنه بعد أن نظم أعماله فى جندوكرو غادرها نحو الجنوب . وضم مملكة أونيبورو إلى مصر وكان ذلك فى ١٤ مايو ١٨٧٢ فى ماسيندى . ثم شيد نقطا عسكرية للقضاء على نشاط تجار الرقيق فى عدة محطات أهمها : ماسيندى وقويره وفاتيكو

ثم ارتبط بمعاهدة صداقة مع مبيتسا ملك أوجنده — وبذلك وطد حكم الخديو اسماعيل إلى الدرجة الثانية من خط الاستواء .

يعود بيكر إلى القاهرة (أغسطس ١٨٧٣) ويرفع إلى الخديو اقتراحاته بخصوص حكم السودان ويستبدل بجوردن — وأخيرا ترى حكومة اسماعيل أنه من الصالح إقامة إدارات مستقلة فى الأقاليم تتصل فى أعمالها بالقاهرة بدلا من جعل السلطة فى قبضة الحكمدار العام فى الخرطوم .

وفى عام ١٨٧٤ يصل الكولونيل جوردون إلى القاهرة لتعيينه فى مهمة استكشاف أهلى النيل وإقامة حكومة فى أقليم خط الاستواء والقضاء على تجارة الرقيق فى تلك البلحات . وكان بصحبته الليفتننت كولونيل شاييه لونج الأميركى والمسازم حسن واصف وغيرهما من الضباط . وقد رأى ألا تتعدى سلطة الحكمدار السودان مدينة فاشودة ، وأن يشرف هو على مديريةية بحر الغزال وخط الاستواء فى عاصمتها جندوكرو — التى انتقلت بعد أشهر إلى لادو — جنوبا (٢١ نوفمبر ١٨٧٤) .

ومن حسن حظ جوردون أنه أحيط بعدد من الضباط والموظفين الأكفاء : منهم الدكتور أمين بك وإبراهيم فوزى وشاييه لونج .

وقبل ختام ١٨٧٤ كانت قد شيدت المراكز المهمة الآتية فى مديريةية خط الاستواء :

- (١) محطة سوبات وعدد رجال حاميتها خمسون جنديا سودانيا .
- (٢) « ناصر » « » « » مائة جندى (دنقلاوى) .
- (٣) « شايى » « » « » ثلاثون جنديا و (١٥٠ دنقلاوى غير منظمين) .
- (٤) « ماكركا » « » « » عشرون « » و (١٥٠ « » « ») .

- (٥) محطة بوهر و عدد رجال حاميتها عشرة جنود و (١٥٠ دنقلاويا غير منظمين) .
- (٦) « لاتوكا » « » « » « » و (١٠٠ دنقلاوى » ») .
- (٧) « لادو » « » « » « » « » و (٥٠ مصرى .
- (٨) « رجاف » « » « » « » ثمانون .
- (٩) « دوفليه (الابراهيمية) » « عشرة سودانيون .
- (١٠) « فاتيكو و عدد رجالها ٢٥٠ سودانيا ومائة مصرى .
- (١١) « فويره » « » « » « » « » .

ومن الأعمال الهامة التى تمت فى بضعة أشهر فى تلك المناطق الجديدة ما تفخر به اليوم دولة حديثة التنظيم ، ونكتفى بذكر الأعمال الآتية التى قام بها ضباط مصريون من هيئة أركان حرب الجيش :

- اتمام رسم النيل الأبيض بدقة تامة من الخرطوم إلى رجاف .
- أصبحت تجارة الرقيق فى النيل بضربة قاصمة .
- إعادة الثقة والطمأنينة إلى أهالى جندوكرو وبدء حياة الاستقرار فيما بينهم .
- فتح المواصلات النهرية بين جندوكرو والبحيرات .
- فتح المواصلات بين مصر وميتيسا ملك أوجنده وإيصال بحيرتى فكتوريا والبرت .
- إنشاء محطات عسكرية منظمة متصلة ببعضها .
- إيفاد حملات للكشف وكتابة التقارير عن المناطق المكتشفة .

وفى الوقت الذى نجح فيه عمال الخديو ورجاله إلى درجة ظاهرة فى القضاء على تجارة الرقيق ومطاردة النخاسين ، كان اسماعيل يتخذ العدة للقضاء نهائيا على هذه التجارة الشائنة بالاستيلاء على معاقل النخاسين فى دارفور ، وفى السودان الشرقى ، والاستحواذ على منافذ تجارة الرقيق فى شاطئ البحر الأحمر وخليج عدن ففتح منزجراقليم البوغوص المتاخم لحدود الحبشة الشمالية (١٨٧٤) وأقام حاصمته فى كيرين .

ثم دخل دارفور فى نطاق الوطن نتيجة الحملتين جردتا على سلطانه ، كانت الحملة الأولى من الشمال بقيادة اللواء اسماعيل أيوب باشا حاكم السودان والأخرى من الجنوب بقيادة الزبير رحمت وانتصرت الحملتان (١٨٧٤) وقتل السلطان وولده وأنعم على الزبير بالباشوية وكانت يبنى نفسه بحكم دارفور ولكن لم توافق القاهرة على تحقيق أمنيته وأستدعى إلى مقابلة الخديو .

وعلى شاطئ خليج عدن احتل المصريون مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي ... تاجورة وزيلع وبربره ، ومن زيلع تقدم اللواء محمد رفوف لاحتلال هرر (١٨٧٥) وكان الرقيق يصدر من هرر إلى الخارج عن طريق تاجورة وزيلع وبربره ، وفي أكتوبر من العام نفسه وصل ما يكلوب باشا بجملته البحرية المصرية إلى قسمايو القريبة من مصب نهر جوبا وكان الغرض من هذه الحملة فتح طريق التجارة المشروعة بين الشاطئ الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ، ومنع الغرب من استخدام هذا الطريق في نقل الرقيق ، ولكن ما يكلوب لم يلبث أن انسحب بجملته لأسباب متنوعة كان أهمها توغل الإنجليز (يناير ١٨٧٦) .

وفي ذلك الحين نشبت الحرب بين الحبشة ومصر والتحم الجيش المصرى مع الأحباش عند "قرع" في معركة حامية دامت يومين كاد النصر يفلت في أثنائها من المصريين — لولا الخسائر الفادحة التي تكبدها الأحباش والتي مهدت لانتصار المصريين عليهم ، فاستطاع هؤلاء أن يردوا العدو عن قرع في ٩ مارس مارس ١٨٧٦ ثم عقدت الهدنة — وبقيت مسألة الحدود بين الطرفين معلقة وخرجت مصر بالرغم من خسائرها بالنتائج التي كانت تصبوا إليها — وتوطد نفوذ الخديو في تلك الأوصقاع لدرجة كبيرة — ولم تلبث الحكومة الانجليزية أن اعترفت بهذا النفوذ عند ما وقعت مع الخديو في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة تتضمن الاعتراف بخضوع الشاطئ الصومالى حتى رأس حافون لنفوذ الخديو تحت سيادة الباب العالى .

٢ — تقدم العمران في السودان :

سنبين أن تقدم العمران في السودان ورفاهيته كان الفضل فيه لأبناء وادى النيل وحدهم . وقد كان تأسيس المدن في طليعة ما عنت به مصر في السودان .

تأسيس المدن :

نعم ... لقد استطاع غيرنا أن يغيروا أسماء بعض المدن والأماكن التي تحمل ذكريات هذا اللقاء بيد أنهم لم يستطيعوا أن يزيلوها من صدور الشقيقين .

أسست الخرطوم عام ١٨٢٢ ، فصارت من ذلك الحين عاصمة السودان . وأقام المصريون فيها المباني والعمائر والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية المسيحية (١٨٤٨) كما شيدوا فيها الشكاك والمستشفى ودار صناعة السفن والمساكن . وأصبحت بعد أعوام قلائل ملتقى المتاجر من أنحاء السودان . وازدهر العمران بها وأضحت مركزا لرحلات الكشف الجغرافى . وتزايد مع الزمن عدد سكانها ، وقدم الناس إليها للتجارة . وبلغ تعدادها في عصر محمد على ثلاثين ألف نسمة .

وأنشأ المصريون مدينة كسلا ، عاصمة إقليم التاكا الذى يقع بين محافظتى مصوع وسواكن
وحدود الحبشة .

كذلك أنشئت مدينة فامكا على النيل الأزرق فى عام ١٨٤٠ ، فى إقليم سنار على بعد ٢٥ ميلا
من الرصيرص . وجعلت عاصمة مديرية فازوغلى .

ووطد الأمن فى ربوع السودان ، ونظم البريد ، وأدخل المصريون الزراعات المصرية
وحفروا الآبار فى الصحارى وبعثوا العلماء ورجال الاستطلاع إلى مجاهل الصحراوات للبحث
والتقصى عن خيرات البلاد لرفعوا شأوها وينهضوا بأهلها .

وفى أثناء فتح السودان كان فى حملة الأميرين القائدين اسماعيل وإبراهيم نفر من رجال العلم —
منهم سيجانو وزوكولى وفريد يانى وريتشى وكونز واسكوتوا ولبتورزك وكايو وقد تيسر لهذا
الأخير رسم خريطة لنهر النيل من وادى حلفا إلى مصب نهر التوم الذى يصب فى النيل الأزرق
وتمكن من تعيين جميع الأعلام الجغرافية فى طريقه وألف كتابا فى لغات القبائل المختلفة المتوطنة
فى تلك البلاد — وأورد تاريخهم ووصف طبائعهم وبيان أحوالهم . وبالاختصار كان لما جاء
به من البيانات نتائج عملية بعيدة المدى استرشد بها كل من أتى بعده (١) .

ورسم (هاى) إقليم كردفان وعين موقع الأبيض بواسطة الأرصاد الفلكية — وكانت الخريطة
التي رسمها مع زميله رابل — أول خريطة لكردفان — ثم أكل لامبير عمل هاى أثناء رحلته فى رفقة
محمد على باشا .

وكان أهم الحملات الكشفية التي تمت فى عهد هذا الوالى — تلك الحملة التي أرسل تجريدتها
الأولى فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ بقيادة القبطان سليم للكشف عن منابع النيل الأبيض — وكان
يعاونه رجل فرنسى اسمه (تيبو) عرف باسم "إبراهيم افندى" صار خبيرا بهذه البلاد .

وقد كتب القبطان سليم نتائج تجريدته الأولى ضمنها تفاصيل الرحلة — كذلك صنف "تيبو"
كتابا مشتملا على ما شاهده أثناء رحلته يوما بعد يوم ، وألحق سليم كتابه بمداول تتعلق بأرصاد جوية
وبيان الطرق والمسالك .

وفى رحلتيه التاليتين فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ أتى بفوائد أخرى ابتهج لها محمد على بل وأفاد
بها العالم الجغرافى ، وقد عاونه فيها بعض العلماء الأوربيين منهم دارنو وساباتيه وفرنيه الذى كان
قد طاف فى أقاليم الأتربة وكسلا (التاكا) وسنار .

ولما سافر الوالى سعيد باشا إلى السودان (١٦ يناير سنة ١٨٨٧) كان برفقته الدكتور (أباتا) وهو
أول من سجل قراءات البارومتر فى صحراء كورسكو وألف كتابا بأحوال هذه الرحلة وتفاصيلها (٢) .

(١) كايو . السياحة إلى مرمى والنيل الأبيض وما وراء فازوغلى .

(٢) إباتا . الكلام على أفريقيا أو رحلة سعيد باشا إلى أقاليم السودان .

وقد عمل هذا الوالى كثيرا لتأييد النظام والأمن فى السودان والعمل على رفاهية الأهالى ليتمتعوا برغد العيش — ولأجل تحقيق رغباته أمر بتقسيم السودان إلى خمس مديريات وهى سنار وكردفان وكسلا وبربر ودنقلة — وعين أول مدير على النيل الأبيض كما أمر بإنشاء محطة عسكرية على نهر سوبت للقضاء على تجارة الرقيق (١) .

ولما عاد سعيد باشا إلى مصر كلف المهندس الفرنسى موجيل بالبحث عن الوسائل التى يترتب عليها تقريب المسافة وتقليل شقة السفر فيما بين وادى حلفا والخرطوم . إما بإنشاء سكة حديدية وإما بحفر ترعة . فبحث المهندس هذا المشروع واقترح إنشاء سكة حديدية . ولكن أجل العمل بسبب كثرة النفقات .

وفى عهده قام الدكتور كوفى برحلة هامة من أسىوط إلى الأبيض (٢٢ نوفمبر ١٨٥٧ — ٥ أبريل ١٨٥٨) ثم ألف عنها كتابا ضمنه نبذة مفيدة بالنسبة للتجارة .

وفى أيام سعيد تمت رحلات البعثة الألمانية الكبيرة فى السودان الشرقى وإقليم كردفان وكان فيها من العلماء منزنجور واستيدنروبايرمن وكترلباخ وغيرهم من الرحالة — كذلك نذكر اسمى الرحالتين سبيك وجرانت — اللذين وصلا إلى شلالات ريون ووصلا إلى منفذ النيل من بحيرة فكتوريا .

٣ — الزراعة :

وإذا كان حكام السودان الذين أوفدهم محمد على — وفق بعضهم إلى العمل على رفاهية السودانيين كما خاب بعضهم أيضا ... فالحقيقة ليست مقصورة على رجال شعب من الشعوب فقد خاب حكام من أجناس أوربية من قبل وإلى اليوم . كما اتهم كثيرون منهم بالرشوة والفضى وسوء الإدارة ممن حكم عليهم وحوكموا وأدينوا وقضوا بقية أعمارهم فى السجون .

وكان فى مقدمة ماعى به الحكام المصرى فى السودان ... تأمين البلاد والعمل على تقدم الزراعة والتجارة بكل طريقة مستطاعة . فانتشرت الزراعات المتنوعة . وعمل على توسيع مناطق زرع القطن وخاصة فى عهد اسماعيل . واستقدام آلات الري لتوفير المياه اللازمة للقطن وإنشاء معملين لحليج الأقطان فى الخرطوم وكسلا . وانتشرت زراعة القطن فى السودان الشرقى . وأنشئت أسواق لبيع محصوله . وصار لكسلا أهمية تجارية كبيرة لكثرة مزارع القطن حولها فضلا عن أهمية موقعها الجغرافى الحربى .

كما نظمت طرق المواصلات النيلية وطرق القوافل ...

(١) مجموعة مجلة الجمعية الجغرافية الخديوية — القسم الثانى — وسياحة الدوق دامون إلى جوندكرو .

التعليم :

ولم تقصر مصر في نشر التعليم الحديث في ربيع السودان . فقد أوعز عباس الأول عام ١٨٥٠ إلى المجلس المخصوص برغبته في أن تؤسس مدرسة بالسودان انقاذاً لأبناء أهله والمستوطنين به من جحيم الجهل وأن يقوم على تأسيسها ونظارتها الأميرالاي رفاعة رافع الطهطاوى . وأن يشترك معه في التدريس علم من أعلام النهضة العلمية التعليمية في عصر محمد علي . وهو محمد بيومى أستاذ الرياضيات في المهندسخانة .

ورأى عباس أن يكون نظام هذه المدرسة الابتدائية ، وهى الأولى من نوعها في السودان على نظام المدارس المصرية . وعلى نمط ترتيب مدرستى المبتديان وقصر العيى التجهيزية . وأن يقبل ويسجل فيها نحو (٢٥٠) غلاماً من أولاد المشايخ والأهلين القاطنين بدنقله والخرطوم وسنار وتاكة ومليحقاتها .

وفي بربرفتحت أول مدرسة ابتدائية واحتفل بها في يونيه سنة ١٨٧٥ ، بمناسبة امتحان الطلبة النهائى . وقد أنشد نجباء الطلبة بعض القصائد المنظومة ، على نسق الحفلات المدرسية في مصر . وأنشأ أمين باشا في اللادو عاصمة مديرية خط الاستواء مدرسة لتعليم أبناء الأهليين ومستشفى ومسجداً .

ولما تولى اسماعيل باشا خديو مصر حكم البلاد .. أمر بافتتاح خمس مدارس في السودان بمديريات الخرطوم وبربرودنقله وكردفان والناكة (١) .

وفي عهد الخديو توفيق (١٨٧٩) أنشأت في الخرطوم مدرسة طبية (٢) .

٤ - السكك الحديدية في السودان :

منذ القدم كان نهر النيل وطرق القوافل وسائل النقل بين البلدان المجاورة ... ومصر فطليعتها إلى أن أدخلت السكك الحديدية بالسودان بواسطة مهندسى مصر .

وقد مر مد شبكة السكك الحديدية في السودان بثلاثة أدوار :

(الأول) الخطوط التى مدت في أيام حكومة اسماعيل الى نشوب الثورة المهدية .

(الثانى) الخطوط التى مدت أثناء استعادة السودان (١٨٩٦ - ١٩٠٥) .

(الثالث) الخطوط التى مدت بعد عام ١٩٠٥ إلى يومنا هذا .

(١) الأمر العالى إلى حكمدار السودان في ٦ شعبان عام ١٢٧٩ رقم ٢ - الموافق عام ١٨٦٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ١١ أغسطس سنة ١٨٧٩

لما ولى سعيد باشا أمر مصر رأى لىكى يربط مصر بالسودان ويسهل تبادل اقتصادياتها أن يمد خطوط السكة الحديد بينهما . فبعث بطائفة من المهندسين لفحص المشروع . فسافرت البعثة في عام ١٨٥٢ وقدمت تقريرها ثم قامت بعثة أخرى عام ١٨٦٥ قوامها مهندسون بريطانيون . فاخترتوا طبيعة الأرض وفحصت الطريق . وفي النهاية اقترحت إنشاء طريق حديدى بين أسوان والخرطوم إلا أنه لم ينفذ شيء من هذا المشروع — أو المشروع الذى اقترح بعده وهو مد السكة الحديدية إلى شندى أو حلفا ووصل إحداهما بميناء مضوع . وبذلك تتوفر عدة من أيام يستنفدها المسافرون من الهند الى إنجلترا أو بالعكس — كما تستفيد بها مصر بربط الأجزاء التى تألفت منها بلدانها في ذلك الحين .

ولقد جال في خاطر اسماعيل منذ عام ١٨٦٥ أن ينشئ خطا حديديا في السودان . فعهد الى مستر وكر والمستر برى لدراسة الطرق اللازمة لإنشاء سكة حديدية تصل بين أسوان والخرطوم كما باشر المهندس اسماعيل مصطفى (الفلكى) في سنة ١٨٦٧ بحث ووصل سوا كن بشندى بخط حديدى .

وكانت نتيجة دراسته رسم طريق لهذا الغرض طوله ٥٦٣ كيلومترا .

ثم عهد اسماعيل بدراسة وصل القطرين الى مستشاره الفنى مستر جون فولر ؛ ففى سبتمبر سنة ١٨٧١ سافر فولر الى وادى حلفا ومنها الى السودان . ورفقته جماعة من المساحين . وقضوا نحو خمسة أشهر في دراسة المشروع . وأخيرا اقترح مد خط حديدى أولها من وادى حلفا على الشاطئ الأيسر من النيل الى أن يصل الى الناحية المتمة في مواجهة شندى الواقعة على الشاطئ الأيمن . وطول هذا الخط ٥٥٠ ميلا . و يصير تكملة الخط شمالا بمواصلة نهريه تربطه من وادى حلفا الى أسوان وجنوبا بخط ثان حديدى من شندى الى كسلا فمضوع وطوله ٥٠٠ ميل . ثم عاقل هذا الخط فيما بعد واستعيز عن ذلك بخط ينتهى عند سوا كن رغبة في إيجاد منفذ طبيعى للسودان على البحر الأحمر .

اعتمد الخديو تقرير فولر . وشرع في سنة ١٨٧٣ في مد الخط الحديدي ... وقد تم وصل ما بين وادى حلفا والمتمة . ثم أوقف العمل عام ١٨٧٥ من جراء توقف الرقابة المالية الأجنبية عن مساعدة الحكومة المصرية بالمال فلم يقضوا بهذا العمل على تجارة السودان أو زراعته فحسب ، بل على حياته أيضا مدة تزيد على ربع قرن فضلا عن أنهم مكثوا الثورة المهدية من الانتشار .

وفي عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥ أوصل الجنود المصريون بين وادى حلفا وسمرس وهى مسافة حوالى ٥٣ كيلومترا .

وفي سنة ١٨٩٦ عند ما قامت الجيوش المصرية تعاونها أورطة انجليزية لإنقاذ ثورة المهدي

تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي تتقدم فيها الجنود وتحتلها . فأنشئ الخط من وادى حلفا الى الكرمة على مسافة ١٧٠ ميلا . وقد تم هذا المشروع بسرعة وبصورة جديرة بالإعجاب بفضل الجنود المصريين ثم أنشئ خط آخر يخرق الصحراء من وادى حلفا الى أبى حمد دفن تحته آلاف المصريين . وأخيرا — في الحملة الثالثة — أنشئ خط على شاطئ النيل من أبى حمد الى عطبرة ثم مد الى الخرطوم على بعد ٩٣١ كيلو مترا من وادى حلفا .

وقد انتهت هذه الأعمال في الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٩٩ حيث افتتح الخط للاستغلال واستكملت الأعمال بتشييد جسر على النيل . ثم اتصلت الخرطوم بسنار على النيل الأزرق ومنها إلى القضايف وكسلا . كما اتصلت الخرطوم بكوستى (على النيل الأبيض) ومنها إلى الأبيض (١٩١٢) واتصلت عطبرة بالسودان .

وفي عام ١٩١٠ استمر مد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم . وفي العام نفسه تم فتح كوبرى النيل الأزرق القائم بين الخرطوم والخرطوم بحرى . وفيها تم بناء كوبرى النيل الأبيض الواقع فى رباك . و مدت السكة الحديدية من سنار مخترقة الجزيرة إلى كوستى على الضفة النيل الأبيض الغربية . وفي العام التالى مد الخط الحديدى إلى الأبيض فاتصلت بالخرطوم .

وكان من نتائج إيصال بلاد السودان بالسكة الحديدية أن تحسنت كثيرا أحواله الاقتصادية والزراعية وأفضت أخيرا الى نجاح المشروعات الزراعية الكبرى القائمة فى السودان الآن .

وبالرغم من الضيق المالى الذى لحق بمصر فى عام ١٩١٠ فقد أعطت الحكومة المصرية السودان مبلغ ٣٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكة الحديدية جنوبى الخرطوم وإكمال الكوبرى الذى يصل بين الخرطوم والخرطوم بحرى .

وقد بلغ مجموع أطوال الطرق (العادية) التى شقت عام (١٩١٠ - ١٩١١) ٢٣١ كيلومترات . تم كل هذا بفضل جهود أورطة السكة الحديدية . وكان آخر من تولاها اللواء محمد فاضل باشا .

وفي عام ١٩٢٦ تم ربط كسلا ببور سودان .

و يتبدى من هذا البيان الملخص أنه لولا أموال مصر لما تمت معظم الخطوط الحديدية السودانية .

الاستكشافات الجغرافية في أعالي النيل وصحارى السودان

وفي عهد اسماعيل باشا - و يهتمه غلاة المستعمرين الإنجليز بتهم شائنة من تبذيره ومطامعه - تمت عشرات من الاستكشافات الكبرى التى تفخر أكبر الدول لواحدة منها . ولدينا ثبت هام دقونه الجنرال الأمريكى شارلس بورمرى استون رئيس البعثة العسكرية فى الجيش المصرى من عام ١٨٧٠ الى ١٨٨٢ وهذا ثبت الهام يلقى ضوءا باهرا للأعمال الجغرافية التى بفضلها أدخلت مصر الى السودان حضارة العالم الحديث (١) :

١ - رحلة الكولونيل جوردون من جندكورو الى بحيرة البرت نيانزا برفقة واطسون وتشيبندال وجيسى لمعرفة مجرى النيل الأبيض فى تلك الجهات والوقوف على أحوال البلاد الممتدة على ضفتيه ودراسة الأحوال الجوية والطبيعية والزراعية وسواها .

٢ - رحلة واطسون وتشيبندال بأمر من جوردون من الخرطوم الى جوندكرو للغرض والمهمة عينها .

٣ - رحلة واطسون وتشيبندال أيضا فى ديسمبر ١٨٧٤ الى رجاف بالقرب من جوندكرو ليرصد انتقال الزهرة ويضعها تقريرا عنه للراصد الفلكية بمصر والغرب .

٤ - رحلة جيسى بأمر من جوردون الى بحيرات البرت نيانزا وطوفه فيها للوقوف على على اتساعها وعلى مدى المنصب من مياهها فى النيل سنويا لمعرفة أحوال القبائل القاطنة على سواحلها وغير ذلك .

٥ - رحلة الأمريكى شايبه لونك بأمر جوردون لارتداد مجرى النيل واختباره عند بحيرة ابراهيم .

٦ - رحلة لينان وجيسى وباجيا تحت امره جوردون لتحقيق مجرى النيل ودرسه درسا دقيقا ما بين شلالات كجا وبحيرة البرت نيانزا .

٧ - اكتشاف جيسى الفرع الخارجى من النيل بالقرب من بحيرة البرت نيانزا والسائر نحو الشمال الشرقى .

٨ - اكتشاف الرحالة باجيا الفرع الخارجى من بحيرة ابراهيم والسائر نحو الشمال

٩ — رحلة جورودن بين فويرا ومرولى لدرس مجرى النيل بينهما .

١٠ — رحلة لونج وماينو إلى البلاد ما بين النيل الأبيض بالقرب من جندكرو وبحر الغزال لاختبارها ودرس أحوالها وطبائعها واستطلاع ما كياكا ونيام نيام والنمام .

١١ — رحلة الكولونيل كولستون ومعه خمسة من ضباط أركان الحرب لاستكشاف وتخطيط الطريق ما بين الدبة وعييل .

١٢ — تجول الكولستون الأمريكى فى الجزء الشمالى من إقليم كردفان لوضع تقرير واف عنه وقضائه عدة شهور فى تلك المهمة .

١٣ — رحلة الميجر الأمريكى بروت لارتياذ إقليم الكردفان عامة والوقوف على دقائقه ووضع خريطة شاملة مفصلة لغاية الدرجة الثانية عشرة من العرض الشمالى وتحواله ورفقته خمسة مصريين من ضباط أركان الحرب فى تلك الأصقاع تجولا قطع فيه نيما وستة آلاف كيلومترا وتحديد سبعة عشر موقعا تحديدا فلكيا .

١٤ — قيام الدكتور بفند تحت إمرة كولستون وبروت الأمريكين بإجراء اختبارات نباتية فى تلك البلاد لمعرفة نباتات وأزهار إقليم كردفان والعود بمجموعة نباتية منها كان لها شأن يذكر عند علماء التاريخ الطبيعى .

١٥ — قيام الكولونيل بردى والفتنانت كولونيل مايسون وخمسة من ضباط أركان الحرب المصريين بارتياذ الطريق وسيره ما بين دنقلة والفاشر عقب استيلاء الجنود المصرية على دارفور .

١٦ — رحلة الكولونيل بردى والفتنانت كولونيل مايسون والميجر بروت وتسعة من ضباط أركان الحرب المصريين إلى دارفور ودار فريت وحقير النحاس واستطلاعهم أحوال تلك البلاد الجوية والطبيعية والزراعية والمعدنية وسيرهم من جبل ميدوب شمالا إلى شيكا جنوبا ووادى غربا ووضعهم خريطة عامة شاملة لجميع هاتيك الأصقاع بعد اجتيازهم ٦٥٠٠ كيلومتر وتعيينهم ٢٢ مركزا فلكيا دقيقا .

١٧ — قيام الدكتور بفند تحت رئاسة الكولونيل بروت بإجراء اختبارات نباتية لمعرفة نباتات إقليم دارفور وأزهاره والعود منه بمجموعة نباتية كان لها شأن المجموعة التى جاء بها الدكتور من كردفان .

١٨ — رحلة مستشل الجيولوجى وأمليانو وبعض ضباط أركان الحرب المصريين من قنا إلى البحر الأحمر بالقرب من القصير ووضع خريطة لها وتقرير علمى عنها .

١٩ — قيام القائمقام محمد مختار ومساعداه الصاغ عبد الله فوزى باستطلاع الأرض ما بين زيلع وهرر وتخطيطها ووضع خريطة لها والبلاد الواقعة في جنوبها من جميع الجهات .

٢٠ — رحلة ميتشل وبعض الضباط إلى البلاد الواقعة في شمال زيلع الغربى للوقوف على حالها من الوجهة العلمية بصفة عامة والجيو لوجية بوجه خاص .

٢١ — بعثة الكولونيل لوكيت والكولونيل فيلد واللفتنانت كولونيل دويك والضابط المصرى بليغ والميجرات ديوليو ودنيش ويوهولى والكابتن أرجنيس وعدة من ضباط أركان الحرب إلى جوار مصوع وهضبة الحبشة لدرس طبيعة الأرض وطوغرافيتها ومناخ البلاد ووسائل معيشتها ولوضع خريطة مفصلة لها .

٢٢ — بعثة ميتشل بعد اكتشافه منجمى الذهب القديمين وأمليانو من مصوع إلى هضبة الحبشة لإجراء أبحاث جيولوجية وهى البعثة التى أسرف فيها الأحباش ميتشل ورجاله وأذاقوهم العذاب ألوانا وصنوبا .

٢٣ — رحلة الضابط عبد الرازق نظمى وبعض زملائه من أركان الحرب المصريين من بربرة إلى جبل دوبار للوقوف على حال البلاد الواقعة بينهما ووضع خريطة تبينها وتشرحها .

٢٤ — رحلة الكولونيل وورد واليوزباشى صدقى إلى سواحل المحيط الهندي الإفريقية الشرقية لدرس طبيعتها ومعرفة مواقعها ووضع خريطة تفصيلية لها .

٢٥ — رحلة الميجر هولتر يصحبه ضابط من ضباط أركان الحرب لاستطلاع الطريق بين أسبوط وعين العجبة ووضع خريطة لها تسهل على القوافل السير فيها .

٢٦ — رحلة الضابط محمد هدايت من ضباط أركان الحرب تحت إدارة منزيجر للاستطلاع ما بين فردت تجوره وبحيرة عوسا .

٢٧ و ٢٨ و ٢٩ — بعثات مختلفة إلى خط الاستواء لإجراء اختبارات واستطلاعات بارومترية وترمومترية متنوعة .

٣٠ — بعثة ريتشارد برتن إلى أرض مدين للوقوف على معادنها وغلاتها. و برتن رحالة مشهور فى المعمورة . وقد وضع كتباً ترغب فى مطالعتها ووصف فيها أسفاره وصفها حيا .

هذا علاوة على رحلة السير سمويل بيكر الكبرى فى إقليم مديرية خط الاستواء التى انضمت الى منطقة الحضارة المصرية برضى أهلها .

وكان الغرض من هذه الرحلة كما جاء في كتاب شونيفرت الجغرافى الألمانى (فى قالب أفريقيا) هو إدخال الحضارة الى ربوعها وتوطيد دعائم المدنية فى مدائنها وتنظيم الادارة وإلغاء الرق وترتيب التجارة على أساس قوى ونظام ثابت .

وقد ذكر السير صمويل باكر فى كتابه (الاسماعيلية) ، كل التفاصيل والأحوال المتعلقة بمجتمعه التى صرفت عليها الحكومة المصرية ما مقداره (عشرون مليوناً من الفرنكات) وكانت ابتدائها فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٠ وانتهائها فى أغسطس ١٨٧٤ وقد كتب السير صمويل باكر عند عودته الى مصر ما نصه :

”لقد تركت خلفى حكومة وضعت قواعدها على أساس مكين . والأهالى يدفعون بكل انتظام الضرائب المفروضة على الحبوب — وتم بحمد الله طرد صيادى الرقيق من تلك البقاع“ .

ولإصلاح شئون السودان فى أيام حكم اسماعيل وتنظيم ادارته قسم الى ثلاثة أقسام :

أولاً — مديرية دنقلة وبربر وهما فى الأصل تابعتان لمصر .

ثانياً — الخرطوم وكردفان وسنار وفزوغلى والنيل الأبيض بما فيها مديرية فاشودة . وكانت قاعدة هذا الجزء — مدينة الخرطوم .

ثالثاً — السودان الشرقى وسواكن ومصوع وكسلا والجهات المجاورة لها .

أما أعمال جوردن الأولى التى أداها لأجل مصر فى السودان حتى أقاليم خط الاستواء فتستحق سفراً ضخماً ، لأن هذا القائد والموظف فى حكومة مصر عند ما استدعى بعهد الاحتلال البريطانى كان مهتدياً بوحى حكومة لندن .

لقد عمل جوردن من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٩ فى مديرية خط الاستواء المصرية لأجل تحقيق أهداف مصر فى تلك البقاع الإفريقية . فلم يكن يبسط سطوة الخديوى الى بحيرة فيكتوريا فحسب ، بل كان على رأس الضباط والموظفين المصريين والأوربيين يفيدون الإنسانية بما ينشرونه من ألوان الحضارة وتوطيد الأمن . وكان أول من رسم خريطة لمجرى النيل من خط الاستواء الى الخرطوم . رسمها بمعاونة ضباط الجيش المصرى من عام ١٨٧٤ الى عام ١٨٧٧ وهى محفوظة الى اليوم بوزارة الحربية البريطانية بلندن .

ثم نقل مركز الحكومة من جندوكرو الى اللادو .

٦ — البريد والتلغراف :

وأدخلت مصر نظام البريد الحديث فى السودان كما أدخلته فى الوجه البحرى أو القبل . فقد عهدت الحكومة المصرية الى أحد رجالها بإنشاء مكاتب منظمة للبريد فى عواصم السودان .

فأنشئت إدارة للبريد في الخرطوم عام ١٨٧٣ واحتفل بافتتاحها احتفالا نفما^(١) . وأنشئت مكاتب أخرى منظمة للبريد في الخرطوم ودنقلة وبربر وكسلا . ثم في سنار والمسلمية والقضارف وفازو وفي وفاشودة والأبيض والفاشر .

وبلغت الخطوط التلغرافية التي أنشئت في السودان لغاية سنة ١٨٧٠ — ٢١١٠ كيلو مترات . وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مدن السودان ٢١ مكتبا وذلك سنة ١٨٧٧ .

ومما يذكر أن الكولونيل ستوارت أورد في تقريره عن السودان المنشور في الكتاب الأزرق الانجليزي عن مصر سنة ١٨٨٣ (ج ١١ ص ٨) عدد الخطوط التلغرافية السودانية والمدن التي وصلت بينها — وعددها تسعة خطوط رئيسية .

٧ — النقل النيلي :

واذ نتحدث عن النقل النيلي ، يتعين أن نذكر في هذا السياق أنه كان لمصر أسطول للنقل البحري تمخر سفنه البحر الأحمر ، على أيام محمد علي وإسماعيل . ومن أهم البواخر المصرية حتى عام ١٨٧٩ هي :

أسماء البواخر	أسماء قبطاناتها	حمولتها
الحديدة	بكاشي عمر قبودان حجازي	٦٢٦ طن
ينبع	» عمر قبودان الطويل	٦٠٩ »
القصير	صاغ قول أغا سي رينل قبودان	٩١٧ »
مصوع	صاغ قول أغا سي قاسم قبودان العجوز	٤١٠ »
كفيت	قائمقام على شكرى بك	٧٥٠ »
الحجاز	بكاشي عبد الله قبودان	٦٠٩ »
سواكن	» حسن قبودان جرکس	٩٠٠ »
نجد	» مصطفى قبودان العنتلي الكبير	٦٠٠ »
جده	» محمود سلام قبودان	٦٠٠ »

ولكن حدث أن لحق الإهمال بتلك النقالات حيثما أصيبت البلاد بالارتباك المالى قبيل الاحتلال البريطانى . فبيع الأسطول الحربى ودمرت معظم البوارج الحربية وكذا دور الصناعة البحرية ومن ثم ألغيت البحرية .

وما لبث الأمر طويلا حتى اشتعلت نيران الثورة فى أنحاء السودان فلجأ أولو الأمر الى الاستعانة ببعض البواخر النيلية التى كانت راسية فى دور الصناعة وأصلحوها واستخدموها الجنود الإنجليز لمقاتلة السودانيين . وكانت تنقلهم الى جنوبى الشلال الأول . ومن هذه السفن — الفيرم والغربية والحملة (نمرة ١) وبني سويف وكانت فوق الشلال . أما التى تحت الشلال فخمس عشرة سفينة هى : مصر الكبير والعزيزية والسودان والسعودية وطهطا المستجد ونمرة ٤ وقنا ودمياط وجاى فرح والمنيا والبحيرة والنصرية وشبراخيت وطيرسعد ونمرة ١١ .

٨ — الأسطول النيلي فى حملة دنقلة :

ولما شرعت الحكومتان المصرية والبريطانية فى استرجاع السودان عام ١٨٩٦ احتاج الأمر إلى بواخر نيلية حربية وإبناعت مصر من إنجلترا عتدة منها وحملت قطعها الى وادى حلفا وهناك صار تركيبها .

وقد كان بين أسوان وحلفا ١٢ سفينة . جرى إعداد سبع منها للصعود فوق الشلال الثانى عند ارتفاع النيل . منها ٤ مدرعة و ٣ غير مدرعة . واشتريت ثلاث بواخر حربية مدرعة من إنجلترا وأسمائها : الظافر والفتاح والناصر .

وفى المدة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤ وصل عدد السفن البحرية فى السودان الى عام ١٩٠٤ عشرين وأبورا بعضها كان فى السودان قبل الفتح والباقي جد فى الحملة النيلية سنة ١٨٨٥ والفتح الأخير (١٨٩٦ — ١٨٩٨) وهذه البورات من أنواع شتى .

(١) السلطان والملك والشيخ . وهى مدرعات قوية بنيت فى خلال الحملة على الخرطوم سنة ١٨٩٨ .

(٢) الظافر والناصر والفتاح . وهى المدرعات التى بنيت فى أثناء الحملة على دنقلة سنة ١٨٩٦ .

(٣) طماى والحفير وأبو طايح والمنمة . وهى من عهد الحملة النيلية .

(٤) دال وخير وعكمة وعمارة . وهى من النوع الصغير .

(٥) الحديد . بنى بعد الفتح .

(٦) بردين والصفاية . وهما من الطراز القديم .

(٧) الطاهرة والتوفيقية . وهى وابورات صغيرة .

وفي خلال وجود الجيش المصرى فى السودان حتى عام ١٩٢٤ ، كانت مصلحة الواپورات والمراكب فى السودان هى التى تدير حركات السفن الأميرية ، بعضها تقوم بالعمل بين الشلال الأول والثانى وبعضها فى دنقله بين الشلال الثالث والرابع والباقى فى الخرطوم للاشتغال فى النيلين الأبيض والأزرق ، وكانت تستخدم لنقل الركاب والبريد والبضائع والمهمات .

كل هذا الأسطول النهري شيد بأموال مصرية — ولا يدرى أحد ماذا تم به مقب إرغام جيش مصر على الانسحاب من السودان عام ١٩٢٤ .

٩ — إعادة تعمير الخرطوم والمدن الكبرى :

ولم تذكر تنتهى الأعمال العسكرية فى عام ١٨٩٨ حتى بدأت معاول السلام والتعمير نشأ عليها فى بقاع السودان . بعد ما أصابها من تخريب وتدمير منذ سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وكان أول ما اتجهت الفكرة اليه جعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل الثورة .

وقد استهلت أعمال الانشاء والبناء فى عام ١٨٩٩ وفى هذا السياق ينبغى ألا يغيب عن البال أن سردار الجيش كتشرباشا كان قد استصدر أمرا عاليا من سمر الخديو لإلغاء أمر استثناء أهالى القاهرة والاسكندرية من التجنيد ، أسوة بباقي القطر ، للحصول على المجندين من بين طوائف الحرف اللازمين لانهاض السودان بعد كبوته وخرابه خلال ١٥ سنة .

وكان أول بناء شرع فيه — سراى الحاكم العام وسردار الجيش ، التى بناها اللواء ممتاز باشا خلال حكمداريته (١٨٧١ — ١٨٧٣) وتناول الثوار هدم معظم اجزائها ولم يتركوا منها إلا حوائط الواجهة بغير سقف ولا نوافذ ، واستمر العمل بها من أول سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٦ بيد أن ونجت باشا ، سردار الجيش ، سكن فى جناح منها أعد له عام ١٩١٠ وما زال القصر باقيا إلى اليوم يدل على نخامته .

وشيد الجنود المصريون قصر دواوين الحكومة الذى يضم بين جوانحه إدارات المسالية والحربية والقضاء والداخلية والزراعة ، وهو بناء كبير ذو طابقين ، كما أقاموا مباني مصالح البريد والتلغراف والتليفونات .

وبنى الجيش المصرى مباني المكاتب الحكومية الخاصة بتسجيل الأراضى والصحة والمطبعة الأميرية ورئاسة المحاكم الشرعية ، ومما يذكر أنها بنيت فى الأصل لكى تكون أماكن للتجارة .

ولما كانت رئاسة الجيش المصرى فى الخرطوم ، ومعظم قوات الجيش موزعة على أنحاء السودان ، فقد شيدت أربع نكبات كبيرة تحيط بالخرطوم من الخارج ، وسميت نكبات سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس ، وأنشئت نكبة خامسة فى الخرطوم لكتيبة مشاة فضلا عن ثلاث

نكبات لثلاث بطاريات مدفعية ، كما شيدت نكتنة كبيرة أو بعبارة أخرى مدينة صغيرة تحتوي على هشرات من المباني المنفصلة التي تشغل حوالى خمسين فدانا ، وقد ساهم البناؤون المصريون على نفقة حكومتهم فى بناء ثلثى المباني ثم قامت الحكومة الإنجليزية بتكلمة ما تبقى .

وبنيت مخازن الأسلحة ومهمات وذخائر الجيش داخل النكبات الانجليزية لغرض خاص .

وأقيمت طابية كبيرة للدفاع ثم سلمت للجيش الانجليزى فى عام ١٩٠٦

وأنشئت نكتنة كبرى للأشغال العسكرية ومخازنهم وورشهم . الخ . وبجوارها أقيمت مخازن وورش مصلحة الأشغال الملكية . وبني سجن عسكرى . وعلى نفقة وزارة الأوقاف المصرية شيد فى الخرطوم المسجد الكبير الفخيم — بئته مصلحة الأشغال العسكرية تحت إشراف الملازم محمد لبيب الشاهد (لواء فيما بعد رحمه الله) .

وفى الخرطوم البحرية أنشئت بضعة مخازن وورش كبرى . بها ما يلزم الجيوش من مهمات وملابس ، وهذا البناء يشغل حوالى ٢٠ فدانا ، كما بني سجن مدنى يسع ثلاثة آلاف مسجون .

وبأموال مصرية شيدت مخازن تعيينات الجيش ، فضلا عن مخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والسفن (١٩٠٢ — ١٩٠٧) .

أما أهم المنشآت العامة التى عمرتها الخرطوم فهى — بلا مرأى — الجسر المائى الحاجز لياه مدة الفيضان .

ليس هذا فحسب كل ما شيده المصريون العسكريون فى الخرطوم . فإن القائمة الطويلة . وإن نأتى منها إلا بالعائز الهامة كالمستشفى العسكرى الكبير . ومساكن كبار الموظفين الانجليز (حوالى ٢٢ مسكنا) ومباني مديرية الخرطوم التى تضم أفرعها المختلفة والمحاكم الحامية التى تزددان بها المدينة حتى اليوم .

وفى أم درمان شيدت نكتتان كبيرتان . ومستشفى عام ونكتنة للدفعية بالإضافة إلى نكبات للخيالة .. الخ

كل هذه المنشآت بناها المصريون بأموال مصرية فى الخرطوم وأم درمان ، ما عدا كلية جورودون فقد شيدها المصريون بأموال التبرعات الانجليزية .

*
* *

وفى العطبرة وفى شندى وفى حلفا وفى بربر وفى واد مدنى وفى كسلا وفى الأبيض والفاشر ... فى كل هذه المدن شيد المصريون وعمروا . وأقاموا معالم الحضارة والعمران من مستشفيات ومساكن ومعاهد ... الخ .

حلقا :

وما دمتا بصدد الحديث عن المدين ، فينبغي أن نذكر بوجه خاص (حلقا) فقد كانت قرية صغيرة إلى أن بدئ في إنشاء رأس السمكة الحديدية . فبنيت فيها ورشة كبرى وشكينة للجيش ومستشفى عسكري ومسجد .

ومد منها خطان حديديان أحدهما يسير محاذيا للنيل إلى السمكة وثانيهما يخترق الصحراء إلى أبو حمد والخرطوم .

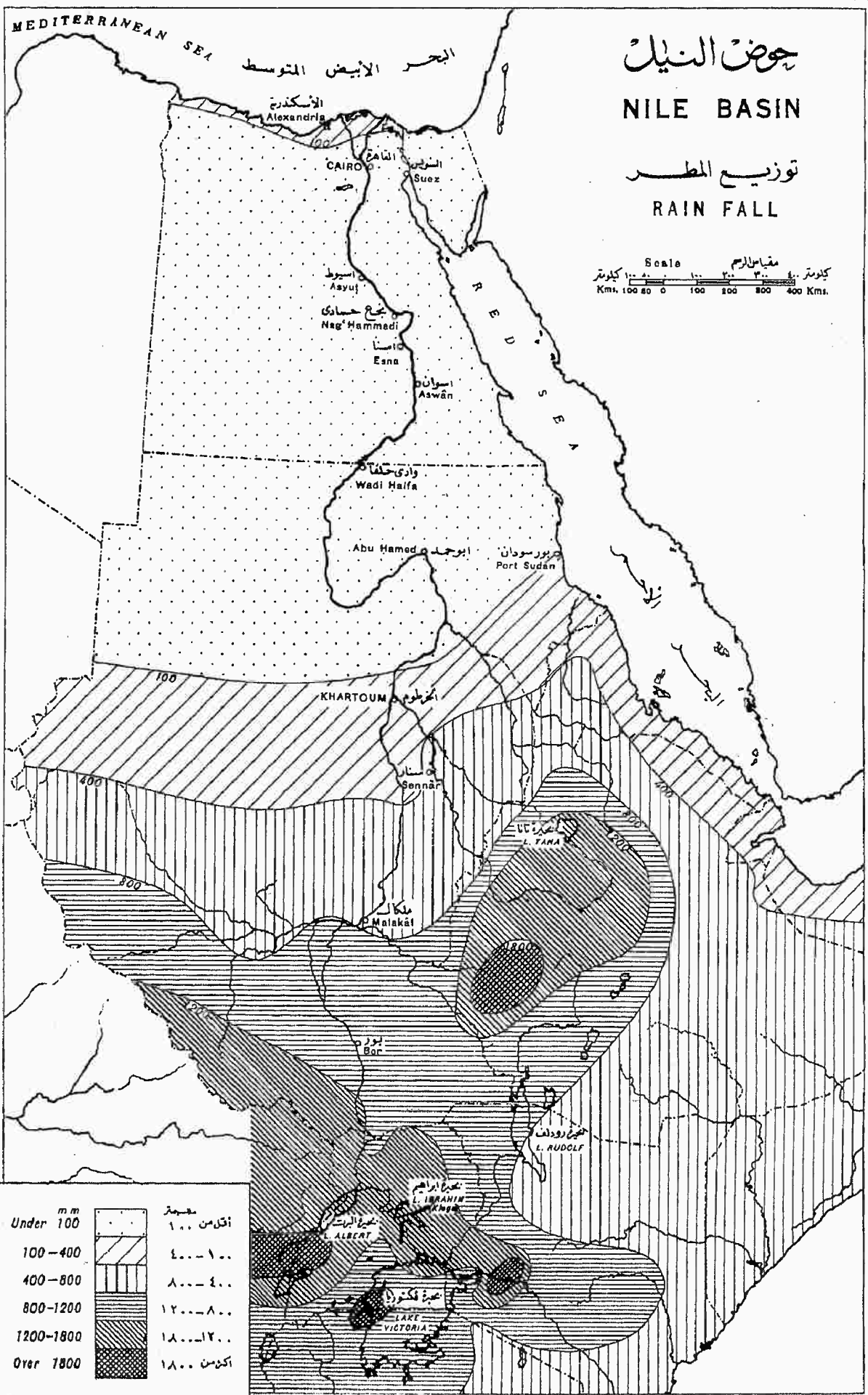
بورسودان :

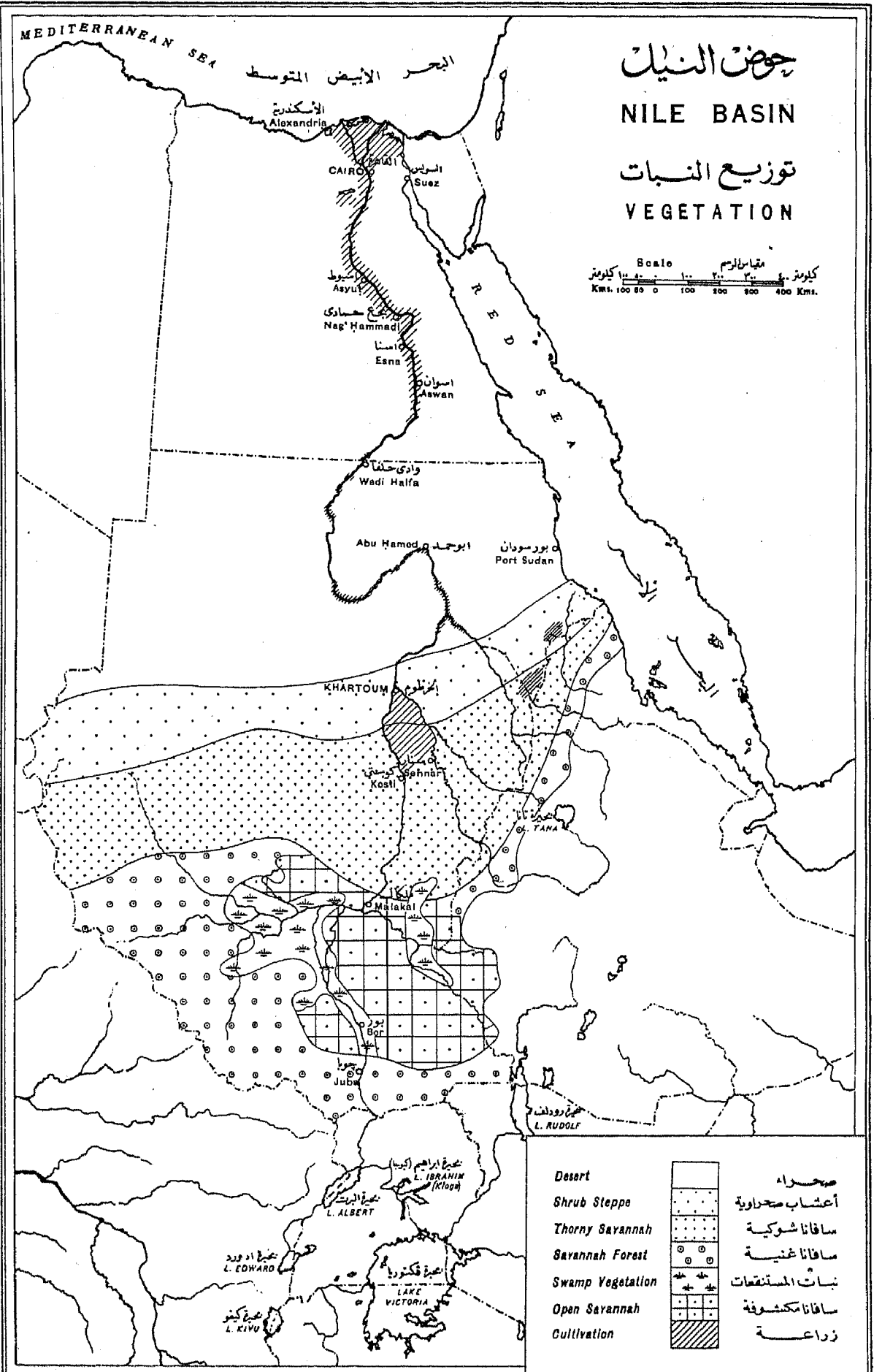
وهذا هو ثغر السودان ، المنفذ الوحيد الصناعي للأقطار السودانية الشاسعة ، الذي لا يمد شيئا يذكر — إلى جانب المنفذ الطبيعي نحو مصر الشمالية ، عمل الانجليز على انشاءه بدلا من سواكن فأُنشئ بأموال مصرية ، وشيدت فيه المباني والمنشآت وأسمته بور سودان واحتفل بافتتاحه يوم ٢٧ يناير عام ١٩٠٦

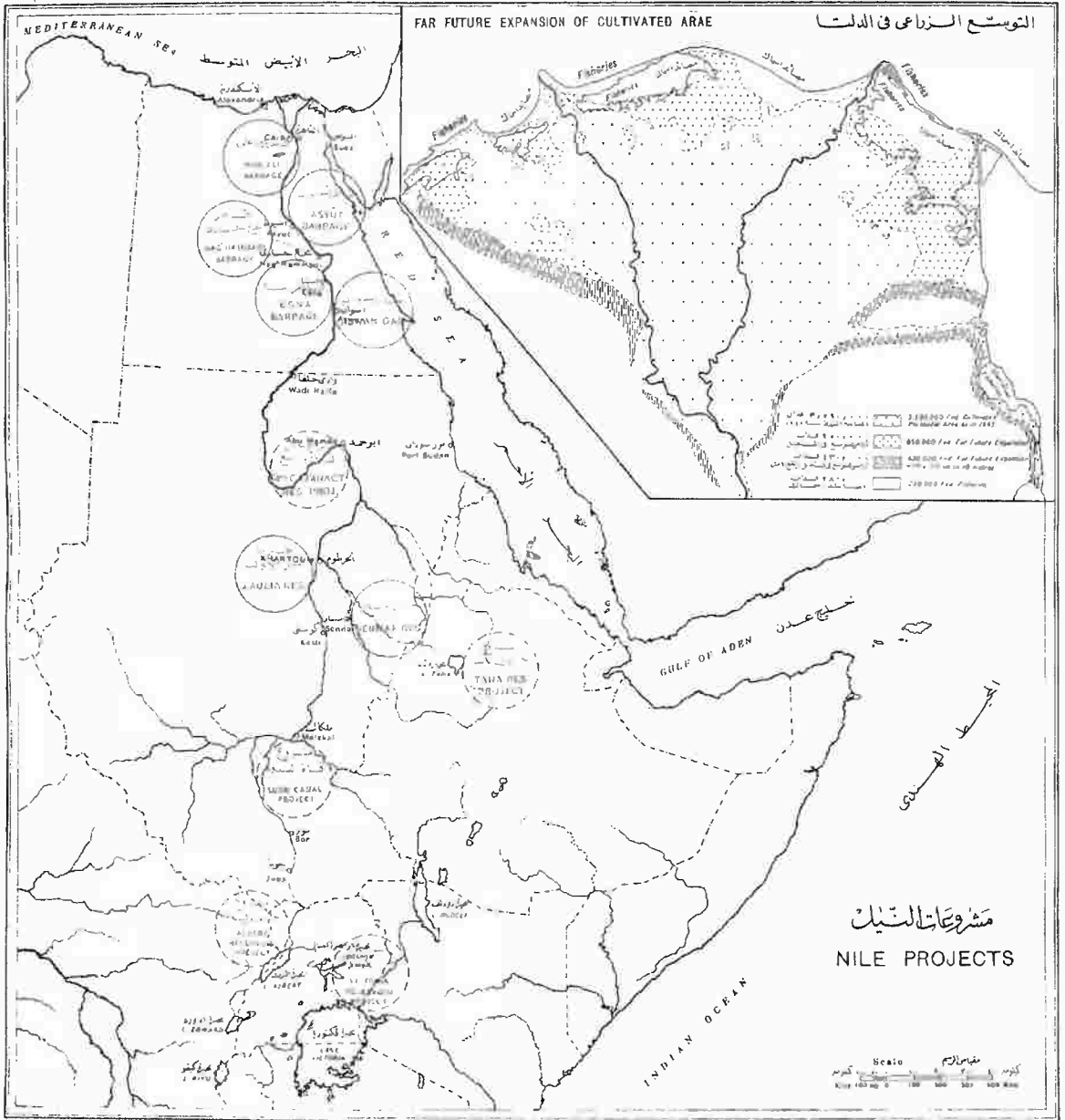
ونعتقد بعد قراءة هذا البيان الملخص عن تراث مصر في السودان أنه قد وضع من أنشأ الطرق في السودان وعبدها ؟ ومن مد الخطوط الحديدية في القفر البلقع ومن صانها ؟ والجسور فوق الأنهار ومن أقامها ؟ والقصور والمنشآت المنيعة ومن بناها ؟ والدواوين والمساجد والتخائن ومن شادها وعمرها ؟ والجوازي المنشآت في البحر كالأعلام من أسسها وأجرأها ؟ . والأسلاك البرقية والتليفونية من أنشأها وقام بإدارتها ؟ ومن الذي وطد الأمن ومسح الأرض ؟ أليس هم أبناء وادي النيل ؟

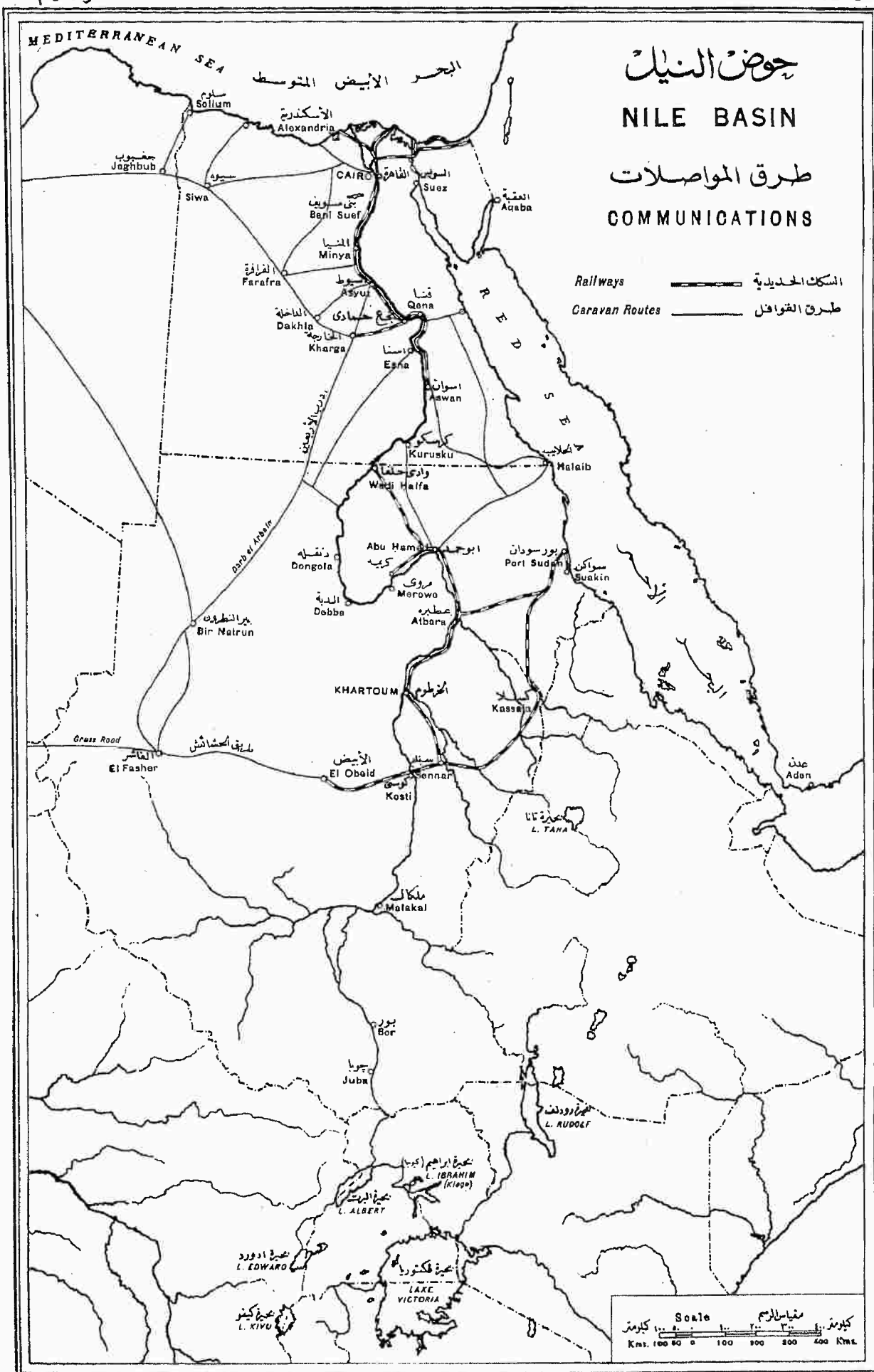
بكاشي عبد الرحمن زكي

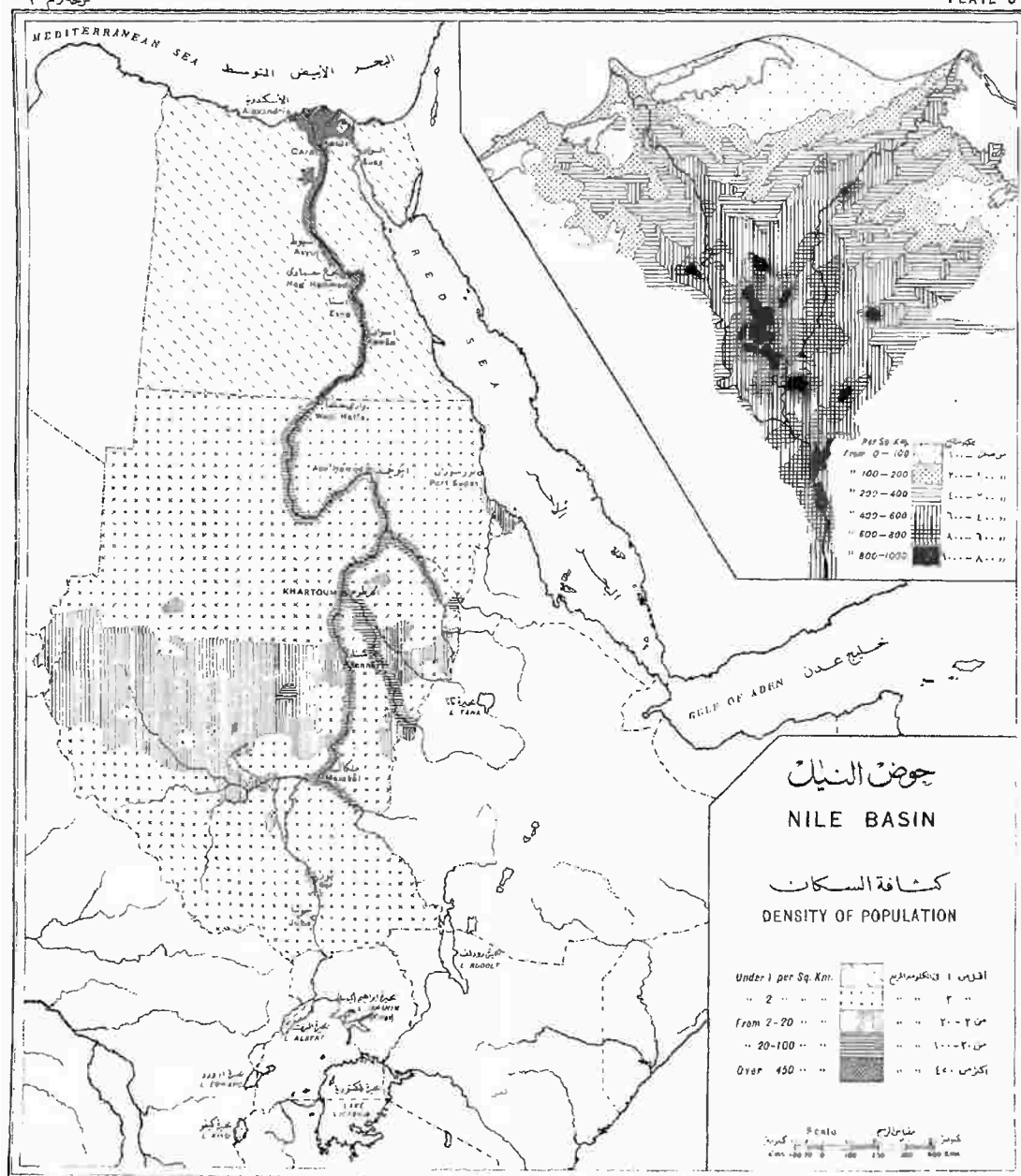
مدير المتحف الحربى

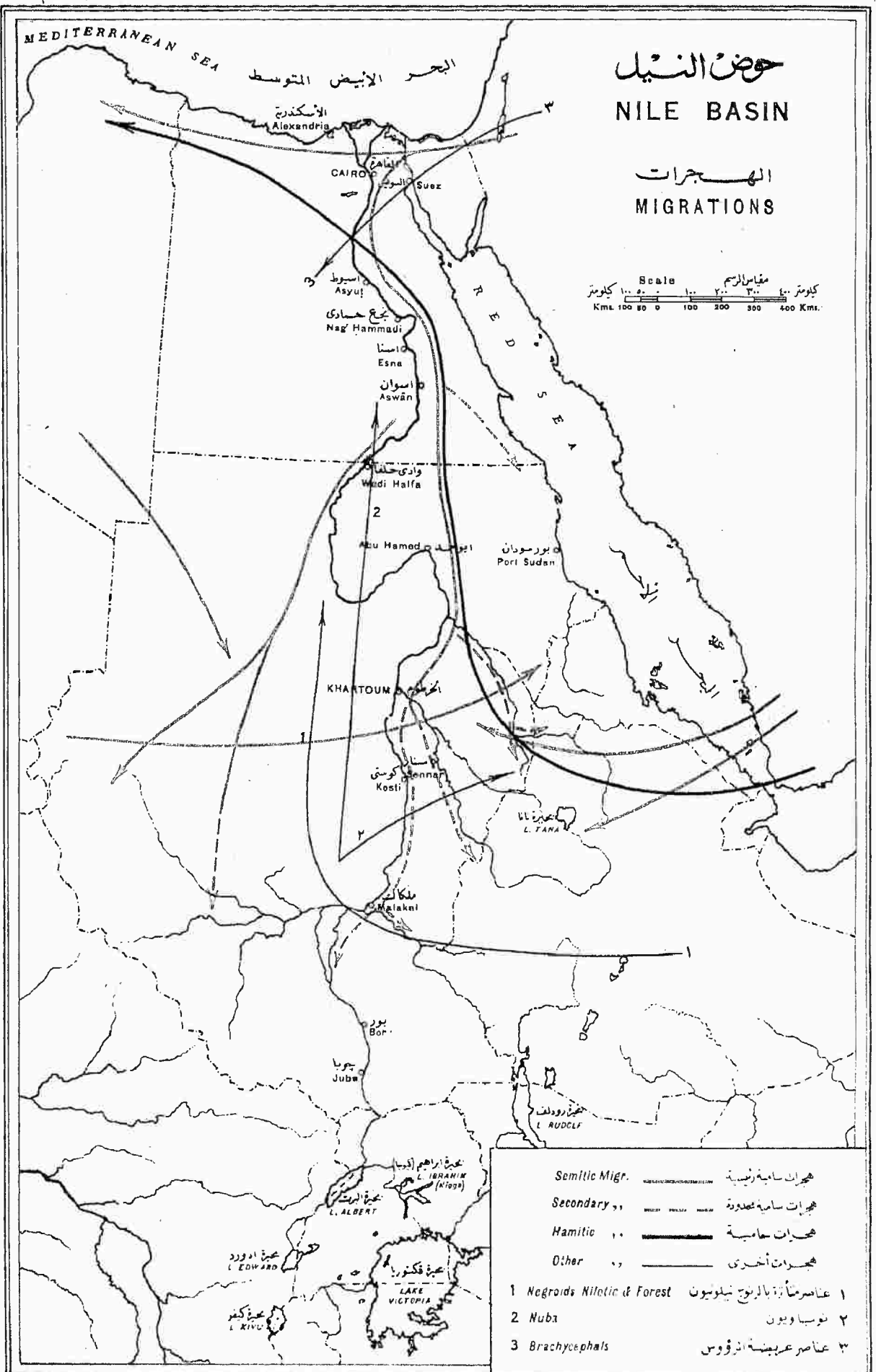


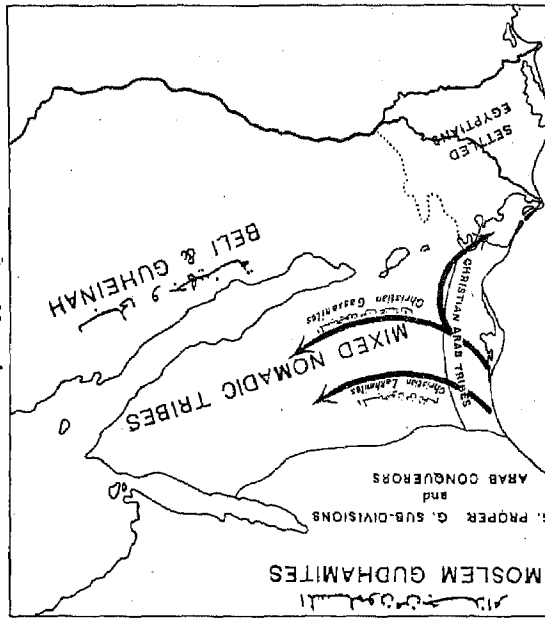




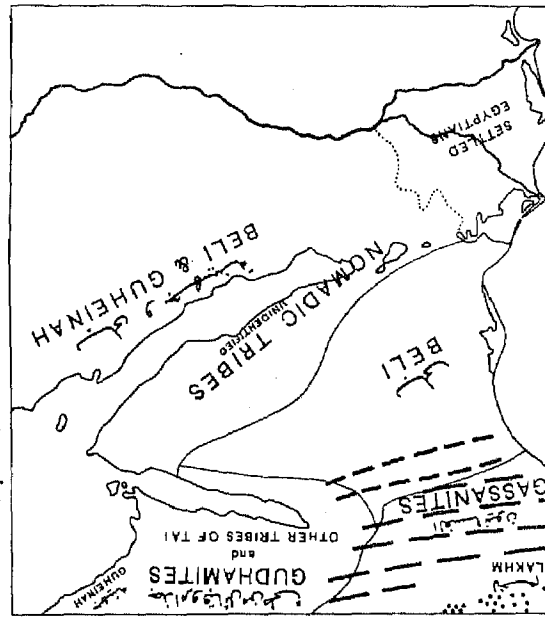




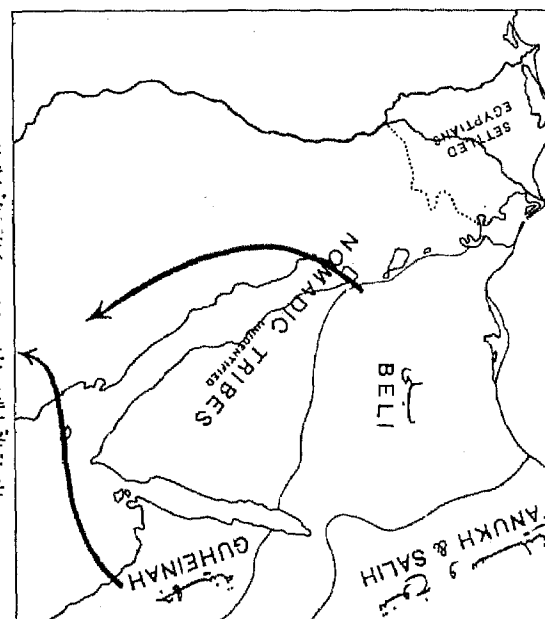




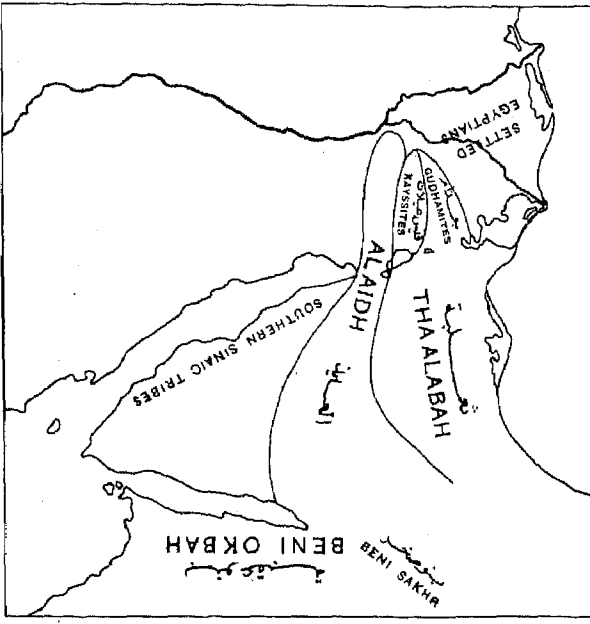
توزيع القبائل العربية قبل الفتح الإسلامي
Before the Arab Conquest of Egypt
G. GUDDHAMITES



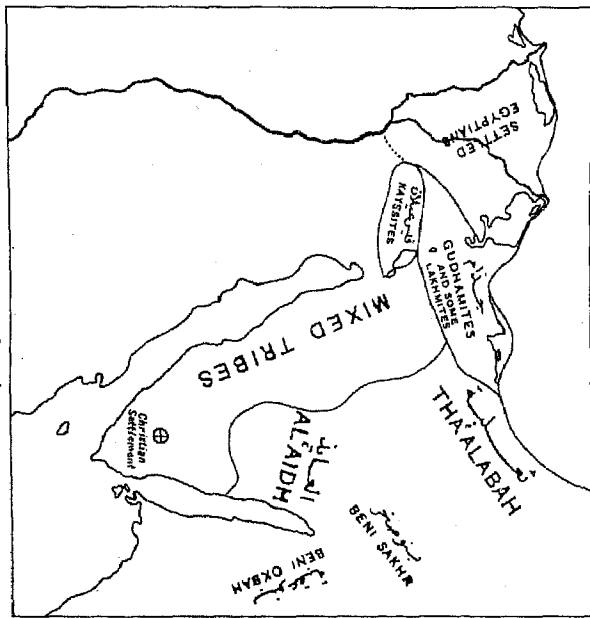
الدرift الأولى لقبائل كهلان
About the 2nd or 3rd Century A. D.



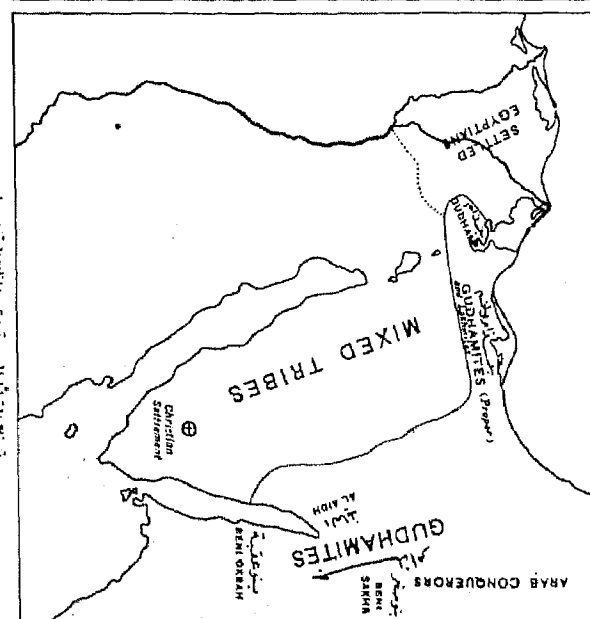
الدرift الأولى لقبائل العرب الجنوبية (أول)
Earliest Southern Arab Drift.
The Himyaritic Branch of Kudda (about the first Century A. D.)



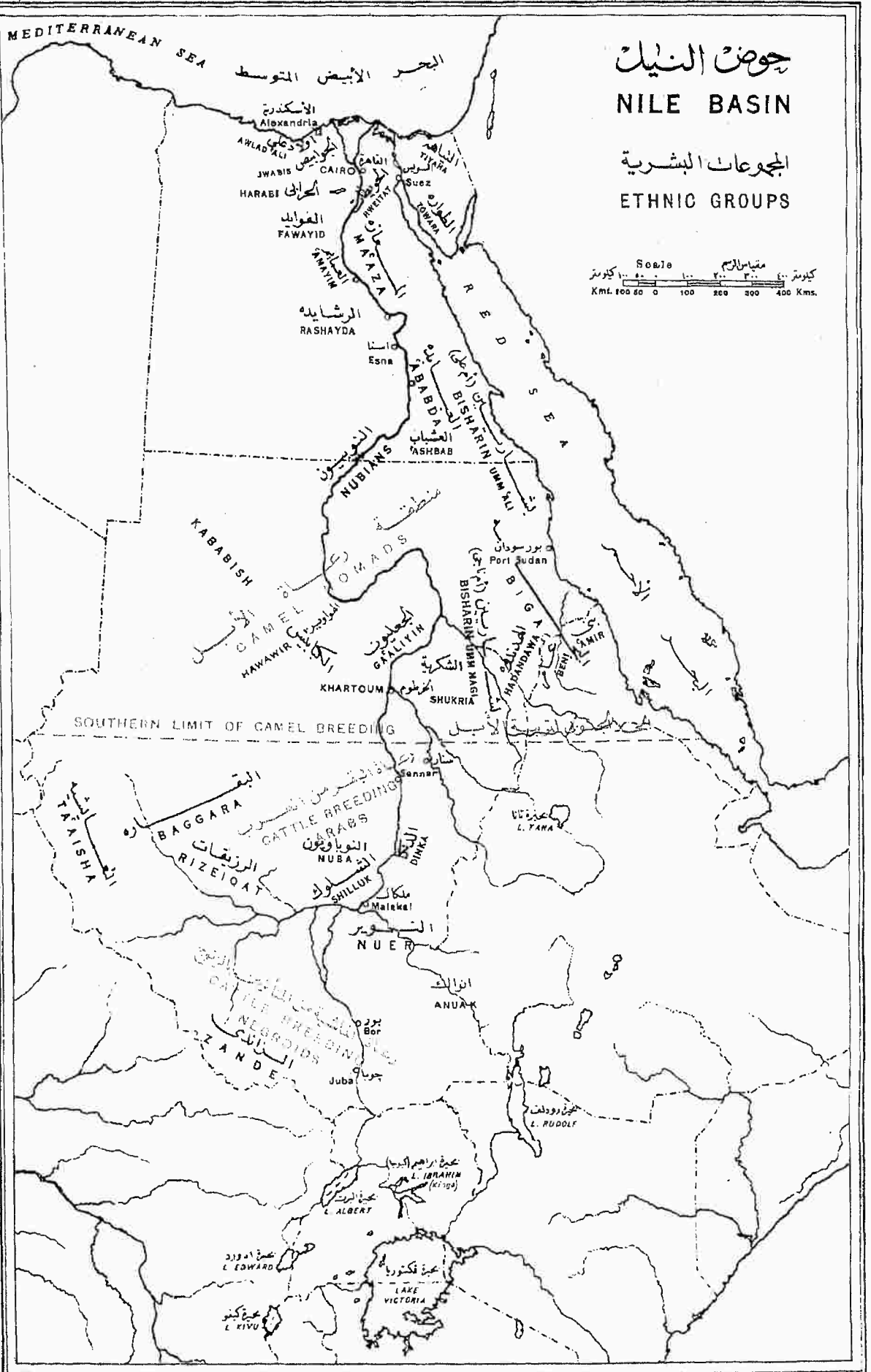
توزيع القبائل العربية في المنطقة العربية قبل الفتح الإسلامي

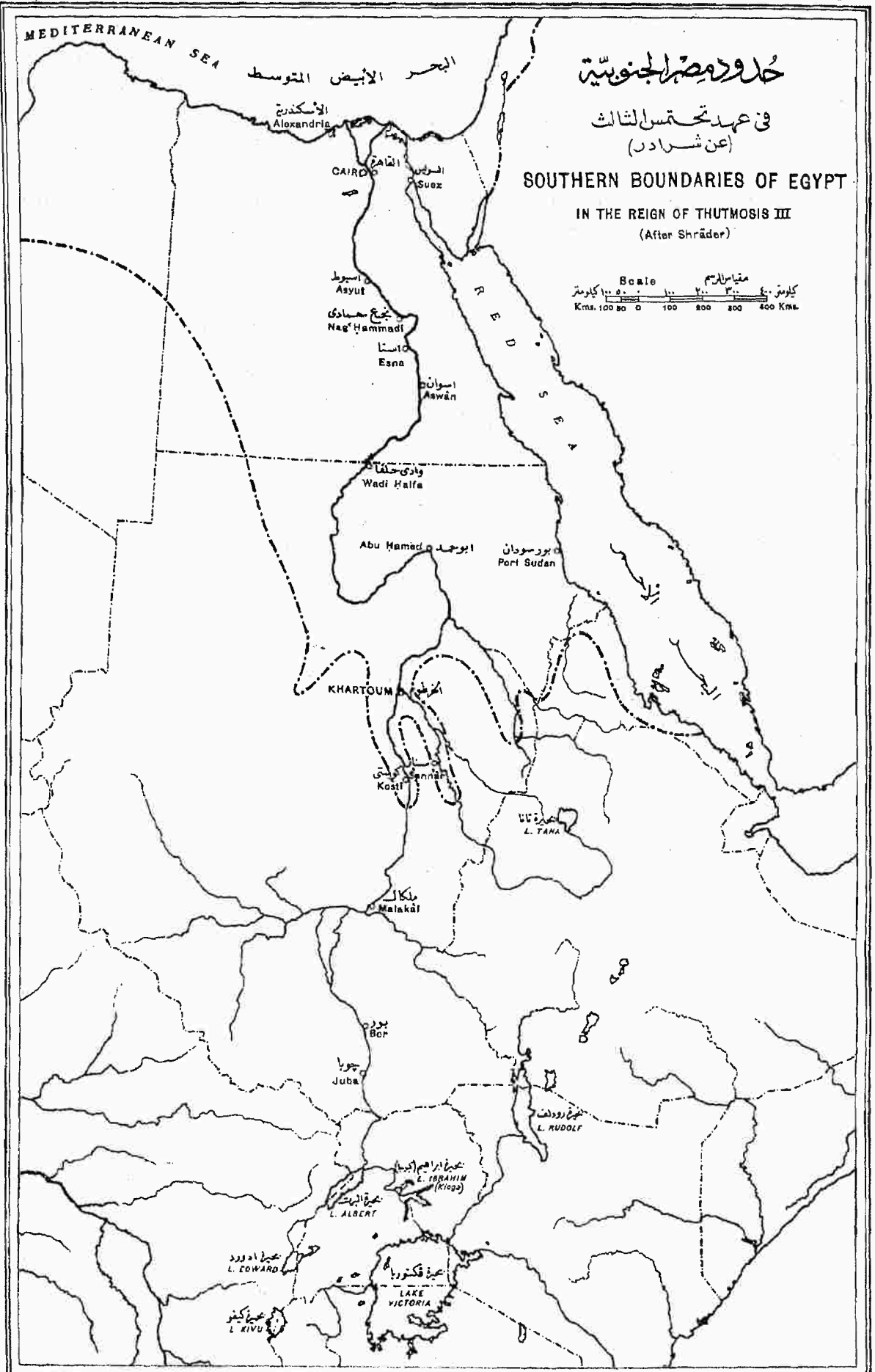


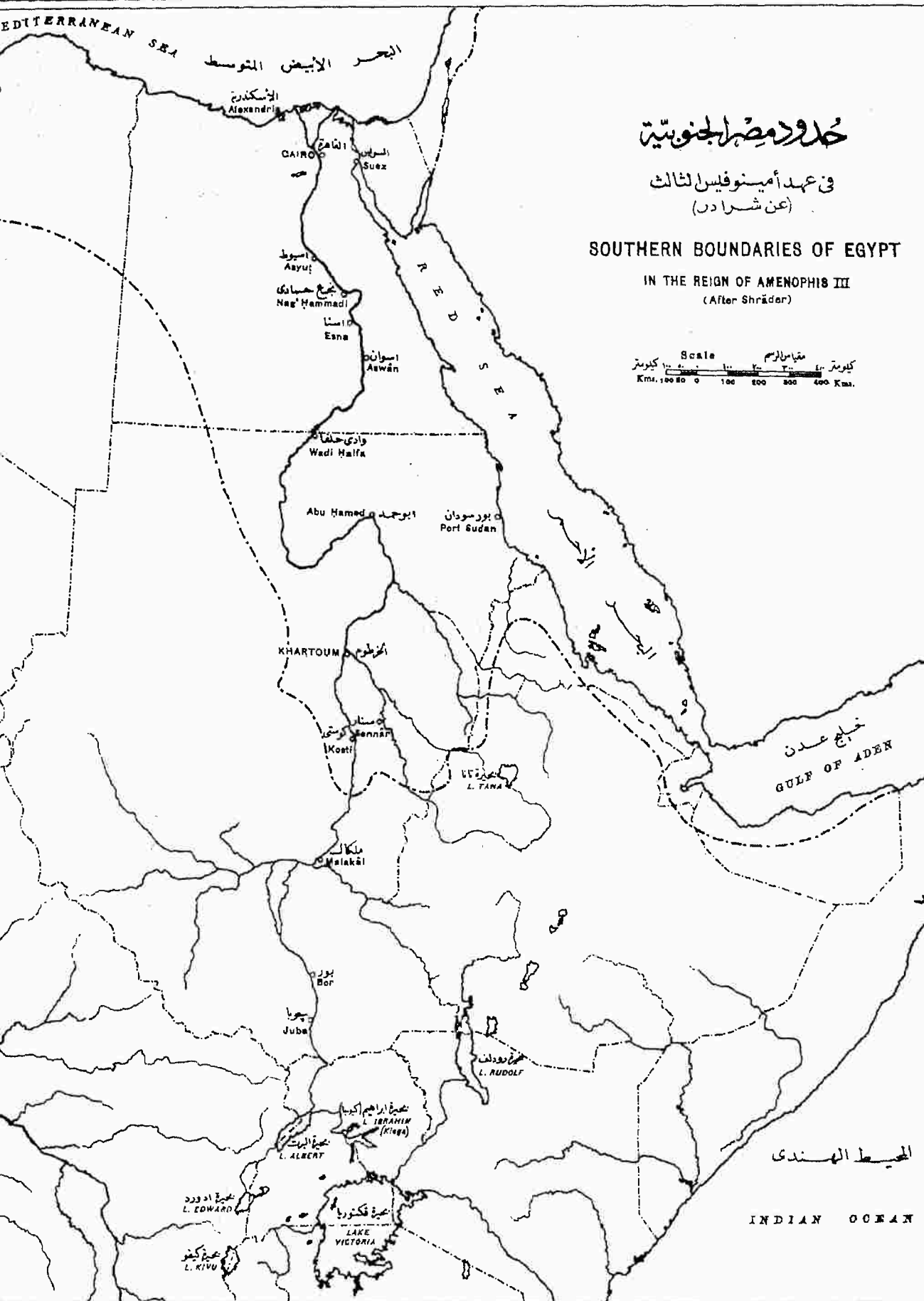
توزيع القبائل العربية في المنطقة العربية قبل الفتح الإسلامي



توزيع القبائل العربية في المنطقة العربية قبل الفتح الإسلامي







MEDITERRANEAN SEA

البحر الأبيض المتوسط

مملكة الشمال والجنوب

في عصر البطلمة

(عن شرادر)

THE NORTHERN & THE SOUTHERN KINGDOMS IN THE PTOLEMAIC AGE

(After Shräder)

Northern Kingdom
(EGYPT)

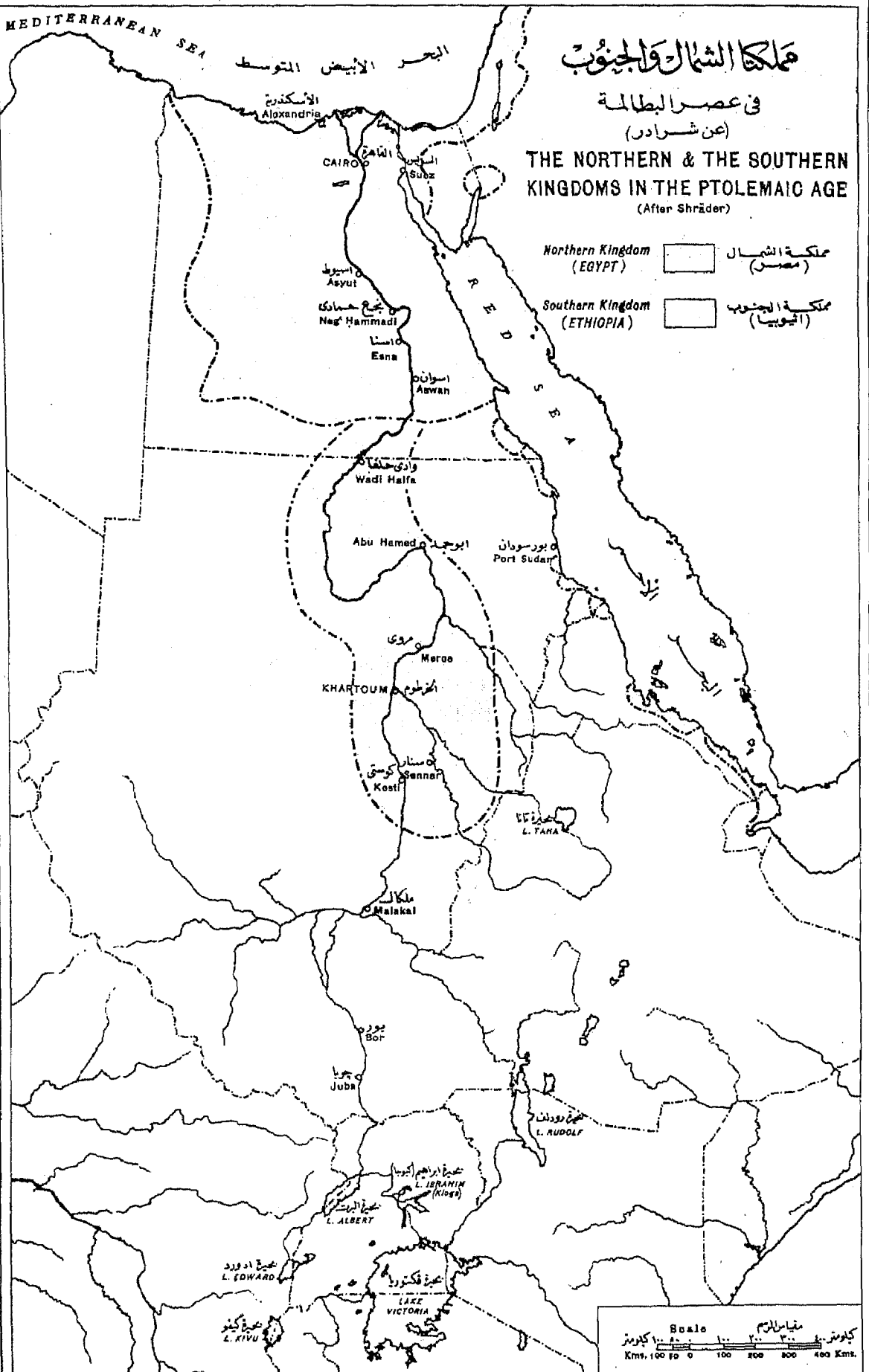


مملكة الشمال
(مصر)

Southern Kingdom
(ETHIOPIA)



مملكة الجنوب
(الأيوبيا)



Scale
Kms. 100 0 100 200 300 400
Miles 100 0 100 200 300 400

